السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد

سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة

السياسات السكانية وأهميتها في التخطيط الوطني

إعداد

د. يوسف إبراهيم

حزيران/يونيو، 2005

" ثمن النسخة 4 دولار أمريكي"

© ربيع الثاني، 1426هـ – حزيران، 2005.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات الـــتعداد، *سلســـلة الدراسات التحليلية المعمقة (10)، السياسات السكانية وأهميتها في التخطيط الوطني*
رام الله– فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين

هاتف:6340 240 2 (970/972)　　فاكس: 6343 240 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps　　صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

شكر وتقدير

يـــتم تمويـــل الدراســـات التحليلية المعمقة ضمن مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمته في تنفيذ المشروع.

تنويه للمستخدمين

- إن الآراء والأفكـــار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفة الرسمي.
- اعتمد الباحث في الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الأخرى، ولا يتحمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسئولية أي خطأ في البيانات.
- الجداول التفصيلية المنشورة في هذا التقرير خاصة بالسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين تم عدهم فعلاً خلال الفترة من 10-1997/12/24.
- الخلفـــية العامة ومنهجية العمل وقائمة المصطلحات والمفاهيم والتعريفات المستخدمة في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 متوفرة في الجزء الأول من تقارير التعداد.
- تم حساب النسب والمعدلات للمؤشرات المختلفة بعد استثناء غير المبين من المجموع.
- مجموع النسب قد يختلف نتيجة التقريب.
- بخصـــوص الهجـــرة وصـــافي الهجرة فهي نتائج افتراضات وليس إحصاءات وتم التعامل معها من الباحث للوصول إلى الاحتياجات والتقديرات المستقبلية للوصول إلى حاجة المجتمع الفلسطيني.
- الإســـقاطات هـــي نـــتائج افتراضات وليس إحصاءات وتم التعامل معها من الباحث للوصول إلى الاحتياجات والتقديرات المستقبلية للوصول إلى حاجة المجتمع الفلسطيني.
- تســـند بـــيانات التعداد المتعلقة بالسكان إلى ليلة 10/9 من شهر كانون أول من عام 1997،أما بيانات القوى العاملة فتسند إلى الأسبوع السابق لذلك.
- تم إعداد الدراسة قبل إعداد الإسقاطات السكانية المنقحة، 2005

تقـــديم

تعتـــبر الـــتعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وحرصـــاً مـــنه على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد منها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واســـتكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلســـطيني بتنفـــيذ مشـــروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من التقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد والمسوحات.

يســـرنا أن نقـــدم هذه الدراسة التحليلية كأحد مخرجات المشروع كي تكون مرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن اجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،،

حزيران، 2005

لؤي شبانه

رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	قائمة الجداول	
	قائمة الأشكال	
	ملخص تنفيذي	
الفصل الأول:	**المقدمة**	**25**
	1.1 تمهيد	25
	2.1 أهمية السياسات السكانية	26
	3.1 الآثار المترتبة على الزيادة السكانية	28
	4.1 المعلومات السكانية وأهميتها في التخطيط القومي	29
	5.1 إدماج المتغيرات السكانية في عمليات التخطيط التنموي	30
	6.1 جمع البيانات وإجراء التحاليل	31
	7.1 السياسات السكانية و التخطيط الوطني	32
	1.7.1 استخدام وسائل تنظيم الأسرة	33
	2.7.1 معدلات الخصوبة	33
	3.7.1 معدلات المواليد	33
	4.7.1 معدلات الوفيات	34
	5.7.1 معدلات النمو السكاني	34
	6.7.1 مؤشر التحضر	35
	7.7.1 التضمينات	35
الفصل الثاني:	**الموارد البشرية**	**39**
	1.2 الموارد البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة	39
	2.2 الخصائص الديمغرافية	39
	3.2 سكان الضفة الغربية وقطاع غزة	42
	1.3.2 نمو وحجم السكان	43
	2.3.2 السكان في الأراضي الفلسطينية	43
	3.3.2 مكونات النمو السكاني	46
	4.3.2 الزيادة الطبيعية	50
	5.3.2 الحجم والتوزيع السكاني	53
	6.3.2 الخصوبة الكلية والتفصيلية	56
	7.3.2 التركيب الاجتماعي (الحضر والريف والمخيمات)	60
	8.3.2 النمو السكاني والاستراتيجية السكانية	62

الموضوع		الصفحة
الفصل الثالث:	**الواقع الصحي**	**65**
	1.3 الواقع الصحي	65
	2.3 الوضع الصحي، السلوك الصحي والخدمات الصحية	65
	3.3 صحة الأم والطفل	66
	4.3 المؤشرات الصحية	68
	5.3 معدل أشغال الأسرة ومدة الإقامة	70
	6.3 الموارد البشرية الصحية والتخصص	72
	7.3 الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والسياسة السكانية	74
الفصل الرابع:	**التركيب الاقتصادي**	**79**
	1.4 على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق الفلسطينية	80
	1.1.4 النشيطون اقتصادياً	80
	2.1.4 غير النشيطين اقتصادياً	82
	2.4 الإعالة والفقر	85
	3.4 القوى العاملة	92
	1.3.4 السكان والعمالة	93
	4.4 الاتجاهات المستقبلية للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية	96
	5.4 مستويات المعيشة	98
	1.5.4 مؤشرات إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية	100
	2.5.4 سمات الفقر في الأراضي الفلسطينية	102
	3.5.4 السكان والتنمية في السلطة الفلسطينية	106
الفصل الخامس:	**الاحتياجات المستقبلية**	**109**
	1.5 الصحة	109
	2.5 التعليم	111
	1.2.5 الاحتياجات المستقبلية للتعليم	116
	3.5 قطاع الإسكان	120
	1.3.5 الرصيد الإسكاني والاحتياجات المستقبلية	122
	2.3.5 إستراتيجية حل مشكلة الإسكان والازدحام السكاني في التجمعات السكنية الفلسطينية	125
	4.5 المياه والسكان	129
الفصل السادس:	**النتائج والتوصيات**	**133**
	1.6 النتائج	133
	2.6 التوصيات	134
	3.6 مؤسسات تنفيذ السياسة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة	135

الموضوع	الصفحة
1.3.6 إنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للسكان	135
2.3.6 السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان	135
3.3.6 العمل السكاني بالمحافظات	137
4.3.6 برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية	137
قائمة المراجع	**139**

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
جدول 1:	عـــدد المواليـــد المـــتوقع فـــي الضفة الغربية وقطاع غزة لكل 1000 من السكان من 2005– 2025	**47**
جدول 2:	النسبة المئوية للإناث حسب الفئة العمرية المتوقعة من إجمالي السكان في الفترة ما بين 2005– 2025	**48**
جدول 3:	عـــدد الوفـــيات المـــتوقع فـــي الأراضـــي الفلســـطينية حسب المنطقة لسنوات مختارة 2005– 2025	**48**
جدول 4:	توقعات معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 2005 – 2020	**51**
جدول 5:	توقعـــات معـــدل الـــنمو الســـكاني فـــي الضـــفة الغربـــية وقطاع غزة في الفترة من (2005– 2020)	**52**
جدول 6:	الكثافة المتوقعة بناءاً على توقعات السكان في الفترة من 2005 – 2025	**53**
جدول 7:	معدل الخصوبة الكلية في بعض الدول المجاورة، 1998	**56**
جدول 8:	الخصوبة الكلية المتوقعة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (2005 – 2020)	**57**
جدول 9:	العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب المؤهل العلمي والجنس والمنطقة، 1998	**58**
جدول 10:	معدلات الخصوبة التفصيلية والكلية حسب المحافظة، 1997	**60**
جدول 11:	عدد الأسرة(1994–1998) حسب المنطقة	**69**
جدول 12:	توزيـــع الأســـرة حسب اللواء والجهة المقدمة للخدمات في قطاع غزة والضفة الغربية، 1998	**71**
جدول 13:	توزيـــع الأطـــباء فـــي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التخصص ونسبة الأطباء إلى السكان لعام 1998	**73**
جدول 14:	الســـكان الفلســـطينيين (10 ســـنوات فأكـــثر) حســـب المـــنطقة والجنس والعلاقة بقوة العمل، 1999	**80**
جدول 15:	التركيـــب الاقتصـــادي على مستوى محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة (السكان 10 سنوات فأكثر)، 1997	**83**
جدول 16:	مستوى الإعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2001	**85**
جدول 17:	التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيون 10 سنوات فأكثر المشتغلون والمتعطلون الذي سبق لهم العمل حسب المهنة والجنس، 1997	**86**

الجدول		الصفحة
جدول 18:	السكان الفلسطينيون 10 سنوات فأكثر المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 1997	**88**
جدول 19:	الفلسطينيون 10 سنوات فأكثر المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي و الجنس والمنطقة، 1997	**89**
جدول 20:	التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1970-1997	**91**
جدول 21:	نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس (1995 -1998)	**94**
جدول 22:	توقع عدد السكان والقوى البشرية والقوى العاملة (2005-2021) بالألف	**97**
جدول 23:	توقع مركبات القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة في الفترة (2001-2009)	**98**
جدول 24:	معدل إنفاق الفرد الشهري في المحافظات الفلسطينية إلى معدل إنفاق الفرد الشهري في القدس، 1996-1998	**100**
جدول 25:	متوسط إنفاق الفرد الشهري بالدينار في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 1996-1998 (بأسعار عام 1996)	**101**
جدول 26:	معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998	**102**
جدول 27:	نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة، 1996-1998	**102**
جدول 28:	نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة، 1998	**103**
جدول 29:	معدلات الفقر حسب حجم الأسرة لعام 1998	**105**
جدول 30:	نسبة الفقر حسب عدد الأطفال لعام 1998	**105**
جدول 31:	العدد المطلوب من أسرة المستشفيات حسب المنطقة من (2000- 2010) باستخدام نسبة سرير واحد لكل 1000 نسمة	**109**
جدول 32:	نصيب الفرد الواحد من الميزانية المرصودة لقطاع الصحة بين 1998- 2000	**110**
جدول 33:	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق الكلي في بعض الدول العربية	**111**
جدول 34:	عدد الطلبة المتوقع في الأراضي الفلسطينية حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس	**113**
جدول 35:	عدد الطلبة المتوقع في الضفة الغربية حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس	**114**
جدول 36:	عدد الطلبة المتوقع في قطاع غزة حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس	**115**
جدول 37:	معدل الطلبة لكل شعبة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة	**115**

الجدول		الصفحة
جدول 38:	الاحتياجات المتوقعة من الشعب حسب العام الدراسي والمنطقة	**116**
جدول 39:	الاحتياجات المتوقعة من المعلمين حسب العام الدراسي والمنطقة	**118**
جدول 40:	الميزانية المخصصة للتعليم من الميزانية العامة حسب خطة التنمية الفلسطينية (1998- 2000)	**118**
جدول 41:	عدد السكان والأسر حسب نوع التجمع السكاني، 1997	**120**
جدول 42:	عدد الوحدات السكنية المأهولة وعدد الأسر والأفراد في محافظات الضفة وقطاع غزة، 1997	**121**
جدول 43:	متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة ومتوسط عدد الغرف في المسكن حسب المنطقة، 1997	**121**
جدول 44:	إجمالي عدد السكان وعدد الوحدات السكنية المتوفر والعجز في الوحدات السكنية، 1997	**122**
جدول 45:	الوضع الإسكاني الحالي 1997 والمستقبلي	**123**
جدول 46:	توزيع التجمعات السكانية حسب نوع السلطة المحلية والمحافظة، 1997	**126**
جدول 47:	الميزان المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة بناءاً على أساس قاعدة التقاسم الفردي العادل	**130**
جدول 48:	كمية المياه الفائضة عن حاجة السكان في دولة إسرائيل	**131**

قائمة الأشكال

الشكل		الصفحة
شكل 1:	النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية	**27**
شكل 2:	السياسات السكانية في الدول العربية	**30**
شكل 3:	عدد السكان المتوقع في الأراضي الفلسطينية 2005–2025 حسب السلسلة المتدنية	**45**
شكل 4:	عدد السكان المتوقع في قطاع غزة 2005–2025 حسب السلسلة المتدنية	**45**
شكل 5:	عدد السكان المتوقع في الضفة الغربية 2005–2025 حسب السلسلة المتدنية	**46**
شكل 6:	عدد المواليد المتوقع في الضفة الغربية وقطاع غزة من 2005– 2025	**47**
شكل 7:	معدل الوفيات المتوقع في الضفة الغربية وقطاع غزة 2005/ 2025	**49**
شكل 8:	توقعات معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 2005 – 2020	**51**
شكل 9:	توقعات معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة من (2005– 2020)	**52**
شكل 10:	الكثافة السكانية المتوقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2005– 2025	**54**
شكل 11:	معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2005–2020	**57**
شكل 12:	العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب المؤهل العلمي والجنس، 1998	**58**
شكل 13:	التركيب الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997	**84**
شكل 14:	معدل إنفاق الفرد الشهري، 1996–1998 (بالدينار الأردني)	**100**
شكل 15:	قيمة الفقر والفقر المدقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998	**104**
شكل 16:	عدد الطلبة المتوقع في الأراضي الفلسطينية حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس	**113**
شكل 17:	عدد الطلبة الذكور والإناث المتوقع في الضفة الغربية وقطاع غزة 2005–2010	**114**
شكل 18:	معدل الطلبة المتوقع في الشعبة الواحدة 2005–2010	**116**
شكل 19:	الاحتياجات المتوقعة من الشعب والمدارس في الضفة وغزة 2005–2010	**117**
شكل 20:	الاحتياجات من المعلمين في الضفة وغزة 2005–2010	**118**
شكل 21:	عدد الوحدات السكنية المتوفرة والعجز في الوحدات السكنية، 1997	**122**
شكل 22:	الحاجة المائية للضفة الغربية وقطاع غزة 2005–2019	**131**

ملخص تنفيذي

أهداف الدراسة:

تعتبر الدراسة محاولة لدراسة الواقع واتجاهات التغير في المؤشرات السكانية الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتهدف الدراسة إلى كشف الملامح السكانية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، والكشف عن الهدف الاستراتيجي أو الأهداف العامة للسياسة السكانية، كما تهدف إلى توضيح مبادئ ومرتكزات السياسة السكانية وكيفية إدماج السياسات السكانية في خطط التنمية.

المعلومات السكانية وأهميتها في التخطيط القومي:

إن المعلومات التي تخص السكان من حيث الحجم والنمو والخصائص السكانية والأوضاع المعيشية والتوزيع المكاني والموارد الطبيعية للدولة هي غاية في الأهمية لأغراض صوغ السياسات والتخطيط. لهذا السبب، فان جمع وتحليل البيانات السكانية يشكل جزءا رئيسيا في شبكة النشاطات المتعلقة بالسياسات.

هيكلية الدراسة:

تناولت الدراسة أهمية السياسات السكانية ، والآثار المترتبة على الزيادة السكانية، والمعلومات السكانية وأهميتها في التخطيط القومي، كما تناولت الموارد البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الخصائص الديمغرافية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث نمو وحجم السكان، مكونات النمو السكاني، المواليد، الوفيات، الهجرة، الزيادة الطبيعية، الحجم والتوزيع السكاني، الخصوبة الكلية والتفصيلية، التركيب الاجتماعي (الحضر والريف والمخيمات)، وتناولت الدراسة الواقع الصحي، من حيث صحة الأم والطفل، المؤشرات الصحية، معدل أشغال الأسرة ومدة الإقامة، الموارد البشرية الصحية والتخصص، الاحتياجات المستقبلية، و الخصائص التعليمية للسكان من حيث عدد الطلاب والشعب والمدرسين والاحتياجات المستقبلية، وقطاع الإسكان، والرصيد الإسكاني والاحتياجات المستقبلية و إستراتيجية حل مشكلة الإسكان والازدحام السكاني في التجمعات السكنية الفلسطينية، وتناولت الدراسة التركيب الاقتصادي، النشيطون اقتصادياً ،غير النشيطين اقتصادياً ، القوى العاملة، خصائص القوى العاملة، البطالة، الاتجاهات المستقبلية للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، مستويات المعيشة، مؤشرات إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية، سمات الفقر في الأراضي الفلسطينية، الفقر وحجم الأسرة، وتناولت الدراسة، المياه والسكان، مقترحات للسياسات السكانية والتخطيط الوطني، المكونات التفصيلية لبرنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية.

الموارد البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

حجم السكان وتوزيعه ومعدل النمو:

يبلغ مجموع الفلسطينيين حول العالم حوالي 9.3 مليون نسمة، يتواجد 3.56 مليون نسمة في الضفة والقطاع، أي 38.2% من مجموع السكان الفلسطينيين، موزعين على النحو التالي: 2.26 مليون في الضفة و1.3 مليون في غزة، ويشكل اللاجئون في الضفة والقطاع نسبة 42% كما في منتصف عام 2002. (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، 2002). وتقدر الزيادة الطبيعية بـ 3.5% سنويا، و متوسط حجم الأسرة 6.4، كما بلغت نسبة السكان الحضر في الأراضي الفلسطينية 53.2%، بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997، وبلغت نسبة سكان الريف 30.9% وسكان المخيمات 15.9% ، وبلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً 47% من مجموع السكان

لعام 1997. ومن هم أكثر من 65 عاماً 3.5% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية. وأن إجمالي عدد الأسر التـــي تم عدها فعلاً هو 407,065 أسره خاصة منها 73.2% أسرة نووية، 23.0% أسرة ممتدة، 3.3% أسرة مركبة، و0.5% أســـرة مكونـــة من شخص واحد، كما يتضح مدى الخلل في التوزيع الجغرافي للسكان ما بين الضفة الغربية وقطـــاع غزة حيث من المتوقع أن تصل الكثافة السكانية في قطاع غزة إلى 8,222 نسمة/كم2 في العام 2025 بدلاً من 2,734 نســـمة/كم2 في العام 1997 أي من المتوقع أن ترتفع الكثافة السكانية في قطاع غزة إلى ثلاثة أضعاف الكثافة الحالية.

مكونات النمو السكاني:

تشـــير الإســـقاطات الســـكانية إلـــى أن عـــدد ســـكان الأراضـــي الفلســـطينية سيصـــل في منتصف عام 2014 إلى 5.596 ملـــيون والـــى 7.402 ملـــيون نسمة 2025، وتعزى الزيادة المتوقعة في أعداد السكان إلى أعداد الفلسطينيين المهاجريـــن المفـــترض عودتهم إلى ديارهم كأحد ثمار عملية السلام في المنطقة، حيث تم افتراض عودة نصف مليون شـــخص خـــلال الفترة الممتدة من 1997–2010، بينما تم افتراض أن صافي الهجرة خلال الفترة من 2011–2025 ســـيكون صـــفراً. بيـــنما يعزى الانخفاض المتوقع للزيادة في معدل النمو السكاني ما بين عامي 2011–2025 بدرجة أساســـية لانخفاض معدلات الخصوبة إذ من المتوقع أن ينخفض معدل الخصوبة الكلية من 4.65 مولود لكل امرأة عام 2010 إلى 3.06 مولود لكل امرأة عام 2025، ومن المتوقع أن ينخفض معدل الوفيات في الأراضي الفلسطينية نتيجة ارتفاع المستوى الصحي ونشر الثقافة الصحية وارتفاع نسبة التعلم.

الخصوبة

من المتوقع أن يتراجع معدل الخصوبة الكلية من 4.65 مولود لكل امرأة عام 2010 ليصل إلى 3.06 مولود لكل امرأة عـــام 2025 ممـــا سيؤدي إلى انخفاض في أعداد المواليد في السنوات القادمة، وأن أعداد المواليد ستبقى في حالة من الـــتزايد والارتفاع ولكن بنسب مختلفة في السنوات بين 1997 – 2025 وسيكون هناك اختلاف ما بين الضفة الغربية وقطـــاع غـــزة، وتشير الإحصاءات إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية قدر لعام 1998 بما يعادل 5.94 مولود للمرأة، وأن هذا المعدل سوف ينخفض مع الزمن ليصل في عام 2025 إلى 3.06 مولود.

الهجرة:

لقـــد تـــم افـــتراض عـــودة نصف مليون عائد خلال 1997–2010، في حين لم تشكل عملية التنقل بين المدن والقرى (الهجرة الداخلية) ظاهرة ملحوظة في المجتمع الفلسطيني، ومن المتوقع أن تكون الهجرة عاملاً رئيسياً بالنسبة للمستقبل الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية خلال فترة السنوات القادمة.

الريف والحضر:

أن أعلى نسبة للسكان الحضر على مستوى محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة كانت في محافظة غزة حيث شكل السكان الحضر 81% في حين سكان الريف 1.8% والمخيمات 17.2% والمرتبة الثانية كانت لمحافظة خان يونس حيث بلغت نسبة السكان الحضر69.6% وسكان الريف 12.8% وسكان المخيمات 17.6%، وأن أعلى نسبة لسكان المخيمات كانت في محافظة دير البلح 65.6% من إجمالي السكان في المحافظة وفي المرتبة الثانية محافظة رفح 49.2% من إجمالي سكان المحافظة ،وجاءت أدنى نسبة لسكان المخيمات في محافظة الخليل حين بلغت نسبة سكان اللاجئين (المخيمات) ما يقرب من 2.8% من إجمالي سكان المحافظة.

الصحة:

أن نصيب الضفة الغربية من الأسرة الحكومية والأهلية بلغ حوالي 988 سرير من إجمالي الأسرة الأهلية البالغ عددها 1,264 أي مـــا يقرب من 78.1% من إجمالي الأسرة الأهلية في الضفة الغربية وأن 21.9% في قطاع غزة ، وأكثر التخصصات ندرة هو المتخصصين في أمراض الجهاز الهضمي والروماتزم وحيث أن من المطلوب لأمراض الجهاز الهضـــمي طبيـــب واحد لكل 200 ألف نسمة، وطبيب واحد لكل 250 ألف نسمة في تخصص الغدد الصماء في حين المـــتوفر فـــي الضفة الغربية وقطاع غزة هو 937 ألف نسمة مقابل طبيب واحد لكل من التخصصين، من المتوقع أن تكون الضفة الغربية بحاجة إلى 859 سرير في العام 2005 و1,317 سرير في العام 2010.

التعليم:

مـــن خـــلال البيانات المنشورة يتضح أن عدد الطلبة في الضفة الغربية سيرتفع من 406,677 طالباً وطالبة في العام 2000/1999 إلـــى 755,783 طالبة وطالبة في العام 2010/2009 وذلك بزيادة قدرها 85.8% في حين نسبة الزيادة عند الذكور ستكون 75% في نفس الفترة وعند الإناث ستكون نسبة الزيادة 72% أما في المرحلة الأساسية سيرتفع عدد الطـــلاب والطالـــبات مـــن 369,892 طالـــب وطالبة إلى 623,701 طالب وطالبة في الفترة فمن 2000/1999 إلى 2010/2009 وستكون نسبة الزيادة في الطلاب الذكور 69.9% في حين ستكون عند الإناث 67.4% في نفس المرحلة الأساســـية. كمـــا يتضـــح أن الأراضي الفلسطينية ستكون بحاجة إلى 1,641 معلم للعام الدراسي 2006/2005 منهم 1,092 معلم في الضفة الغربية 549 معلم في قطاع غزة وسترتفع حاجة الأراضي الفلسطينية من المعلمين إلى 1,558 معلم في العام 2010/2009 منهم 990 في الضفة الغربية و568 في قطاع غزة.

الإسكان:

أن الواقـــع الحالي للإسكان يعاني من حالة العجز والضعف حيث أن الضفة الغربية بحاجة إلى أكثر من 32 ألف وحدة سكنية لسد العجز في الوضع الحالي، أما في قطاع غزة فسيكون الوضع مختلفاً نوعاً ما وسيكون القطاع بحاجة إلى ما يقرب من 10 آلاف وحدة سكنية لسد العجز في الواقع السكاني الحالي.

الفقر:

أن محافظات جنوب غزة كانت أكثر محافظات الوطن فقراً وبلغت نسبة الفقر فيها 41.4% عام 1998 على الرغم من تحســـن هذه النسبة مقارنة بالعامين السابقين، كانت نصف أسر جنوب القطاع تحت خط الفقر في السنتين السابقتين يليها وســـط غـــزة 37.9% ثـــم شـــمال غـــزة وأقلهـــا فقراً مدينة غزة التي سجلت نسبة انتشار للفقر بلغت 25.9% لعام 1998. وكانت محافظتا جنين والخليل أفقر محافظات الضفة الغربية حيث بلغت نسبة الفقر 20.50%، 20.46% على التوالـــي وتقل نسبة الفقر كثيراً في محافظة القدس إذ وصلت إلى 3.1% العام 1998. ومن الجدير بالذكر أن استثناء محافظة القدس يتمخض عنه ازدياد طفيف في نسب الفقر، حيث أن استثناء محافظة القدس أدى إلى ارتفاع الفقر بحوالي 2% إذ ازدادت نسبة الفقر في الضفة الغربية من 14.5% إلى 16.3% في باقي الضفة الغربية العام 1998. وأظهرت البيانات أن المخيمات مازالت هي الأفقر من بين التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

السياسات السكانية:

لا يمكن النظر لعملية المتغيرات السكانية إلا في إطار مفهوم التنمية المستدامة التي تهدف لتحسين نوعية الحياة للسكان دون أن تعرض الأجيال المقبلة للخطر لتلبية حاجاتها من الموارد الذاتية، وضرورة وضع استراتيجية سكانية تكمن في أن هناك مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية تنجم عن النمو السكاني السريع وتوزيعه غير المتوازن جغرافيا وتدني خصائصه السكانية ومن هنا فإن السياسات السكانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تنطلق من ضرورة:

أ- المواءمـــة بين النمو السكاني ونمو استغلال الموارد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية بما يحقق متطلبات التنمية المستدامة عن طريق ترشيد السلوكيات الديمغرافية وتفاعلها بعوامل النمو الأخرى.

ب- توازن التوزيع الجغرافي للسكان لتحقيق تفاعل أفضل بين الإنسان والموارد القومية المتاحة.

ج- التعامل مع العوامل السكانية المتصلة بالفقر بغرض تضييق دائرة الفقر وتخفيف حدته.

د- الحد من الممارسات السلبية للسلوك الخاص بعملية الإنجاب وخاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل.

ه- توفير الرعاية الصحية الأولية بالتركيز على صحة الأم والطفل.

و- الارتقاء بنوعية وكيفية حياة الأسرة.

ز- إدماج العوامل السكانية في عملية التخطيط التنموي.

ح- تعزيز وضع المرأة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

ط- الاهتمام بقضايا السكان والبيئة.

ي- إدخال مفاهيم التربية السكانية في المناهج التعليمية.

ك- أن تقوم البرامج والمشاريع السكانية على أسس متكاملة بالقضايا التي تمس حياة الناس المعيشية.

ل- ضرورة العمل على تشكيل المجلس القومي للسكان وتكليفه بمتابعة قضايا السكان ودمجها في خطط التنمية.

الفصل الأول

المقدمة

1.1 تمهيد

تعاظمت مع الزمن الشواغل المتعلقة بالسكان والتنمية. واعتبارا من أواخر الأربعينات وخلال عقد الخمسينات، ركزت الشواغل السكانية بصورة شبه استثنائية على ما كان يُظن أنه أثر سلبي للنمو السكاني على الموارد الطبيعية غير المتجددة والإنتاج الغذائي. ولم يول أي اهتمام عمليا للآثار البيئية الجانبية. وخلال الستينات والسبعينات، اتسع نطاق الاهتمام وغدا يشمل الآثار الجانبية للإنتاج والاستهلاك، من قبيل تلوث الهواء والماء، والتخلص من النفايات، ومبيدات الآفات والنفايات المشعة. وبحلول الثمانينات وبداية التسعينات، أضيف بُعد جديد يشمل التغيرات البيئية العالمية، بما في ذلك ظواهر الاحترار العالمي، ونضوب طبقة الأوزون، والتنوع البيولوجي، وإزالة الغابات، والهجرة والأمراض الجديدة والعائدة.

وقد بُذلت محاولات عديدة لتقدير حجم السكان الذي يمكن أن تحتمله الأرض، أو "طاقة الحمل" البشري، ويستند معظم التقديرات إلى فرضية كون المجموعات السكانية البشرية محدودة بواحد أو أكثر من العوامل المقيدة، وأكثرها شيوعا كمية الغذاء التي يمكن زراعتها. علاوة على ذلك، يقر معظم التقديرات بـــ "وجوب توسيع المفاهيم البيئية لطاقة الحمل بحيث تستوعب دور التكنولوجيا في زيادة إنتاجية الطبيعة. كما أقر معظمها بأن معايير الحياة المتغيرة ثقافيا وفرديا، بما في ذلك معايير جودة البيئية، تضع حدودا لحجم السكان تسبق بمراحل الاحتياجات المادية اللازمة لمجرد الكفاف"(1). وتتراوح تقديرات القدرة الاستيعابية للأرض بين أقل من بليون شخص إلى أكثر من 000 1 بليون شخص، ولا يقتصر الأمر في هذه التقديرات على وجود نطاق واسع للأرقام، بل إنه أيضا لا يوجد اتجاه لالتقاء هذه الأرقام مع الزمن. وهذا الأمر جدير بالملاحظة، إذ أنه قد يتوقع أن يؤدي تحسن المعارف بالنظم البيولوجية والمادية للأرض إلى ظهور نهج ينحو إلى التوافق في الآراء بشأن قدرة الأرض الاستيعابية. لكنه رغم عدم وجود جدال حول ضرورة وقف النمو السكاني في نهاية المطاف، فإنه لا يوجد توافق في الآراء حول حدود ذلك. وفي الوقت نفسه، يجدر ملاحظة أن سكان العالم دخلوا النطاق الذي يتضمن العديد من التقديرات المتعلقة بالطاقة الاستيعابية. ويتراوح ثلثا التقديرات بين 4 و16 بليون شخص، وتبلغ القيمة المتوسطة زهاء 10 بلايين شخص، وهذا هو الرقم الذي يتوقع أن يستقر عنده تقريبا حجم سكان العالم وفقا لصورة المتغير المتوسط التي وضعتها شعبة السكان(2).

تواجه دول الوطن العربي تحديات المشكلة السكانية، ويكاد يتفق المعنيين بالقضايا السكانية على أن النمو السكاني المتزايد يضع قيودا جمة أمام جهود التنمية في البلاد النامية. وقد عمق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي عقد في القاهرة عام 1994 هذا الارتباط الوثيق بين قضايا السكان وقضايا التنمية في جوهره وفى عنوانه. كما عبر برنامج العمل الذي تبناه المؤتمر عن حقيقة أساسية وهي أن جملة التحديات التي تواجه المجتمعات النامية وعلى رأسها الفقر، والبطالة، والأمية، وتدنى مستوى المرأة تساهم كلها في ارتفاع معدل الخصوبة، والوفيات وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية.

---

[1] Cohen, J. (1995). How Many People Can the Earth Support? New York: W. W. Norton,p 232

[2] United Nations (2000b). Below Replacement Fertility. Population Bulletin of the United Nations, No. 40-41, Special Issue: Below Replacement Fertility. Sales No. E.99.XIII.13.

فمنذ توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في أيلول من عام 1993، دخلت الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) في عدة تحولات، فمن ناحية، انسحبت حكومة الاحتلال الإسرائيلي من معظم قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية (مراكز المدن الرئيسية)، مع محافظتها على سيطرة كاملة على المعابر الدولية لهذه المناطق، مما أتاح لها فرصة التحكم والسيطرة التامة على النشاط الاقتصادي وحركة عبور الأشخاص، وقد نتج عن ذلك نشوء حالة من الحكم الذاتي المسيطر عليه/مما أعاق الكثير من الأنشطة الاقتصادية وانعكاس ذلك على بعض التوجهات الاجتماعية، مما أدى إلى تراجع حاد في مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، وترد في الدخل القومي وانفجار في مستويات البطالة وانتشار الفقر، وعلى الرغم من محدودية الموارد الطبيعية وإبقاء إسرائيل على حالة السيطرة الخارجية وعدم التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وضعف البنية التحتية إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية قامت بإنشاء هياكل لها متمثلة في الوزارات والمؤسسات اللازمة للنهوض بمختلف مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي مدمرة، وباشرت عملية البناء والإصلاح مستفيدة من الإمكانيات والموارد المتاحة، ومن دعم الدول المانحة والدول العربية، والعوائد المحلية من الضرائب والجمارك والمشاريع التي تم انتشاؤها، إلا أن الزيادة السكانية السريعة والخلل في التوزيع السكاني بين الضفة الغربية وقطاع غزة على الرغم من أن مساحة الضفة الغربية تفوق 14 مثل مساحة قطاع غزة، فقد شكلت هذه الزيادة ضغطا شديدا على مختلف مرافق الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة الأخرى وكذلك على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما ساعد على خلق الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل مشكلة البطالة والضغط على مرافق الخدمات، مما يتطلب دراسة مكونات واتجاهات النمو السكاني والسياسات السكانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة استقراء اتجاهات التغير في المؤشرات الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة). وسيتم التركيز على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لرصد الواقع الاجتماعي واتجاهات تحوله، وعلاقة هذه التحولات بالسياسات السكانية والتخطيط القومي.

2.1 أهمية السياسات السكانية

لم يكن مصطلح السياسة السكانية ذات أهمية كبيرة عند الفلسطينيين أنفسهم خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة فاهتم الفلسطينيون بزيادة عدد أفراد الأسرة الواحدة عندهم دون الأخذ بعين الاعتبار خطورة ذلك على المجتمع الفلسطيني نظراً لمحدودية الموارد الاقتصادية والموارد الطبيعية، إلا أن ذلك استمر دون استطاعة السلطات الإسرائيلية السيطرة عليه فقد حاولت هذه السلطات مرات عديدة من عمل مخططات والدفع باتجاه سياسات محددة تساعد على الحد من الزيادة السكانية المرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن ذلك لم ينجح فقد فكرت السلطات الإسرائيلية بعدد من مشاريع التوطين وتوسيع الشوارع داخل المخيمات، كما عملت على فتح العيادات التي تهتم بالأم والطفل وبدأت بنشر الثقافة الأسرية التي تحث وتدعو إلى تنظيم الحمل كل هذه البرامج التي لم نجد لها طريقاً إلى النجاح داخل المجتمع الفلسطيني إلا أن الزيادة في أعداد السكان في ظل أوضاع اقتصادية غير نشطة وعودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل هذه الأوضاع واستعدادها لإعلان الدولة الفلسطينية، أدخلها في واقع سكاني خطير جداً يرافقه تدهور في القطاعات الخدماتية من صحة وتعليم وكهرباء ومياه وبنية تحتية نتيجة ترك الاحتلال القطاعات في حالة من التدهور، هذا التدهور في جميع قطاعات الحياة بالنسبة للفلسطينيين يرافقه النقص الشديد في الموارد الاقتصادية وتقلص مساحات الأراضي الزراعية وزيادة نسبة التلوث في مياه الخزان الجوفي والتزايد المستمر في أعداد السكان يرافقه التزايد المستمر في الطلب لتوفير فرص العمل والخدمات الضرورية والمأكل والمشرب كل ذلك دفع بالباحث للاهتمام بهذه القضية خوفاً من الوصول إلى لحظة الانفجار السكاني التي ستؤدي إلى

عــدم القدرة على حل المشاكل التي تعترض حياة الفلسطينيين في ظل هذه الظروف التي يتم فيها التفكير لإعلان الدولة الفلســطينية علــى تــراب الضفة الغربية وقطاع غزة ولذلك كان الاهتمام بدراسة صورة الواقع السكاني المستقبلي في الضــفة الغربية وقطاع غزة بعد دراسة الواقع الحالي للوصول إلى اتجاهات ومحددات الخصوبة و الوفيات والمشاكل الاجتماعــية والاقتصــادية وأثرها على تكوين الأسرة والآثار الناجمة عن ارتفاع الخصوبة العالية والزيادة في أعداد الســكان ومحاولــة الوصول إلى وضع تصور شامل عن واقع واتجاهات ومحددات السياسة السكانية أو وضع مقترح للسياســة ســكانية تــتلاءم وظروف الموارد المتاحة سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، فبعض الدول استطاعت الوصول إلى درجة التوازن بين المواليد والوفيات والبعض في طريقها إلى تحقيق ذلك وهناك البعض الآخر من الدول أخذ النمو السكاني يهيمن على الأنظمة البيولوجية التي تقوم عليها الحياة في العديد من الأقطار، مما أدى إلى تدهــور البيئة الحياتية أي تدهور العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها وعلى تراجع المعيشة وتدنيها[3] فبعض الدول تسعى إلــى رفــع مســتوى معيشــة ســكانها، فهم هدف التنمية وعمادها أيضاً، حيث توجد بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة علاقة متبادلة كما يتضح من الشكل الآتي.

شكل 1: النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

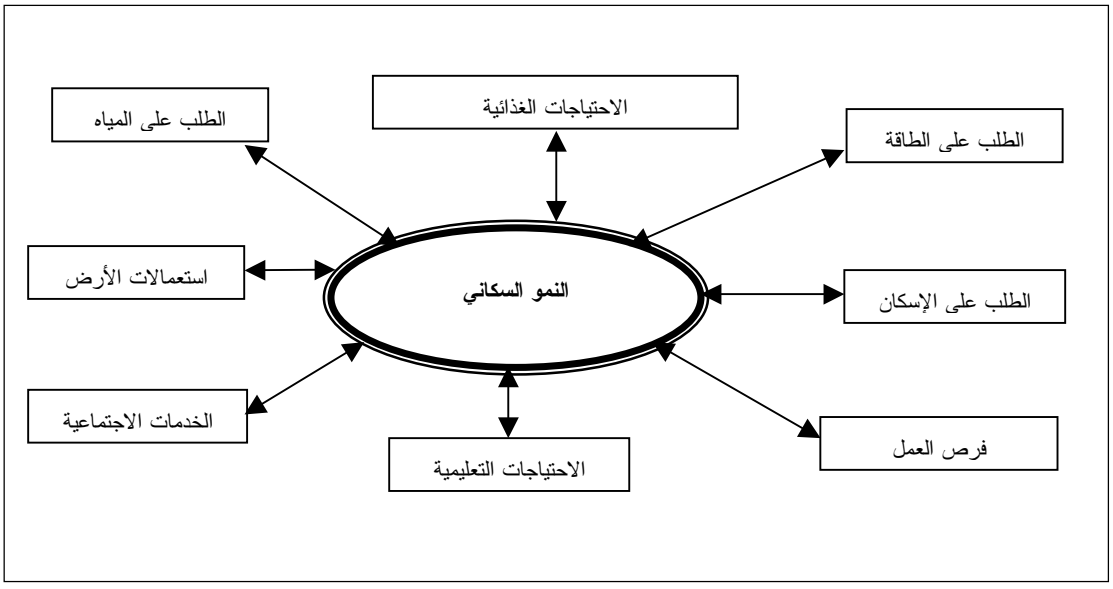

فمعــدلات الخصوبة العالية ومعدلات النمو السكاني المرتفعة وما يرافقها من ارتفاع في نسبة الأطفال تؤدي في معظم الأحــيان إلــى بــروز مشكلات صعبة في القطاعات التنموية الأساسية، وخاصة في قطاعات التعليم والصحة و المياه والزراعة والغذاء والبيئة والعمالة والإسكان وغيرها من القطاعات الحيوية المتصلة بالخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية ورغم أن السكان ليسو العامل الوحيد الذي يؤثر في التنمية، إلا أنه من الضروري للسياسات والبرامج الوطنية أن تأخذ بالحسبان تأثير التزايد السكاني على أحوال المجتمع وبالتالي على نوعية حياة السكان([4]).

ولابد من التنويه بأن النمو السكاني يتأثر بعوامل الخصوبة والوفاة والهجرة بدرجة كبيرة فعلى سبيل المثال في السلطة الفلسطينية أدت الهجرة إلى زيادة كبيرة في حجم ونمو السكان نتيجة للهجرة القسرية، إضافة لآثار أزمة الخليج والتي

([3])حسين عبد الفتاح، أبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات إستبقاء الحياة، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1989صـــــ455
([4])اللجنة الوطنية للسكان، الأمانة العامة، التأثيرات السكانية على التنمية في الأردن، الأردن 1989صـــ1

كانـــت سبباً في عودة آلاف المواطنين العاملين في دول الخليج العربي مع عائلاتهم من الكويت ونجم عن ذلك ضغوطاً كبـــيرة علـــى مختلف جوانب الحياة في السلطة الوطنية الفلسطينية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية إضـــافة إلـــى هجرة العمالة الوافدة بأعداد كبيرة من الأقطار العربية وغيرها وانعكاساتها على سوق العمل في السلطة الوطنـــية الفلسطينية([5]) وقد ينطبق نفس النموذج على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والتـــي ستعلن عليها السلطة الوطنية الفلسطينية الدولة الفلسطينية، مما يتطلب من الباحث دراسة أهم المشاكل المتوقعة نتيجة الزيادة السكانية.

3.1 الآثار المترتبة على الزيادة السكانية

يشـــكل تـــزايد الســـكان مع سوء توزيعهم وضعف خصائصهم بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي عائقاً خطيراً يحـــول دون الانطـــلاق في طريق التنمية وتحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع([6]) ويتضح ذلك من خلال زيادة حجم الإنفـــاق الحكومـــي المخصص لبند الخدمات الأساسية من صحة، تعليم، إسكان ومواصلات وذلك على حساب الأموال والمـــبالغ المخصصـــة للمشـــروعات الاستثمارية، كما يتضح من تزايد الضغط على المرافق العامة مثل مياه الشرب والصـــرف الصـــحي والكهرباء والطرق، وإزاء عدم كفاية الاستثمارات اللازمة للتوسع في هذه المرافق وتجديدها مما يحدث انهيار في معظم هذه المرافق متمثل في انقطاع التيار الكهربائي عن مناطق عديدة وطفح المجاري في الشوارع وازديـــاد نسبة الملوحة والتلوث في المياه، كما تتضح المشكلة من تفاقم مشكلة الإسكان نتيجة لصعوبة توفير الوحدات الســـكنية اللازمة لمواجهة احتياجات الأسر الجديدة، كما يؤدي تزايد السكان إلى ازدحام في المدن مما يؤدي لمشكلات الزحام والمرور في هذه المدن. أما بالنسبة للتعليم فإن تزايد السكان وسوء توزيعهم يؤثر وبصورة مباشرة على النظام التعليمـــي متمثلاً في ضرورة التوسع في إنشاء المدارس اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة باستمرار في السكان وما يستلزم ذلك من توفير المعلمين المعدات والأثاث والبرامج والكتب المدرسية([7]).

فمنذ الخمسينات فصاعداً، استنتج بعض مراقبي المسائل الإنمائية والبيئية في البلدان النامية أن النمو السكاني السريع أو الاكـــتظاظ الســـكاني كان المشكلة الكامنة التي ستواجه هذه البلدان النامية، وقد مثل التحليل الذي ربط السكان بالموارد والنمو الاقتصادي تبسيطاً مفرطاً لتعقيد التفاعلات فيما بينها وتأثير العوامل الأخرى، وقد ركز على أعداد السكان، مما نـــتج عنه أن الأعداد لا الناس أصبحت موضوع البرامج السكانية، وقد أكد التحليل على تخفيض الخصوبة وشدد على تنظيم الأسرة على حساب العوامل التي تؤثر على حجم الأسرة([8])، وتتلخص بعض وجهات النظر في أن الزيادة السكانية في الدول النامية أضحى أمرا واقعا وعلى الدول النظر في كيفية التعامل مع هذه الزيادة، وآيا كانت آثارها السلبية على الـــنمو الاقتصادي،فإنها ستظل قائمة لفترة طويلة، ومن ثم ينبغي البحث عن الكيفية التي يمكن بها أن تعيش معها،ويؤكد بعـــض الاقتصاديون أن تسارع النمو السكاني قد أدى إلى هيكل سكاني شاب، وهو ما سوف يؤدي إلى الاحتفاظ بمعدل مـــرتفع للمواليـــد لـــبعض الوقت حتى إذا اتجهت الخصوبة إلى الانخفاض، وهذا يعني أن المشكلات المرتبطة بالنمو الســـكاني الســـريع لـــن يمكـــن تجنـــبها بسياسات خفض الخصوبة وإنما في كيفية وضع الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تتناسب وهذه الزيادة السكانية.

([5])اللجنة الوطنية للسكان الأردن، الأمانة العامة، الوضع السكاني والعلاقة بين السكان والتنمية أيار 1998، عمان صـــ1..

([6]) جمال علي الدهشان، التربية والمشكلة السكانية في مصر، الولاء للطبع والتوزيع، شبين الكوم 1995 صـــ17

([7])مصطفى حلمي، التضخم السكاني ومشكلات المجتمع، دار مكتبة الإسراء، 1998 طنطا صـــ 9-11.

([8])الأمم المتحدة، حالة السكان والتنمية المستدامة، صندوق الأمم المتحدة للسكان 1998 صـــ 3 .

ونظراً للظرف السياسي الذي عاشته الأراضي الفلسطينية حتى العام 1995 وهو العام الذي استلمت فيه منظمة التحرير الفلسطينية زمام الأمر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حوالي 30 عاماً من الاحتلال، فإن الاحتلال لم يقدم أي شيء للضفة الغربية وقطاع غزة وإنما أبقى الضفة وغزة في حالة من الانهيار في جميع مرافق الخدمات وعندما وقعت منظمة التحرير اتفاقية السلام في مدريد مع دولة اليهود عادت منظمة التحرير لتجد أن كل شئ في حالة من الانهيار سواء كان على صعيد التعليم والصحة والخدمات العامة، أو البنية التحتية، ففي ذلك الوقت كان من الصعب الحديث عن أي نوع من أنواع السياسات السكانية التي تعتمد على تخفيض معدلات الخصوبة، أو تخفيض أعداد المواليد و بالتالي خفض أحجام الأسر، وعندما جاءت السلطة الوطنية الفلسطينية وجدت الضغط الشديد على التعليم والصحة والبنية التحتية والإسكان والأراضي ... وغيرها.

وعلى الرغم من قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية فإن انشغال واهتمام السلطة كان على الجانب السياسي أكثر منه على الجوانب الخدماتية، على الرغم من أن أجهزة السلطة وضعت الخطط والبرامج التنموية ولكن هذه البرامج لم تجد طريقاً لتحقيقها نظراً لعدم وجود الميزانيات الكافية لتطبيقها كلياً، مما أدى إلى زيادة الضغط على هذه المرافق والمؤسسات والخدمات نظراً لارتفاع نسبة النمو السكاني كان جميع نسب النمو في الدول العربية جميعها، مما ترك في النهاية واقع صعب في كثير من القطاعات وخاصة قطاع التعليم، والصحة، والإسكان.

ومن هنا سيتم معالجة التأثيرات السكانية على التنمية وعلى القطاعات المختلفة وربط الزيادة السكانية بهذه القطاعات للوصول إلى صورة المستقبل ومحاولة رسم سياسة تتلاءم والظرف الفلسطيني.

4.1 المعلومات السكانية وأهميتها في التخطيط القومي

إن المعلومات التي تخص السكان من حيث الحجم والنمو والخصائص السكانية والأوضاع المعيشية والتوزيع المكاني والموارد الطبيعية للدولة هي غاية في الأهمية لأغراض صوغ السياسات والتخطيط. لهذا السبب، فان جمع وتحليل البيانات السكانية يشكل جزءا رئيسيا في شبكة النشاطات المتعلقة بالسياسات (أنظر الشكل رقم 2). وعلى مدى الثلاثة عقود الماضية، حققت الكثير من الدول تقدما ملحوظا في الحصول على هذه البيانات. ولكن كما هو موضح أدناه، يبقى الكثير مما ينبغي القيام به لجلب البيانات بشكل شامل لتؤثر في صنع السياسات السكانية بأبعادها الثقافية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية[9]، فالمخططين يحتاجون للبيانات والمعلومات السكانية لتقييم الاتجاهات السكانية، ولتقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، ولوضع سياسات سكانية واستراتيجيات وبرامج ومشاريع، ولإدماج العوامل السكانية في التخطيط التنموي، ولمراقبة وتقييم فعالية السياسات والبرامج في ضوء الأهداف التنموية الوطنية وأهداف الألفية الثالثة، وللمساعدة في تعزيز الوعي السكاني بين صانعي القرارات في الحكومات والسكان بصورة عامة. كل هذه المهام تتطلب كمّاً هائلاً من المعلومات والسلاسل الإحصائية الزمنية، والتي بدورها تتطلب منظمات إحصائية وطنية قابلة للنمو والتحديث إلى جانب قدرتها على التدريب والبحث في الطرائق الديموغرافية والإحصائية

[9] عبد المنعم أبو نوار، نظام المعلومات السكانية الوطني المتكامل، صندوق الأمم المتحدة للسكان

شكل 2: السياسات السكانية في الدول العربية

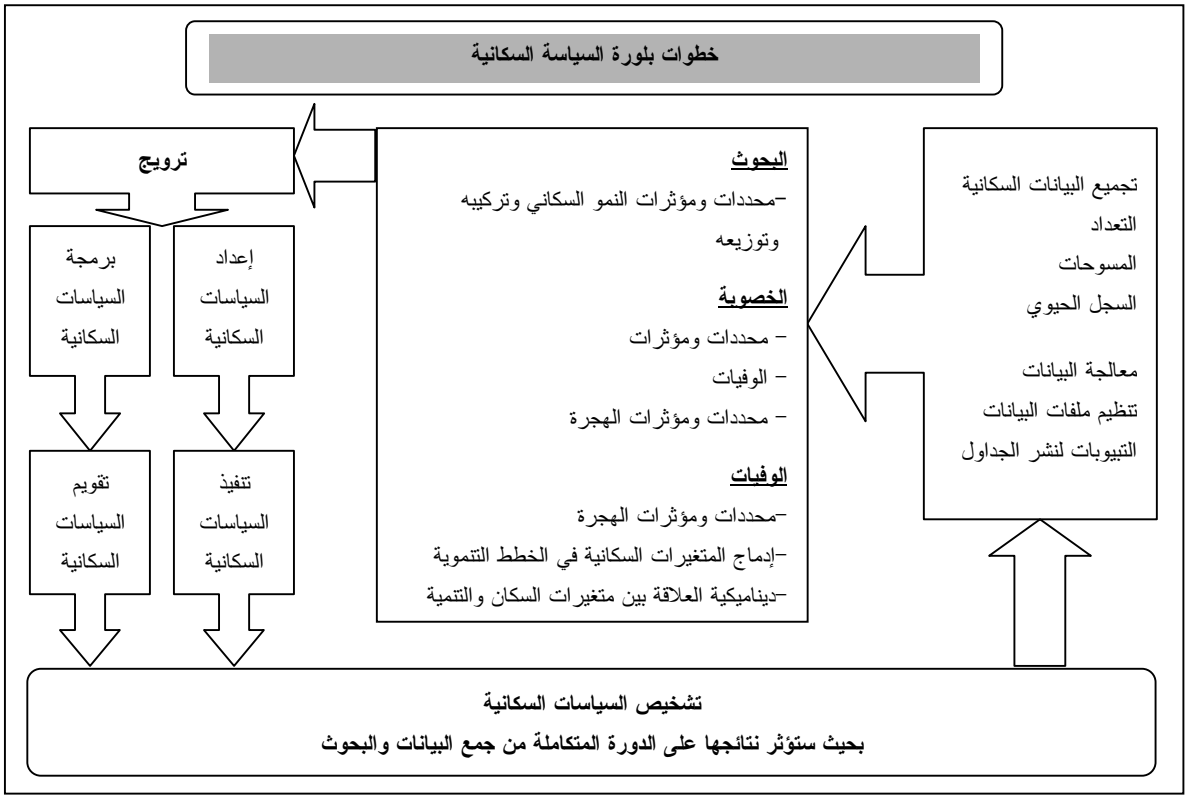

5.1 إدماج المتغيرات السكانية في عمليات التخطيط التنموي

تـــدرك الحكومات في معظم الدول النامية، أن المتغيرات السكانية تؤثر، وفي الوقت نفسه تتأثر، بمتغيرات اجتماعية–اقتصادية أخرى. ولكن، حتى الآن لم يتم الإجماع على معنى إدماج التخطيط السكاني والتنموي. ولأن كل من مفهوم ومجـــال الـــتكامل غير واضح حتى الآن، يتوجب إيلاء أهداف ومجال التكامل الأولوية القصوى. ويرتبط سبب ذلك التعقيد بطبيعة ظاهرتي السكان والتنمية والكم من المتغيرات التي يتضمناها. إضافة إلى ذلك، ينبغي اعتبار العلاقات ما بيـــن هاتان المجموعتان من الظواهر دائما على المستويات الصغيرة والمجتمعية والكبيرة والمكانية، فضلا عن اعتبار العامل الزمني أيضا.

كمـــا أن مجـــال التخطـــيط التـــنموي المستمر في الاتساع يفرض هو بحد ذاته تحديا للتكامل. ففي الخمسينات، ركز التخطـــيط التـــنموي علـــى التخطـــيط الاقتصادي، وفي الستينيات والسبعينيات، تمت إضافة التخطيط الاجتماعي، وفي الثمانيـــنات، تـــم تضـــمين التخطـــيط السكاني. أما منذ عام 1994، فلقد تم إدراك اعتبارات السكان والموارد والبيئة والتنمـــية. وثمـــة تعقـــيد آخر هام يكمن في اختلاف توقيت التخطيط للمجالات عند انسجام الأهداف الديموغرافية مع الأهداف الاقتصادية. وحيث أن خطط التنمية عادة ما تستغرق فترة زمنية تتراوح ما بين الـــ 4 إلى الـــ6 سنوات – فـــترة يمكـــن خلالها إدراك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية – فإن التغيرات الديموغرافية لن تصبح ملموسة إلا بعد فترة زمنية أطول بكثير.[10]

[10] المصدر السابق

ويمثل رصد الموارد في القطاع العام والتأثير على تخصيص الموارد في القطاع الخاص مصدر قلق كبير للمخططين في الدول النامية. إن القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد يتم إعدادها وتنفيذها وفق إطار جدول زمني سنوي وذلك يشكل "خطة الاستثمار" "investment plan". ورغم أن القرارات عادة ما تتخذ سنويا، فإنها يجب أن تستند إلى تحاليل للوضع ومنظور طويل الأجل ومتوسط الأجل. إن التأكيد على أهمية صنع القرارات قصيرة الأجل لا يعني أن العوامل طويلة ومتوسطة الأجل ينبغي إغفالها. ولكون الوظائف التخطيطية قصيرة الأجل تؤثر وتتأثر بالعوامل السكانية في المستقبل البعيد، فإن أي تحليل للدور الذي تلعبه المتغيرات السكانية في عملية التخطيط يجب أن يميز بوضوح ما بين الفترة التي يتم فيها اتخاذ القرارات والفترة التي يتم فيها جني عواقب هذه القرارات.

وتفيد النظريات المعاصرة حول النمو السكاني والتنمية الاقتصادية إلى أنه عند دراسة العلاقة المتبادلة بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الديموغرافية يكون من الصعب التفريق بين النتائج والمسببات، حيث يبدو كل من هذه المؤشرات سببا ونتيجة في آن واحد، كما يبدو من المتعذر في كثير من الأحيان وجود أي من المتغيرات السكانية أو تلك الاقتصادية دون أن يكون له ارتباط معين مع المتغيرات الأخرى([11])، وقد ترتب على ذلك ضرورة إدماج البعد السكاني وربطه بالتنمية المستدامة، بحيث يتم تطوير الخطط التنموية في ضوء الخصائص العامة للحالة السكانية في مجتمع معين، وأن تكون البرامج السكانية جزءا من سياسات اشمل وأعم تضم الأبعاد السياسية والمتغيرات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية، فضلا عن أهمية حصول البرامج السكانية على دعم المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من الدوائر الفاعلة في المجتمع. فالتحديات التي تفرضها المشكلة السكانية تستوجب انسجاما وتوافقا بين السياسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية والتحضر والهجرة والتعمر، والتركيب النوعي للسكان كلها عمليات مترابطة في سلسلة واحدة يصعب فيها التمييز بين الأسباب و النتائج ومن ثم وجب التعامل معها من منظور كلي.

إن بدء العمل ببرامج تدريبية متخصصة لإدماج مجالات السكان والتنمية سيساعد في سد الفجوة الموجودة حاليا فيما بينهما. لكن النجاح يعتمد على وجود فهم واضح لمعنى وغايات التكامل، والالتزام العميق تجاه تحقيق هذا التكامل، والآلية الفعالة للتأثير والمراقبة والتقييم لهذه العملية، والموظفين الأكفاء للقيام بالأنشطة المُؤدية لهذا التكامل. وهنا تكمُن التحديات التي تواجه الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية على حد سواء.

6.1 جمع البيانات وإجراء التحاليل

ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لعملية مؤسسة الأنشطة المرتبطة بجمع البيانات وإجراء التحاليل، ولاستحداث نُهجٍ منخفضة التكاليف لجمع البيانات ولتضمين التطورات التقنية بغية تحسين نوعية وملاءمة الإحصاءات لأغراض السياسات والتخطيط.

فجميع الدول قد أجرت تعداد وطني للسكان، وأصبحت التحاليل الوصفية للسكان متوافرة الآن في عدد كبير من الدول النامية، كما أصبحت ديناميكية الخصوبة ووسائل تنظيم الأسرة مفهومة بشكل أفضل اليوم في العديد من الدول من خلال برامج مسح الخصوبة العالمي، والمسوح الصحية والديموغرافية ومثيلها العربي، وغيرها من البحوث الحقلية، وأيضا تحسَّنَ توافُر إحصائيين التعدادات المدرَّبين تحسُناً كبيراً. وتنشأ الطلبات المستقبلية على عمليات جمع البيانات نتيجة اعتبارات تتعلق بالسياسات والتخطيط والبرامج. وبشكل متزايد، ينبغي توجيه التدخلات البرامجية والمتعلقة بالسياسات

11 عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري ، علم السكان: نظريات ومفاهيم. (2002) دمشق: دار الرضا للنشر، ص ص 63-97

لتستهدف مجموعات الفئات الخاصة – مثل النساء والعمال الذين يلزمهم أرض للعمل والفقراء الحضر وفئة الشباب وكبار السن وغيرهم. ولتلبية هذه الاحتياجات، ينبغي أن تُراعي عمليات جمع البيانات وتحليلها وجدولتها، بشكل أكبر، القضايا المتعلقة بنوع الجنس gender-specific وان تكون أكثر إحساساً بها. وإضافة إلى جانب مُلاءمة البيانات، فالمتطلب الرئيسي يكمن في تصنيف البيانات حسب مجموعات السكان ومن ثمَّ إحداث التكامل ما بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وبهذه الطريقة، على سبيل المثال، يُمكن لحملة إعلامية تثقيفية بشأن تخفيض الخصوبة الاستناد على معلومات عن العواقب الناجمة عن الخصوبة المُرتفعة فيما بين المجموعات السكانية المختلفة والتي تعود بالضرر على كل من الأفراد والأسرة والمجتمع المحلي والأمة بأكملها كما هو الحال بسبب زواج الأقارب والتلوث البيئي. إن توافر الإحصاءات المتكاملة هو أمر سوف يكون أساسياً في تشكيل وتقييم البرامج لهذه الفئات الخاصة.

وهنالك حاجة للتكيُّف بسرعة وبكفاءة للتطورات التقنية في عمليات جمع البيانات. ومن أجل تحقيق الاستثمار الكامل للتقدم التقني – ليس فقط من أجل معالجة البيانات، بل وأيضاً لتجريب طرائق جديدة لجمع البيانات وإدخالها وتبويبها وتحليلها– فإن وضع خُطة مصممة تصميماً جيداً لتنمية الموارد البشرية والتدريب هو أمر مطلوب. إن من الضروري أن تُواكب عمليات تخطيط الموارد البشرية وتطوير البرامج وتصنيع الأجهزة التقدم التقني[12] .

ولا يمكن أن تستمر عمليات جمع البيانات في كونها نشاطاً غير مخطط مسبقاً وغير منتظم الحدوث. وسواء من خلال إجراء التعدادات، أو أنظمة تسجيل الأحوال المدنية أو مسوح العينة، فإن عمليات جمع البيانات ينبغي إدماجها كلياُ في آليات إحصاءات الدولة. ومن هنا كانت مأسسة عمليات جمع البيانات وتحليلها ضمن آليات إحصاءات الدولة هي أولوية قُصوى.

7.1 السياسات السكانية و التخطيط الوطني

نتيجة الزيادة السكانية السريعة في معظم دول العالم، فإن كل دولة دأبت على وضع سياسة محددة لها لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديموغرافية من خلال قراءة ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وتشمل هذه السياسة مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير على المتغيرات السكانية من الناحية الكمية والنوعية، بما يتلاءم وحاجات المجتمع وموارده ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه. فالسياسة السكانية لا تقتصر على معالجة مشكلة الزيادة السريعة في عدد السكان ولكنها تشمل أيضا برامج لتنشيط نمو السكان في بعض البلدان، من خلال تنظيم هجرة السكان وحركتهم والتوزيع المكاني المتوازن للسكان وتنظيم حركة وتوزع القوى العاملة ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتمكينها اجتماعيا. الأمر الذي يهدف إلى تحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم، وتضييق الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة وكل ما يتعلق بالسلوك الديموغرافي بشكل عام.

فالسياسات السكانية المتبعة في معظم دول العالم، منها ما هو معلن ومحدد أو رسمي ومنها ما هو غير محدد أو معلن أو رسمي. وتختلف أهداف السياسة السكانية من دولة لأخرى. كما أن هناك فروق في مستوى وضع وتنفيذ السياسة السكانية والنشاطات المرتبطة بها. فمن الممكن قياس أثر السياسة السكانية سواء كانت مقصودة ومخطط لها أو كانت عشوائية وغير مخطط لها من خلال مجموعة من المؤشرات وتأثيرها على السلوك الإنجابي ومعدل النمو السكاني ومن هذه المؤشرات.

---

[12] المصدر السابق

1.7.1 استخدام وسائل تنظيم الأسرة

لوحــظ أن استخدام السياسات السكانية يساعد على تنظيم الأسرة، وبخاصة عندما تكون السياسة رسمية ومعلنة. ولكن تظل فاعلية وكفاية السياسة السكانية بمختلف مستوياتها منخفضة، وبخاصة عندما نجد أن استخدام وسائل تنظيم الأسرة لا يصــل إلــى نسبة 50 في المائة في أحسن حالاته. مع أن الكفاية والفاعلية تكون جيدة في حال وصلت النسبة إلى حدود 80% وأكثر.

2.7.1 معدلات الخصوبة

يقــاس معدل الخصوبة بعدد الولادات للمرأة الواحدة، أما معدل الخصوبة العام فهو نسبة المواليد الأحياء في السنة إلى عــدد الإنــاث في سن الحمل (15–45 سنة). ومعدل الخصوبة الكلي، هو متوسط عدد الولادات للمرأة الواحدة أثناء فترة الإنجاب. ويتم اعتماد معدل الخصوبة الكلي كمؤشر نظراً لسهولة حسابه ودقته.

يلاحــظ تراجع معدلات الخصوبة الكلية في معظم البلدان التي اتبعت سياسة سكانية محددة أم لم تتبع. وهذا يعني أن ثمــة عوامــل أخــرى غير السياسات السكانية المباشرة قد أثرت على معدل الخصوبة وأدت إلى تراجعه. ومن هذه العوامــل، زيادة الوعي في السلوك الإنجابي – تزايد تعليم المرأة – زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وغير ذلك. فلقــد بينــت المســوح الاجتماعية أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الثقافة وحجم الأسرة. هذه العلاقة الثابتة يمكن تحليلها على المستوى النظري بإعادتها إلى عدد من المتغيرات التي ترتبط بها والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على الخصوبة وحجــم الأســرة. فالثقافة وارتفاع مستوى التعليم يؤديان إلى تأخير سن الزواج ويقصران بذلك المدة التي تكون فيها المــرأة مستعدة للإنجاب. كما أن الثقافة تؤثر على موقف الشابات من الحياة فتزيد وتوسع نوعاً وكماً من التطلعات والطموحات والرغبات في تحقيق أدوار اجتماعية أوسع وأبعد من الاكتفاء بالدور المحدد بتربية الأطفال. كما أن توفر فــرص العمل وارتفاع مقدار الأجور للمرأة المثقفة يدفعها إلى أن لا تبقى في البيت ويجتذبها بشكل أكبر للعمل خارج المنزل ويؤدي ذلك إلى تخفيض عدد الأطفال. إلى جانب ذلك نلاحظ أن الدول التي اتبعت سياسة سكانية تشجع زيادة الخصوبة قد حققت زيادة في معدل الخصوبة فيها، مثل السعودية، وهذا يعني كفاية السياسة السكانية وفعاليتها. كما أن الــدول التــي اتبعت سياسة لخفض الخصوبة، كمصر والسلطة الفلسطينية، قد نجحت في تحقيق ذلك وهذا يوضح لنا فاعلــية السياسة السكانية فيها ونجاحها. ولما كانت المقارنة الدولية تساعد في الحكم على سلامة ظاهرة معينة أو عدم سلامتها كالسياسة السكانية وأثرها على الخصوبة، فإننا نلاحظ ارتفاع معدلات الخصوبة في الدول العربية بالرغم من تــراجعها، وهــذا يؤشــر إلــى انخفــاض كفاية وفعالية السياسات السكانية القائمة والتي تهدف إلى تخفيض معدلات الخصوبة. وهذا يؤكد الحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية وتأثير.

3.7.1 معدلات المواليد

كمــا نعلــم معدل المواليد هو نسبة المواليد الأحياء في السنة إلى عدد السكان في منتصف السنة. ويمكننا الاستناد إلى التغيــر في معــدلات المواليد للحكــم على مدى فعالية وأثر السياسات السكانية.

لوحظ تراجعاً واضحاً في معدلات المواليد في مختلف الدول المتشابهة أو المتباينة في سياستها السكانية، الأمر الذي يدل أن هــناك عوامــل أخرى غير السياسة السكانية تؤثر على معدلات المواليد إلى جانب هذه السياسة وفي بعض الأحيان ورغــم تشابه توجهات السياسة السكانية نلاحظ تباين النتائج في رفع أو خفض معدلات الولادات وهذا يدل على خفض تأثــير السياســات الســكانية وقوة تأثير عوامل أخرى،كتزايد التعليم وتزايد مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي وتعليم

الإناث. وإذا قارنا معدلات المواليد في الوطن العربي خلال الفترة 1980–1995 بمثيلاتها العالمية نجد ارتفاعاً واضحاً في معدلات المواليد لصالح الدول العربية. حيث تصل معدلات المواليد في الدول العربية إلى نسبة 44 بالألف في حين لـم تصل في آسيا إلى 27 وأمريكا اللاتينية إلى 32 وفي أوروبا إلى 14 وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى 16 وفي الـدول النامـية إجمـالاً إلى 31 وفي الدول المتقدمة إلى 15 وفي العالم كله 32. وهذا يوضح لنا أن تأثير السياسات السـكانية فـي معدلات المواليد ما يزال ضعيفاً، وغير كاف لإحداث خفض ضروري في معدلات المواليد في الوطن العربي.

4.7.1 معدلات الوفيات

يقاس معدل الوفيات بنسبة عدد الوفيات خلال سنة كاملة إلى عدد السكان في منتصف هذه السنة. ويرتبط هذا المؤشر بالعـناية الصـحية والغذاء ومستوى الرفاة وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى خفض هذا المعدل أو ثباته. ويمكننا أن نستخدم هذا المعدل كمؤشر يوضح لنا فعالية السياسة السكانية.

نلاحـظ تـراجعاً واضـحاً في معدلات الوفيات خلال العقود الثلاثة الأخيرة الأمر الذي يدل على تشابه تأثير السياسة السـكانية التي تسعى إلى تحسين الأحوال الصحية والعناية بصحة الأم والطفل. وهذا يوضح جودة وفعالية السياسات السكانية المتبعة.

وبالرغم من تراجع معدلات الوفيات في الدول العربية إلا أن هذه المعدلات ما تزال مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المـتقدمة وبعـض الدول النامية الأمر الذي يتطلب زيادة مستوى الفاعلية والتأثير للسياسة السكانية وبخاصة ما يتعلق بالخدمات الصحية والغذائية والثقافية والمعشية بصورة عامة.

5.7.1 معدلات النمو السكاني

الهـدف الرئيسـي للسياسات السكانية هو خفض أو زيادة أو ثبات معدل التزايد السكاني. حيث نجد أن معدلات النمو السكاني واتجاهات التغير فيها تعد من المؤشرات الرئيسة التي توضح لنا كفاية السياسات السكانية وفاعليتها.

معـدل الـزيادة أو معدل النمو السكاني يوضح لنا سرعة زيادة السكان خلال فترة زمنية محددة. وهو حاصل قسمة الـزيادة السـكانية في حقبة زمنية هي في الغالب سنة على عدد السكان في منتصف هذه الحقبة. أي هو نسبة الزيادة السـكانية خلال عام كامل إلى عدد السكان في منتصف هذا العام إذا توافقت اتجاهات تغير معدلات النمو السكاني في كـل دولة مع اتجاهات سياستها السكانية فإن هذا التوافق يوضح لنا التأثير الكبير للسياسات السكانية على هذا المؤشر وكفايـتها. والعكـس صحيح فإذا اختلفت اتجاهات تغير معدلات النمو السكاني مع اتجاهات السياسة السكانية فإن هذا يوضـح لنا عدم كفاية السياسة السكانية، وإذا قارنا معدلات النمو واتجاهات تغيرها بالوضع في الدول المتقدمة نجد أن أدنـى معـدل في الدول العربية كان 21 في الألف، أي أكثر من خمس أمثال معدل النمو في أوروبا. كما أن متوسط معدلات النمو في الدول العربية بلغ في السنوات 1980–1995، 30 في الألف بينما بلغ في نفس الفترة في العالم كله 17 فـي الألف، وفي الدول المتقدمة 6 في الألف، وفي الدول النامية 24 في الألف. وهكذا تتربع الدول العربية على قمة معدلات التزايد السكاني. وهذه المقارنة تؤشر، من جهة، على عدم كفاية السياسات السكانية لتحقيق أهداف خفض الـتزايد السكاني، ومن جهة أخرى، على خطأ السياسات التي تسعى لزيادة معدلات النمو. وكذلك على خطأ السياسات الحـيادية أو الحائـرة أو اللامبالية إذ بإمكان الدول العربية التي تحتاج إلى مزيد من القوى العاملة أن تستعين بالفيض

السـكاني القـائم في دول عربية أخرى، فتستفيد في تشغيل مؤسساتها ومشروعاتها، وتساعد هذه الدول الكثيرة السكان المحدودة الموارد في التغلب على البطالة وانخفاض الدخل، وذلك أسلم لها من تزايد سكاني سريع يجعلها خلال سنوات قلـيلة، أو فـي حالات ظهور أزمات نفطية حادة، تواجه المشكلات التي تنجم عن التضخم السكاني وعدم توازنه مع الموارد المتاحة.

6.7.1 مؤشر التحضر

التحضـر عملـية اجتماعـية تتكون في سياقها أنماط وشروط الحياة المدنية المميزة وأشكال التوطن المدنية، التحضر مـرحلة تاريخية تكونت وتأثرت في تطورها بتطور أسلوب الإنتاج، والتقسيم الاجتماعي للعمل. وهكذا فإن الفصل بين سـكان المجـتمع الواحـد إلى سكان ريف وسكان حضر (المدن) يشكل مقياس درجة التحضر أو درجة الريفية لهذا المجـتمع. وتـم تعريف المناطق الريفية على أنها وحدات إدارية بها عدد السكان أقل من مستوى معين. أما المناطق الأخرى فتدعى المناطق الحضرية. وسكان الريف هم الذين يقطنون المناطق الريفية، وسكان الحضر هم الذين يقطنون في المناطق الحضرية. وتختلف القواعد الخاصة في اعتبار سكان منطقة ما حضراً أو ريفيين من قطر لآخر.

تواجـه الدول العربية مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة والتي تؤدي إلى تضخم المدن وريفها وبروز مشكلة السكن والتمويـن وشح المياه والتزاحم على فرص العمل والخدمات التعليمية والصحية وسواها، فضلاً عن هجوم المدن على الأراضـي الزراعـية وتحويلها إلى مباني وعمارات للسكن وزيادة التلوث في البيئة. كما أن للهجرة من الريف إلى المديـنة آثار سلبية على الأرياف وبخاصة إهمال الأراضي الزراعية يسبب نقص اليد العاملة، لذلك حاولت هذه الدول الحـد مـن هجرة السكان من الريف إلى المدينة عن طريق إشاعات التحضر وتنمية الريف وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والثقافية. ويلاحظ تزايد التحضر بمعدلات مرتفعة. كما زادت نسبة سكان المدن عن سكان الريف في معظم الـدول العربية وهذا يوضـح عدم فعاليـة السياسـة السكانية في هذه الدول. وتختلـف نسبة التحضر من دولة إلى دولة أخرى.

يـبدو أن أثر السياسات السكانية في الحيلولة دون نمو المدن وتضخمها واكتظاظ السكان فيها ضعيفاً،التوزيع الأفضل للسـكان بحاجة إلى توزيع العمليات التنموية بشكل متوازن وكذلك تخصيص استثمارات لتطوير الريف المتخلف وأن يؤخذ ذلك عند وضع الخطط التنموية سواء كانت قصيرة المدى أو بعيدة المدى. وهذا يؤكد ضرورة صياغة سياسات خاصـة بالتوزيع السكاني المكاني واضحة تتحدد فيها بشكل كمي الأهداف والمتغيرات السكانية والأدوات والإجراءات اللازمـة لتنفيذ هذه السياسة، لا بد من أن تكون لكل دولة سياسة سكانية واضحة ومحددة ومتماسكة. ومن الضروري دمـج السياسة السكانية في خطة التنمية الشاملة، بحيث يتم الاهتمام في كل قطاع، من خلال آثار المغيرات السكانية لا من حيث ما إذا كانت تشكل عقبة أمام التنمية الشاملة أم لا، وإنما بوصفها مؤشر لتخطيط القوى البشرية. والترابط بين السياسـات السـكانية والتنمـية الشاملة يتطلب تعزيز سياسات التنمية وتطويرها لتتعزز قدرة المجتمع على استيعاب الولادات الحالية والمتوقعة في المجتمع، وبخاصة في مجتمعات الدول النامية التي تتصف بارتفاع معدل النمو السكاني السنوي. وهذا يؤدي بدورة إلى خلق ظروف اقتصادية واجتماعية تشجع التحول إلى أسرة أصغر حجماً.

7.7.1 التضمينات

هـذه وغـيرها مـن الاهتمامات الجوهرية المذكورة أعلاه لها تضمينات رئيسية. أولاً وبالدرجة الرئيسية، كي تستند عملـية تطويـر السياسـات علـى البـيانات العلمية والبحث والتحليل ينبغي أن يكون هنالك التزام سياسي قوي ودعم

مؤسساتي واحتياطات في الميزانية ورغبة في استخدام نتائج البحث. ثانيا، ينبغي تحسين نوعية ومضمون البحث والتحليل، كما ينبغي وضع جدول أعمال للبحث في مجال السكان يتضمن القضايا البحثية الهامة العالقة ذات الأسس البرامجية. إضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء تقييم دوري لمساهمات البيانات والبحوث لأنشطة التخطيط والسياسات في الدول النامية. وهنالك حاجة لإعادة فحص الأنشطة التدريبية عن قرب واستحداث استراتيجية ذات جدوى اقتصادية يتم تصميمها خصيصا لاختصاصي التدريب من أجل القيام بتنفيذ عملية تطوير السياسات. وأخيرا، ينبغي لكل من الحكومات والمنظمات الدولية وثنائية الأطراف والمنظمات غير الحكومية أن تقدم الدعم، بأسلوب تنسيقي، للتنمية المؤسساتية لأغراض جمع البيانات والبحث والتحليل والتخطيط وصوغ السياسات. وتتفاوت القدرات المؤسساتية ما بين الدول النامية، الأمر الذي يستوجب تعديل التعاون التقني بشكل يلبي الاحتياجات الخاصة لكل منها في عملية التنمية المؤسساتية([13]).

وقد نجح المؤتمر الدولي للسكان إلى حد كبير في وضع القضايا السكانية ضمن أولويات السياسات العامة في البلاد النامية، ومع ذلك تشير الدراسات إلى أن ما يقارب نصف الدول العربية لم يضع حتى الآن سياسة سكانية محددة ومعلنة. فهناك 11 دولة عربية فقط لديها سياسة سكانية واضحة ومعلنة هي : الجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس واليمن، منها أربع أقرت سياساتها السكانية قبل عام 1994 وأربع أقرتها في عام 1994، تاريخ انعقاد مؤتمر القاهرة، أو بعده، وثلاث دول لم تحدد تاريخ الإقرار. وباستثناء الكويت لم تقر أي من دول الخليج العربي سياسة سكانية معلنة كما أشار إلى ذلك تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

وقد صنفت تقارير الأمم المتحدة الدول العربية إلى ثلاثة أنواع حسب مدى تقدمها في مرحلة التحول الديموجرافي: النوع الأول في مرحلة متقدمة من التحول الديموجرافي إذ يقل المؤشر الإجمالي للخصوبة بها عن 3 أطفال لكل امرأة وتختص البحرين (2.6) ، ولبنان (2.2) وتونس (2.5) بأن لها معدلات أدنى من المعدل العالمي (2.8) . أما النوع الثاني فيتراوح المعدل الإجمالي للخصوبة فيه بين 3 و 5 أطفال لكل امرأة ويضم الأردن والإمارات، والجزائر، وليبيا، وسوريا، والسودان، وقطر، ومصر والمغرب. أما النوع الثالث فيجمع الدول التي لا تزال في المراحل الأولى من التحول الديموغرافي ويزيد المؤشر الإجمالي للخصوبة فيها عن 5 أطفال مع تجاوز 7 أطفال بكل من اليمن والصومال، ويجمع هذا النوع الصومال، وعمان، وفلسطين، والسعودية واليمن، وموريتانيا، والعراق، وجزر القمر، وجيبوتي .

ولقد قام الخفاف بتقسيم الدول العربية طبقا لنوع السياسة السكانية إلى أربع مجموعات على النحو التالي:[14]
المجموعة الأولى : أقطار تستند سياستها إلى تحديد النسل وضبطه .
المجموعة الثانية : أقطار تستند سياستها إلى تشجيع النسل والحث عليه .
المجموعة الثالثة : أقطار تستند سياستها إلى عدم التدخل الرسمي وهي تقدم مستلزمات تنظيم الأسرة .
المجموعة الرابعة : أقطار تستند سياستها إلى عدم الإيمان بتأثير العامل الديموجرافي في التنمية أو عدم الحاجة إلى التدخل بموضوع الخصوبة.

---

[13] المصدر السابق

[14] عبد علي الخفاف ، السياسات السكانية في الوطن العربي، عدن ، (2001) دار جامعة عدن للطباعة والنشر ،ص ص 89-90

ومن هنا فإن المعلومات التي تخص السكان من حيث الحجم والنمو والخصائص السكانية والأوضاع المعيشية والتوزيع المكاني والموارد الطبيعية للدولة هي غاية في الأهمية لأغراض تحليل البيانات السكانية والتخطيط من أجل صياغة السياسات السكانية، فالمخططين يحتاجون للبيانات والمعلومات السكانية لتقييم الاتجاهات السكانية، ولتقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي وهو الذي سيتم مناقشته في الفصل الثاني من هذه الدراسة والذي سيتناول بالتفصيل الموارد البشرية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الثاني

الموارد البشرية

1.2 الموارد البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة

يعتبر العنصر السكاني في فلسطين الثروة الحقيقية في ضوء ندرة وشح الموارد الطبيعية المتاحة، إلا أن فلسطين تواجه تحديات صعبة في مجال التنمية السكانية في ظل ظروف الهيمنة الإسرائيلية ومخلفاتها من بطالة وفقر واحتكار لموارده الطبيعية، بالإضافة إلى النمو السكاني المرتفع، ففي العام 2002 بلغ مجموع الفلسطينيين حول العالم حوالي 9.3 مليون نسمة، يتواجد 3.56 مليون نسمة في الضفة والقطاع، أي 38.2% من مجموع السكان الفلسطينيين، موزعين على النحو التالي: 2.26 مليون في الضفة و 1.3مليون في غزة، ويشكل اللاجئون في الضفة والقطاع ما نسبته 42% من مجموع الفلسطينيين، بلغ عدد الذكور في الأراضي الفلسطينية 1,802,604، متقارباً مع عدد الإناث الذي بلغ 1,757,395، بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكر لكل 100 أنثى، وتقدر الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين بـ 3.5% سنويا، وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 6.4 فرداً، وتصنف الأراضي الفلسطينية من ضمن الدول الأكثر نموا في المجال السكاني في العالم والدول العربية على حد سواء، حيث يبلغ معدل النمو السكاني السنوي قي العالم والدول النامية 1.5 % و1.8%على التوالي.

2.2 الخصائص الديموغرافية

فقد أشارت نتائج المسح الصحي للعام 2004 إلى أن متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية بلغ 5.7 فرداً بواقع 5.5 فرداً في الضفة الغربية و6.2 فرداً في قطاع غزة، مقابل 6.1 و5.7 و6.9 فرداً على التوالي عام 2000.

وبينت النتائج أن نسبة الأطفال دون سن الخامسة في الأراضي الفلسطينية بلغت 17.6% فيما بلغت نسبة صغار السن دون 15 سنة 45.8%، هذا وقد بلغت نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر 3.0%. في حين كانت هذه النسب في الضفة الغربية 16.7% و44.1% و3.3% على التوالي. أما في قطاع غزة فقد كانت 19.1% و47.8% و2.6% على التوالي، ويرجع ارتفاع نسبة صغار السن في المجتمع الفلسطيني إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية، والتي ساعدت في ارتفاع معدل الخصوبة الكلي للمرأة الفلسطينية، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية لعام 2003، 5.6 مولود في حين بلغ بالضفة الغربية 5.2 مولود وفي قطاع غزة 6.6 مولود، مقابل 5.9 و5.5 و6.8 مولود عام 1999 على التوالي، بانخفاض مقداره 5.1% عن عام 1999 وذلك على مستوى الأراضي الفلسطينية. وبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1999–2003)، 25.2 طفل/1000 مولود حي مقارنة بـ 25.5 طفل/1000 مولود حي للفترة (1995–1999) بانخفاض مقداره 1.2%.

وعن العمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث (15–54) سنة، أشارت نتائج المسح أن هذا المتوسط بلغ 18 سنة في الأراضي الفلسطينية، بواقع 18 سنة في الضفة الغربية و18 سنة في قطاع غزة، وهو نفس العمر في العام 2000.

وبلغت نسبة زواج الأقارب من الدرجة الأولى 24.6% في الأراضي الفلسطينية، بواقع 32.2% في الضفة الغربية و27.4% في قطاع غزة، مقابل 28.2% و26.4% و31.4% عام 2000 على التوالي، بانخفاض مقداره 12.8% عن عام 2000 وذلك على مستوى الأراضي الفلسطينية.

وفيما يخص الهجرة، فقد أشارت نتائج المسح إلى أن 20.9% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية غيروا مكان إقامتهم خلال فترة حياتهم، بواقع 23.1% في الضفة الغربية و19.1% في قطاع غزة. وأشارت النتائج إلى أن نسبة الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم منذ أيلول عام 2000 بلغت 3.3% في الأراضي الفلسطينية بواقع 3.2% في الضفة الغربية و3.3% في قطاع غزة. (لا يتوفر بيانات عن العام 2000).

ومن ناحية أخرى، احتلت الأراضي الفلسطينية عام 1998 المرتبة الرابعة عشر بين الدول العربية في معدل الوفيات الخام بواقع 4.65 وفاة لكل ألف. وقد سجلت دولة قطر الشقيقة أقل معدل للوفيات الخام بواقع 0.71 وفاة لكل ألف، بينما سجل أعلى معدل في موريتانيا بواقع17.91 وفاة لكل ألف. وتشير السلسلة الزمنية إلى أنه من غير المتوقع أن يتغير موقع الأراضي الفلسطينية بحلول عام 2000 من حيث الترتيب لمعدل الوفيات الخام.

يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعا فتيا، حيث يتخذ التوزيع العمري للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية شكلاً هرمياً ذا قاعدة عريضة، حيث بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً 47% من مجموع السكان لعام 1997. بينما لم تتعد نسبة الذين بلغت أعمارهم 65 عاماً 3.5% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية.

كما أظهرت نتائج التعداد أن إجمالي عدد الأسر التي تم عدها فعلاً هو 407,065 أسره خاصة منها 73.2% أسرة نووية، 23.0% أسرة ممتدة، 3.3% أسرة مركبة، و0.5% أسرة مكونة من شخص واحد.

كما بلغت نسبة السكان الحضر في الأراضي الفلسطينية 53.2%، بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997، وبلغت نسبة السكان المقيمين في الريف 30.9% في حين بلغت نسبة المقيمين في المخيمات15.9.

وخلاصة القول أن التركيب الأسري للمجتمع الفلسطيني لا يزال يتسم بخصائص ديموغرافية، كالأسرة الممتدة ولا سيما في الريف، وارتفاع متوسط عدد الأسرة أكثر من 6 أفراد، كنتيجة لانتشار ظاهرة الزواج المبكر خاصة في الريف ونسبته18.1% بين الفتيات من 15-19 سنة وتفضيل المواليد الذكور على الإناث، وانتشار الأمية بنسبة 14.5% وارتفاع نسبة الخصوبة الكلية 6.1% مولود حي لكل امرأة طيلة مدة إنجابها (حسب تقرير التنمية البشرية 1999/1998)، وارتفاع نسبة الإعالة في المجتمع.

معدل الخصوبة في فلسطين ما زال أعلى المعدلات في العالم حيث بلغ 6.1 عام 1998 ويتطلب هذا الوضع الجهود المكثفة والسياسات الملزمة لذلك، خاصة أن خدمات تنظيم الأسرة لا تلقى انتشاراً في المجتمع الفلسطيني بشكل عام حيث أشارت العديد من الدراسات إلى تدني استخدام وسائل تنظيم الأسرة التي لم تتجاوز 3% في المجتمعات الريفية و 10% في الحضر، ويعود هذا التدني في استخدام مثل هذه الوسائل إلى العديد من العوائق، ربما أهمها ضعف الوعي بالمزايا التي يمكن أن تحققها خدمات تنظيم الأسرة، والنظرة الحذرة من قبل المجتمع لمثل هذه الخدمات المرتبطة بالمفاهيم الاجتماعية والدينية، كما أنها مرتبطة بالتعصب الاجتماعي، خاصة لدى الذكور الذين يتحكمون في القرارات الأسرية في الريف والمخيمات. وفي التسعينات بدأت مواضيع السكان تلقي اهتماماً واضحاً، خاصة بعد تحليل البيانات الإحصائية لتعداد 1997 في كل من محافظات الضفة الغربية، وقطاع غزة والتي أظهرت نتائج مقلقة لمستقبل النمو السكاني وتأثيره على حياة الناس، أدى هذا الاهتمام المتزايد إلى عقد المؤتمرات الوطنية واتخذت الحكومة بعض القرارات الصريحة في صالح الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة، وباشرت بتطوير تنفيذ سياساتها هذه والتي تهدف من

خلالها إلى تحقيق هدف وطني بزيادة انتشار وسائل تنظيم الأسرة من النسبة الحالية التي لا تزيد عن 10% إلى 35% بين النساء المتزوجات.

ويبلغ مجموع التلاميذ في عام 2003/2002 في رياض الأطفال 61,874، والمدارس الأساسية 891,799، والثانوية 92,309، (المجموع 984,108). وتبلغ نسبة الذكور في المدارس 52.1% والإناث 47.9%. أما عدد المعلمين في رياض الأطفال والمدارس لكلا الجنسين فتبلغ 25,083 في المدارس الحكومية و6,893 في الوكالة و3,309 في الخاصة. كما بلغ عدد الطلبة في الجامعات 83,408، منهم 43,844 ذكور و39,564 إناثا ويلاحظ هنا بأن الفجوة بين الذكور والإناث في مراحل التعليم المختلفة ليست كبيرة، ويرجع ذلك إلى انتشار تعليم الإناث في جميع المراحل التعليمية وانخفاض نسبة الأمية بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وكذلك اعتبار المجتمع الفلسطيني مشروع التعليم كمشروع اقتصادي وخاصة في ظل ضعف فرص العمل في الكثير من المجالات.

فمن خلال دراسة تطور التحاق الطلاب في المراحل الدراسية المختلفة يتضح أن أعداد الطلاب في جميع مراحل التعليم (قبل الجامعي) اتجه إلى الارتفاع وبشكل كبير فارتفع أعداد الطلاب في المرحلة الابتدائية من 122,405 طالب في العام الدراسي 1970/1969[15] إلى 192,836 طالب في العام الجامعي 1983/1982 وبالتالي يكون أعداد الطلاب في المرحلة الابتدائية قد ارتفع خلال 13 عام ما يقرب من 70 ألف طالب، وبنفس الحال على مستوى قطاع غزة حيث ارتفع عدد طلاب المرحلة الابتدائية خلال 3 أعوام ما يقرب من 30 ألف طالب حيث ارتفع عدد الطلاب من 69,503 طالب في العام الدراسي 1970/1969إلى 99,363 طالب في العام الدراسي 1983/1982.

ارتفع عدد طلاب المرحلة الإعدادية من 30,972 طالب في العام الدراسي 1970/1969 إلى 64,495 طالب في العام الدراسي 1983/1982 وذلك في الضفة الغربية أما في قطاع غزة فقد ارتفع عدد الطلاب في المرحلة الإعدادية من 24,551 طالب إلى 31,006 طالب في العام الدراسي 1983/1982 وذلك بزيادة قدرها 6,455 طالب في قطاع غزة و33,523 في الضفة الغربية.

ارتفع عدد طلاب المرحلة الثانوية من 16,025 طالب في العام الدراسي 1970/1969 إلى 39,256 طالب في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فقد ارتفع عدد الطلاب من 10,320 طالب في العام الدراسي 1970/1969 إلى 17,992 في العام الدراسي 1983/1982.

أما بالنسبة لتوزيع التلاميذ بين مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي فنلاحظ أن نسبة التعليم الابتدائي حافظت على المرتبة الأولى من حيث العدد الإجمالي لجميع طلاب المراحل التعليمية حيث مثل طلاب المرحلة الابتدائية ما يقرب من ثلثي عدد الطلاب وذلك بنسبة تصل إلى 71.5% واستمرت هذه النسبة حتى العام الدراسي 1974/1973 وبعد هذا العام انخفضت هذه النسبة عن 70% لتصل إلى 67.6% في العام الدراسي 1976/1975 وإلى 64.6% في العام الدراسي 1983/1982 وبقيت على هذا الحال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كلٌ على حدا.

أما بالنسبة للعمالة، فيعتبر أكثر من نصف السكان خارج القوى العاملة أي نسبة 61.9% في عام 2002. أما البطالة فكانت 31.3%، أما حسب التعريف الموسع تصل إلى أكثر من 40%، تبلغ نسبة الإناث داخل القوى العاملة 10.4%،

(15) المكتب المركزي للإحصاء، الدائرة الإقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المجموعة الإحصائية الفلسطينية العدد 4، دمشق 1982.

وهــذا يدل على تدني نسبة مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية المختلفة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003) وقــد لوحظ خلال السنوات الأخيرة استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني، إذ تشير المسوحات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 46.7% (نصفهم من الإناث تقريباً) من مجمل السكان تقل أعمارهم عن 15 ســنة فــي العــام 2001، وهذا يعني بالضرورة ارتفاع نسبة الإعالة في المجتمع الفلسطيني. وبالتالي إثقال كاهل العامليــن فــي هذا المجتمع. كما يلاحظ تدني نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (10.4%)، وإذا علمنا أن الإناث يشكلن نصف المجتمع تقريباً، فإن ذلك يشير إلى مدى الهدر في الطاقات البشرية المتاحة في الأراضي الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من تدني إنتاجية الفرد.

3.2 سكان الضفة الغربية وقطاع غزة

تعتبر دراسة الخصائص الديموغرافية للسكان من الدراسات المهمة جداً في الدراسات السكانية لأن هذه الخصائص تحتوي في جنباتها الكثير من المعلومات حيث التركيب السكاني من كافة أنواعه الاقتصادية والاجتماعية والنوعية، ويعني التركيب السكاني بالخصائص الكمية للسكان والتي يمكن التعرف عليها من خلال بيانات التعداد، وأهم هذه الخصائص التركيب العمري والنوعي والحالة الزواجية و حجم الأسرة وتركيبها، والتركيب الاقتصادي والتركيب العرقي واللغوي والديني وبعض هذه الخصائص ترجع إلى الجانب البيولوجي مثل النوع والسن والسلالة وبعضها مكتسب مثل الحالة الزواجية واللغة والدين والمهنة. ويمكن الاستفادة من بيانات التركيب السكاني في جوانب ديموغرافية كثيرة، حيث تعتبر المتغيرات الديموغرافية مثل العمر والنوع والحالة المدنية أساساً لتحليل الكثير من العمليات الديموغرافية الكبرى مثل الخصوبة (المواليد) والوفيات والهجرة والنمو، وفي حالة عدم توفر بيانات دقيقة عن العمليات الحيوية فإن بيانات التركيب (خاصة العمرية والنوعية) تعتبر وسيلة غير مباشرة لتقدير مستويات الخصوبة والوفاة ومدى تأثيرها على حركة السكان في المستقبل([16]).

لقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإجراء تعدادها العام للسكان والمساكن والمنشآت الأول عام 1997، وشمل التعداد كــلاً مــن الضــفة الغربية وقطاع غزة. وقد بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية وفقاً لنتائج هذا التعداد الوطني 2,895,683 نسمة، بما في ذلك الجزء من القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967، حيــث تم الحصول على عدد السكان في القدس وفقاً لمصادر خاصة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. موزعين على النحو التالي 1,873,476 نسمة في الضفة الغربية و 1,022,207 في قطاع غزة 1997. وتم استخدام الفرضيات الخاصــة بالاتجاهات المستقبلية لكل عنصر من عناصر النمو السكاني (الخصوبة، الوفيات، الهجرة)، علماً بأن معدل الخصــوبة الكلــية قد بلغت 5.6 مولوداً عام 1997 في الضفة الغربية و6.9 مولوداً في قطاع غزة، وتشير التوقعات السكانية إلى أن معدلات الخصوبة ستنخفض إلى النصف مع حلول عام 2025، وحول وفيات الأطفال الرضع التي تم تحويلها إلى توقعات البقاء على قيد الحياة بلغ توقع البقاء على قيد الحياة للذكور في قطاع غزة 69 سنة وللإناث 71.4 ســنة، وفــي الضــفة الغربية بلغ توقع الحياة للذكور 69.4 سنة وللإناث 72.7 سنة، وتم الافتراض أيضاً بأن وفيات الرضع ستنخفض إلى النصف خلال الفترة نفسها.

كمــا ويعتــبر للهجــرة دور كبــير في الإسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية بسبب الظروف السياسية الحالية والمفروضة على الشعب الفلسطيني الذي تمر بها القضية الفلسطينية، ونتيجة لتعثر عملية السلام فقد تم افتراض عودة

[16] Hawley , A ,H , population compositions, The study of population ,The university press ,chicago ,1950 ,p. 3bl .

أعداد محدودة من النازحين واللاجئين (500,000) موزعين كما يلي: 5,000 خلال عام 1997، 10,000 خلال عام 1998، 15,000 خلال عام 1999، 20,000 خلال عام 2000، وعودة 50,000 لاجئ ابتداءً من عام 2001 وحتى نهايـــة عـــام 2010، ومن ثم ثبات صافي الهجرة (0) خلال ما تبقى من الفترة. وبناءً على هذه الافتراضات فإن عدد الســـكان المتوقع في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2025 سيبلغ 7,401,797 منهم 4,408,941 في الضفة الغربية 2,992,856 وفي قطاع غزة. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأربعـــة عشـــر ســـنة القادمة، وإذا ما نظرنا إلى اختلاف الاتجاهات المستقبلية لعناصر النمو السكاني ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن عدد السكان في قطاع غزة سيتضاعف خلال 12 سنة القادمة، وفي الضفة الغربية خلال 16 سنة.

1.3.2 نمو وحجم السكان

يؤثر النمو السكاني على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهو يؤثر على قطاع الصحة والتعليم والصناعة والتجارة والمركبات واستهلاك الطاقة واستخدام المياه وإفراز النفايات وفي ضغوط بيئية أخرى[17] وغالبا ما يفترض أن المشاكل البيئية للمدن تتفاقم بفعل ازدياد أعداد السكان وارتفاع معدل تركزهم، لكن هذا التركز في حد ذاته يتيح في واقع الأمر عدد من الفرص المحتملة. لأن تركز السكان والأعمال التجارية في المناطق الحضرية يحد بشكل كبير تكاليف تزويد كل بناية على حدة بأنابيب ضخ المياه والمجاري والصرف الصحي والطرق والكهرباء. وعلاوة على ذلك، تؤدي المدن إلى تركز السكان على نحو يحد عادة من نسبة الطلب على الأراضي بالمقارنة بعدد هؤلاء السكان. فبالرغم من أن الامتداد الحضري يأتي على أراض قيمة. فإن المساحة التي تشغلها المدن والبلدات في معظم الدول تقل عن1 في المائة من المساحة الإجمالية لليابسة في تلك الدول. وفي واقع الأمر، فإن سكان مناطق العالم الحضرية الحاليين الذين يناهز عددهم 3 بلايين نسمة يمكن أن تحتويهم مساحة 200,000 كيلومتر مربع – أي حجم السنغال أو عُمان تقريبا – بمعدلات كثافة مماثلة للكثافة السكانية في أواسط المناطق السكانية في عدد من المدن الأوروبية[18]، أن تحليل بيانات السكان في أي مجتمع ما يتم من خلال مجموعة من الطرق و الأساليب الإحصائية، التي من أهمها المقاييس الوصفية التي توضح مناحي التجانس والتباين بين المتغيرات الأساسية، وأسلوب السلاسل الزمنية لبيان الاتجاه العام في التغير للمركبات الأساسية في كل متغير لكي يتم الاسترشاد به عند اختيار الأهداف التنموية.

2.3.2 السكان في الأراضي الفلسطينية

تشير أحدث الإحصاءات السكانية المبنية على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997، إلى أن عدد السكان المقيمين إقامة معتادة في الأراضي الفلسطينية في منتصف عام 1997 قد بلغ حوالي 2,783,084 مليون نسمة، منهم 1.788 مليون نسمة في الضفة الغربية و0.996 مليون نسمة في قطاع غزة. وتشير الإسقاطات السكانية أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية سيصل في منتصف عام 2025 إلى 7.402 مليون نسمة. ومما يجدر ذكره هنا أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية سيبلغ 5.596 مليون نسمة في منتصف عام 2014، أي أن أقل من 15 سنة فقط تفصلنا

---

[17] Bongaarts, J. (1992). Population growth and global warming. Population and Development Review (New York), No. 37, pp. 299-319.

[18] Hardoy, Jorge E., Diana Mitlin and David E. Satterthwaite (2000). Environmental Problems in an Urbanizing World: Local solutions for city problems in Africa, Asia and Latin America. London: Earthscan Publications.

عن تضاعف عدد السكان في الأراضي الفلسطينية ومن خلال التوقعات لمعدل النمو في الأراضي الفلسطينية، ومن المتوقع أن يأخذ هذا المعدل بالانخفاض في الفترة ما بين (2001–2020) حيث من المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى 4.5% في العام 2005 وإلى 3% في العام 2011 ثم من المتوقع أن يصل إلى 2.5% في العام 2020[19]، ويعتبر هذا المعدل إذا ما قورن مع دول أخرى مثل الصين (0.91%)، واليابان (0.2%) والهند (1.6%)، تركيا (1.6%)، كما يعد معدل النمو في الأراضي الفلسطينية مرتفعاً إذا ما قورن مع دول عربية أخرى مثل سورية (2.5%) الإمارات العربية (2%) لبنان (1.7%) العراق (2.8%)، ومع بعض دول الجوار مثل إسرائيل (2.2%).

أمـــا بالنسبة لحجم الأسرة فإنه يتضح أن متوسطها قد بلغ في الضفة الغربية 5.9 فرد في حين كان هذا المتوسط في قطـــاع غزة 6.6 فرد. ويلاحظ أن حجم الأسرة بشكل عام يعد مرتفعاً إذا ما قورن بحجم الأسرة في دول أخرى ففي إسرائيل بلغت نسبة الأسر التي حجمها 7 أفراد فأكثر 3.4% وأن أعلى نسبة في الأسر هي الأسر التي حجمها فردين، وفي اليابان بلغت نسبة الأسر التي حجمها 7 أفراد فأكثر 2.3% وأن أعلى نسبة في الأسر هي التي حجمها فرد واحد وفي البرتغال فإن أعلى نسبة في الأسر هي التي حجمها فردين إذ بلغت 23.5% وفي فرنسا أعلى نسبة في الأسر هي التي حجمها فردين إذ بلغت نسبتها 29.6%، أما في الأراضي الفلسطينية فإن الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 6 أفراد قد بلغت نسبتها 12% من أجمالي عدد الأسر في الأراضي الفلسطينية[20].

إن ارتفـــاع معدل النمو السكاني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية سواء كان في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل يفـــوق مثاليه في الدول المجاورة وكذلك ارتفاع حجم الأسرة بشكل أكبر بكثير عما هو عليه الحال في الدول المجاورة والـــدول الأوربية فإن ذلك سينعكس على معدلات الإعالة خاصة في ظل ارتفاع نسبة صغار السن إلى أكثر من 47% من إجمالي السكان (دون سن 15 سنة) وسينعكس ارتفاع صغار السن على معدلات المشاركة الاقتصادية وحجم القوى العاملة خاصة وأن نسبة مشاركة المرأة في المجتمع الفلسطيني تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما قورنت مع الدول الأخرى، إن ارتفاع معدل النمو وارتفاع نسبة صغار السن وانخفاض نسبة مشاركة المرأة إلى جانب ارتفاع معدل الخصوبة فإن ذلك سيؤثر وبشكل مباشر على القوى العاملة من حيث المشاركة وخاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار ارتفاع نسبة التعليم في مـــناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلى جانب هذه الأسباب كلها فإن انخفاض فرص العمل ومحدودية الموارد فإن ذلك يعنى ارتفاع نسبة البطالة وقلة فرص العمل.

مـــن خـــلال الإحصـــائيات يلاحظ أن سكان الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، قد ازداد حوالي ثلاثة أضـــعاف خلال الفترة من العام 1967 حتى العام 1997، حيث ارتفع عددهم من حوالي 1,020,800 مليون نسمة في العام 1967[21] إلى حوالي 2,783,084 مليون نسمة في منتصف عام 1997. أي أن الأراضي الفلسطينية قد تضاعف عدد سكانها ثلاث مرات خلال ثلاثين عام ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان الأراضي الفلسطينية إلى الضعفين أو ثلاثة أضعاف الحجم الحالي خلال الربع الأول من القرن الحالي، ويعود هذا إلى استمرار معدل الخصوبة الكلي في الارتفاع

---

[19] Bongaarts, J. (1992). Population growth and global warming. Population and Development Review (New York), No. 37, pp. 299-319.

[20] United Nation, Demographic year Book, special Issue,Population Agening and situation of Elderly persons, Nee gork, 1993.p.p 90-93

(21) محمد صفي الدين أبو العز وآخرون، الدولة الفلسطينية– حدودها ومعطياتها وسكانها، 1991، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 294

نتـــيجة انتشـــار بعض العادات الاجتماعية كالزواج المبكر ونتيجة رغبة الكثير من الأسر لتعويض الشهداء والمعتقلين الذين تفقدهم الأسر نتيجة الواقع السياسي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية ، وانتشار مفهوم العزوة .

شكل 3: عدد السكان المتوقع في الأراضي الفلسطينية 2005-2025 حسب السلسلة المتدنية

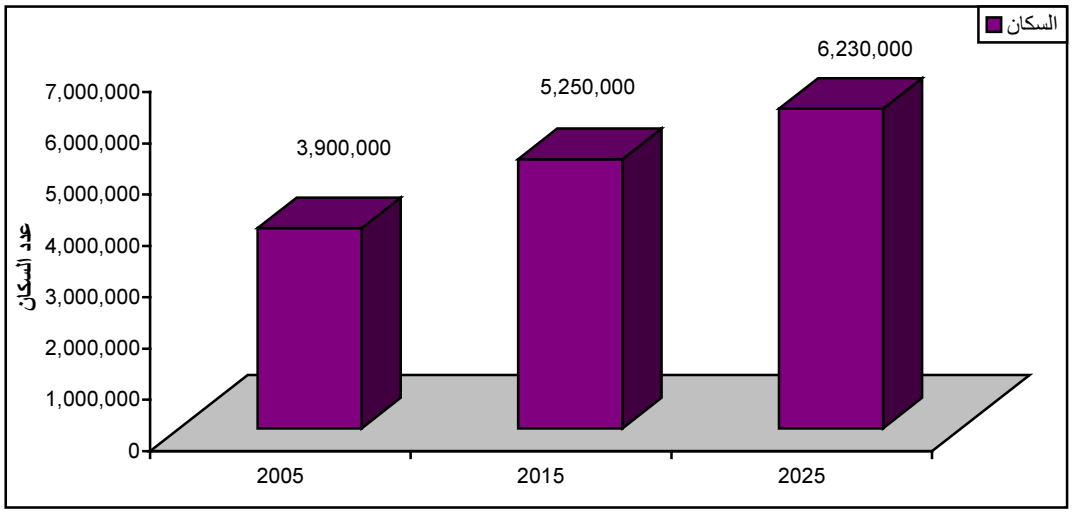

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999.

ولم يكن حال الزيادة السكانية المتوقعة في قطاع غزة كما هو الحال عليه في الضفة الغربية نفسه، فالزيادة السكانية في قطاع غزة في الفترة ما بين 1997 – 2010 ستكون 88% بينما ستنخفض هذه النسبة في الفترة بين 2010 إلى 2025 إلـــى 59% وبالتالـــي فإن عدد السكان في قطاع غزة يحتاج إلى ستة عشر عاماً حتى يتضاعف سكان القطاع ليتجاوز المليونـــي نسمة في منتصف عام 2012، بينما يحتاج عدد السكان في الضفة الغربية إلى عشرين عاماً حتى يتضاعف ليـــتجاوز العدد الكلي للسكان في الضفة الغربية ليبلغ 3.6 مليون نسمة في عام 2016 وهذه الزيادة المتوقعة في قطاع غزة تختلف عما عليه الحال في الضفة الغربية .

شكل 4: عدد السكان المتوقع في قطاع غزة 2005-2025 حسب السلسلة المتدنية

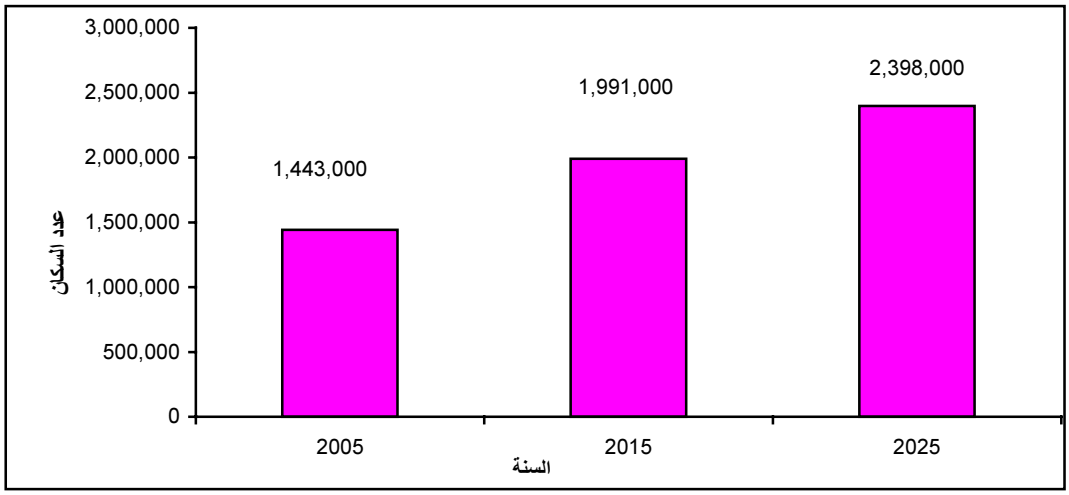

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999.

شكل 5: عدد السكان المتوقع في الضفة الغربية 2005-2025 حسب السلسلة المتدنية

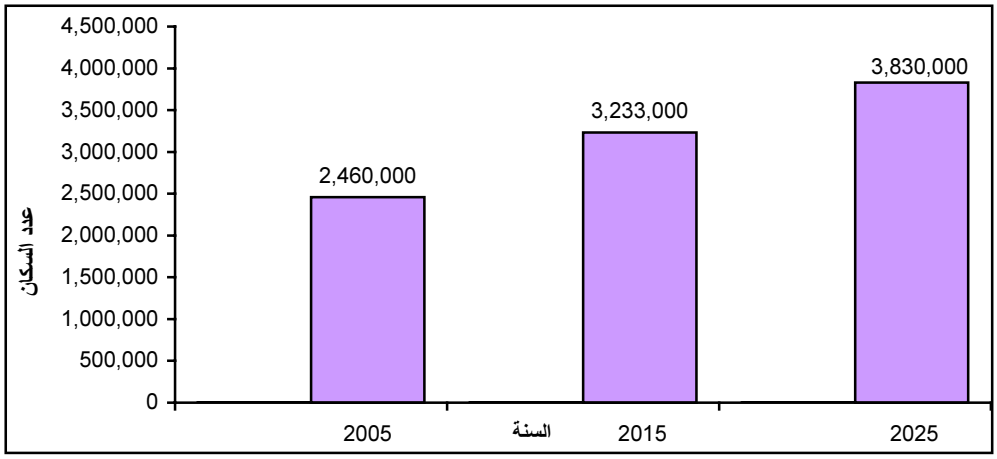

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999.

ونظرا للزيادة والنمو السكاني المتوقع في الأراضي الفلسطينية ، فلابد من العمل على تحقيق هدف أساسي هو تحسين الخصائص السكانية، وتخفيض معدل النمو السكاني من خلال مشاركة الحكومة والمجتمع في تحقيق التوازن لكافة المتغيرات البيئية والديموغرافية، وقيام الإدارات المحلية بدورها في إدارة قضايا السكان كلاعب رئيسي لا ثانوي، وتنمية الوعي العام بأبعاد المشكلة من خلال الحوافز الإيجابية، بالإضافة إلى حق الأسرة في تحديد الحجم المناسب لها. ولابد من وضع سياسة قومية جديدة تتخذ من الفرد محورا لها وتعطي الفرد والأسرة الحق في المعرفة وحرية إقرار حجم الأسرة.

وتعمل على خفض معدل النمو السكاني، وتحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان، والارتقاء بالخصائص السكانية، وتقليل التفاوتات الديموغرافية والاجتماعية و الاقتصادية بين المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية المختلفة (الضفة الغربية ،قطاع غزة).

3.3.2 مكونات النمو السكاني

تعتبر معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وصافي الهجرة من العناصر الأساسية للنمو السكاني، وهي العناصر التي تؤثر سلبا أو إيجابا على النمو السكاني، ومن المتوقع أن يكون معدل المواليد مرتفعا في الأراضي الفلسطينية على عكس معدل الوفيات الذي سيكون منخفض، في حين معدل الهجرة سيتأثر بالواقع السياسي وحالة الاستقرار في الأراضي الفلسطينية ومدى تقدم العملية السلمية.

1. المواليد

إن ارتفاع أو انخفاض أعداد المواليد في أي مجتمع يشكل محور أساسيا في صياغة السياسة السكانية وتحديد أهدافها، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع أو انخفاض معدلات المواليد سيؤثر على معدلات النمو السكاني الأمر الذي سيشكل ضغطا على الكثير من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية كما سيؤثر ذلك على مستويات المعيشة، والجدول رقم (1) يوضح عدد المواليد المتوقع في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ما بين 1997- 2025.

جدول 1: عدد المواليد المتوقع في الضفة الغربية وقطاع غزة لكل 1000 من السكان من 2005- 2025

السنة	الضفة الغربية	معدل المواليد	قطاع غزة	معدل المواليد	الأراضي الفلسطينية	معدل المواليد في الأراضي الفلسطينية
2005	87,523	34.8	63,254	42.9	150,777	37.8
2015	100,417	31.5	81,685	40.4	182,102	34.9
2025	104,133	23.6	83,259	27.8	187,392	28.3

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999، ص39.

مـــن خلال المؤشرات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتضح أن أعداد المواليد ستبقى في حالة من الـــتزايد والارتفاع ولكن بنسب مختلفة في السنوات بين 1997 – 2025 وسيكون هناك اختلاف ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ووفقاً للتوقعات فإن عدد المواليد سيصل إلى أعلى رقم لها وهو 187,471 مولود بحلول العام 2024 ومن المتوقع أن تأخذ أعداد المواليد بالانخفاض ابتداء من العام 2013، كما أنه من المتوقع انخفاض معدل المواليد من 37.8 بـــالألف فـــي العام 2005 ليصل إلى 28.3 بالألف في العام 2025 على مستوى الأراضي الفلسطينية، في حين ستبقى الفـــوارق واضـــحة بيـــن معدل المواليد في الضفة الغربية وقطاع غزة فمن المتوقع أن يصل معدل المواليد إلى 42.9 بـــالألف في العام 2005 في سيكون في الضفة 34.8 بالألف ومن المتوقع أن ينخفض إلى 40.4 بالألف في قطاع غزة والـــى 31.5 بـــالألف في الضفة الغربية في العام 2015 والى 27.8 بالألف في قطاع غزة و23.6 بالألف في الضفة الغربية في العام 2025.

شكل 6: عدد المواليد المتوقع في الضفة الغربية وقطاع غزة من 2005- 2025

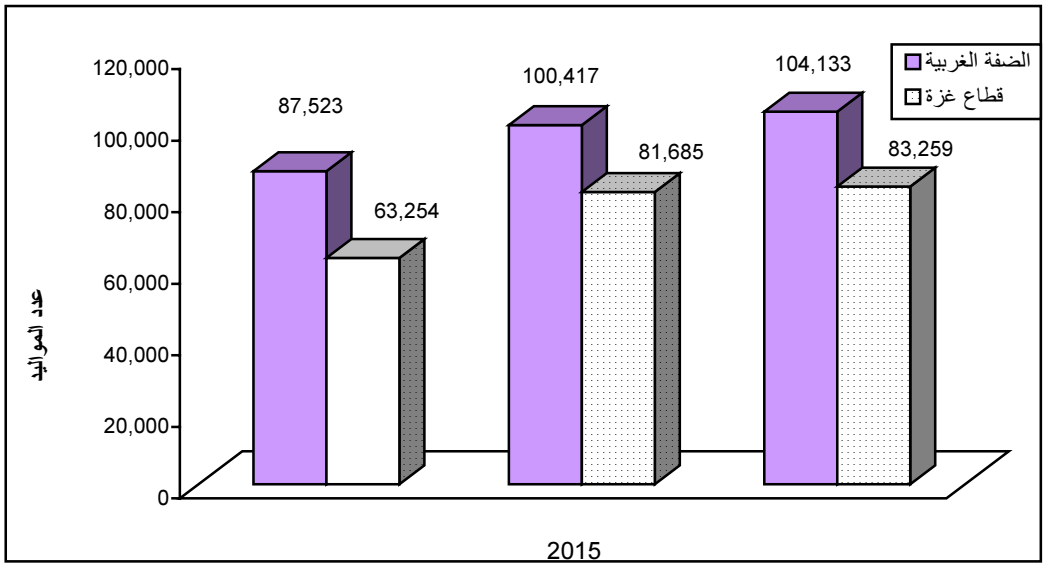

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999.

ويمكـــن تفسير الزيادة المستمرة في أعداد المواليد رغم الانخفاض المطرد في معدل المواليد الحالي إلى طبيعة التركيب العمـــري فـــي المجتمع الفلسطيني والتي يتضح منها الازدياد الكبير المتوقع لعدد النساء اللواتي في سن الإنجاب، كما يتضح من الجدول رقم (2) الذي يوضح النسبة المئوية لتوزيع الإناث حسب الفئات العمرية الخاصة.

جدول 2: النسبة المئوية للإناث حسب الفئة العمرية المتوقعة من إجمالي السكان في الفترة ما بين 2005- 2025

الفئة العمرية	الأراضي الفلسطينية				الضفة الغربية				قطاع غزة			
	2005	2010	2015	2020	2005	2010	2015	2020	2005	2010	2015	2020
49-15	45.8	47.5	48.8	50.1	47.0	48.8	50.4	51.7	43.7	45.5	46.3	47.8

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999، ص65-102

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة الإناث في سن الإنجاب في حالة من الارتفاع والتزايد في المجتمع الفلسطيني فنسبة الإناث في سن 15- 49 سترتفع من 44% من إجمالي الإناث في الأراضي الفلسطينية في العام 2000 إلى 45.8% في العام 2005 ثم ترتفع إلى 47.5% في العام 2010 ثم ترتفع إلى 48.8% في العام 2015 ثم إلى 50.1% في العام 2025، من إجمالي الإناث في الأراضي الفلسطينية، ففي الضفة الغربية سترتفع نسبة الإناث في سن (15- 49) من 45.3% من إجمالي الإناث في الضفة الغربية إلى 47% في العام 2005 ثم إلى 48.8% في العام 2010 ثم ستصل إلى 51.7% في العام 2020 ولكن الأمر سيختلف نوعاً ما وبنسبة أقل مما هو عليه في الضفة الغربية منه في قطاع غزة حيث ستصل نسبة الإناث في العمر (15- 49) إلى 41.7% من إجمالي الإناث في قطاع غزة في العام 2000 وسترتفع هذه النسبة إلى 43.7% ثم إلى 45.5% في الأعوام 2005 و2010 على التوالي ثم سترتفع إلى 47.8% من إجمالي الإناث في العام 2020 ويعود سبب الاختلاف هذا إلى ارتفاع أعداد المواليد في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية وارتفاع نسبة الخصوبة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية مما سيساعد على ارتفاع أعداد صغار السن على حساب كبار السن في العمر من (15-49).

2. الوفيات

أما بالنسبة للوفيات كضابط من ضوابط النمو السكاني فمن المتوقع أن تنخفض نسبة زيادة الوفيات في الأراضي الفلسطينية نتيجة ارتفاع المستوي الصحي ونشر الثقافة الصحي وارتفاع نسبة التعليم، واستخدام الأجهزة الحديثة في تشخيص الأمراض، وإدخال عينات جديدة من الأدوية. والجدول رقم (3) يوضح عدد الوفيات المتوقع في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة لسنوات مختارة.

جدول 3: عدد الوفيات المتوقع في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة لسنوات مختارة 2005- 2025

السنة	الضفة الغربية	معدل الوفيات	قطاع غزة	معدل الوفيات	الأراضي الفلسطينية	معدل الوفيات في الأراضي الفلسطينية
2005	9,866	3.9	5,630	3.8	15,496	3.8
2015	12,109	3.1	7,726	3.4	20,874	3.5
2025	15,301	3.4	8,856	2.9	24,157	3.2

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999، ص4

شكل 7: معدل الوفيات المتوقع في الضفة الغربية وقطاع غزة 2005/ 2025

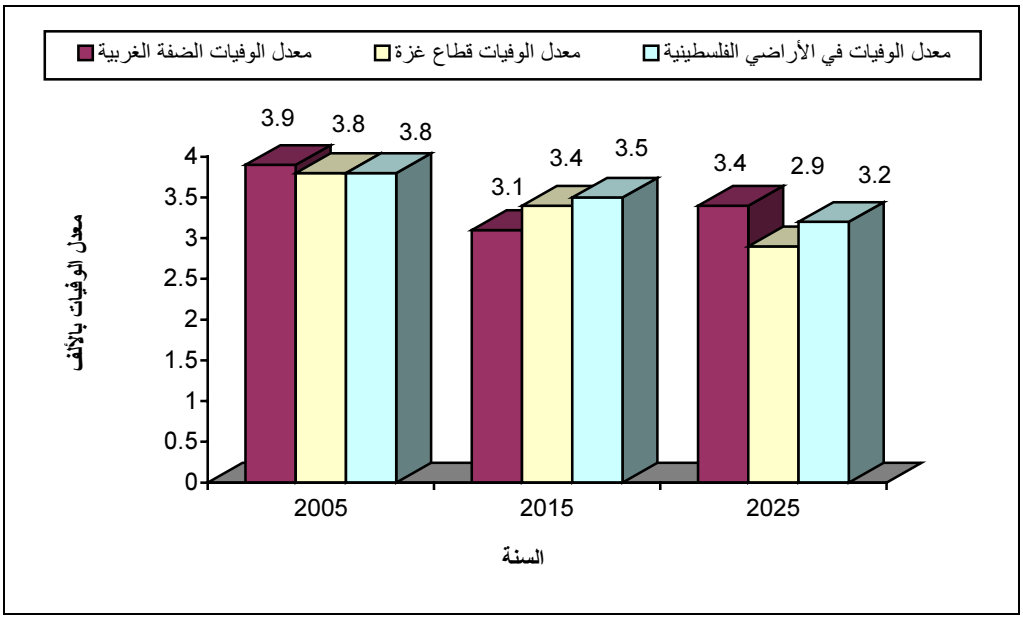

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999.

مـــن خلال الجدول السابق فمن المتوقع أن يزداد العدد السنوي للوفيات في الأراضي الفلسطينية بحوالي 81% من عام 1997 وحـــتى العـــام 2025 فمـــن المتوقع أن يزداد عدد الوفيات بشكل بطئ ولكن بثبات خلال فترة التوقعات، وعلى العكـــس مـــن ذلـــك فإن منحنى معدل الوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية سينخفض بشكل عام، وسيكون انخفاض معدلات الوفاة يسير بصورة متوازنة مع انخفاض معدلات الخصوبة وهذا يجعل الفجوة بين المواليد والوفيات شبة ثابتة مما يعني ثبات في معدلات النمو الطبيعي natural increase ويعزي ذلك إلى رفع المستوى الصحي، إن لهذا الاتجاه تأثير قليل على الحجم المستقبلي للسكان في الأراضي الفلسطينية بسبب اتساع الفجوة بين المواليد والوفيات، وذلك بسبب ارتفـــاع مســـتويات الخصـــوبة في بداية فترة التوقعات ثم تأخذ بالانحسار التدريجي مع مرور الزمن نتيجة الانخفاض المـــتوقع على مستويات الخصوبة كما أن الازدياد في عدد الكبار في السن سيؤثر بالطبع على حجم السكان المستقبلي مع أن معدل الوفيات منخفضة نسبياً و بالتالي فإن تأثيرها على المستقبل الديموغرافي ليس له أية أهمية قد تذكر هنا.

3. الهجرة:

لقد شهد القرن العشرين انتقالا مكثفا لسكان العالم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبالتالي، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية من 66% في عام 1960 إلى 53% في عام 2000. وبما أن عملية التمدن بدأت مبكرا في المناطق الأكثر نموا وفي أمريكا اللاتينية، فإنه بحلول عام 2000 كان ربع سكانها فقط يعيشون في المناطق الريفية مقابل ثلثي السكان في أفريقيا وآسيا. وبالرغم من انخفاض النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الريفية، فإن هناك زيادة كبيرة في العدد المطلق للأشخاص المقيمين في هذه المناطق، من بليونين في عام 1960 إلى 3.2 بليون في عام 2000، وتركزت هذه الزيادة بأكملها في المناطق الأقل نموا. وحدثت زيادات ضخمة على وجه الخصوص في كل من آسيا، التي ارتفع عدد سكانها الريفيون من 1.3 بليون نسمة في عام 1960 إلى 2.3 بليون نسمة في عام 2000، وأفريقيا، التي شهدت زيادة من 225 مليون نسمة إلى 487 مليون

نسمة. وخلال السنوات الثلاثين القادمة، لا يُتوقع حدوث نمو فعلي في سكان الريف في العالم، كما أن النمو في المناطق الأقل نموا سيزيد أيضا بأقل من 100 مليون نسمة وسيكون معظم هذه الزيادة في أفريقيا(22).

تعـود ظاهـرة الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن الحالي، ففي الفـترة التـي تمـتد من 1948 وحتى حرب حزيران 1967 بلغ عدد المهاجرين من الضفة الغربية حوالي 400 ألف شـخص، هاجـر معظمهم إلى الضفة الشرقية للأردن، أو إلى البلدان العربية النفطية وخاصة الكويت، أما فيما يتعلق بقطاع غزة فقد أدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية بهذا الشأن إلى التقليل منها، وحصرها في حدود ضيقة خـلال فـترة الستينات، حيث بقيت أقل من نظيرتها في الضفة الغربية[23] ولم تتوقف موجة الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الخارج عند هذا الحد بل استمرت خلال السبعينات والثمانينات وقد انخفضت بشكل ملحوظ في سنوات التسـعينات، ولهذا فقد لقيت الهجرة بكافة أشكالها وأنماطها دورا هاما في تشكيل الوضع السكاني الفلسطيني وقد أثرت بشـكل كبـير علـى عمليات النمو السكاني في فلسطين، حيث يعتبر في غاية من الخطورة والأهمية، حيث يتأثر هذا الضابط بالعوامل السياسية والاقتصادية التي تدور داخل وخارج الأراضي الفلسطينية، لذلك افترضنا عودة نصف مليون عـائد خـلال 1997–2010 ومن المتوقع أن تكون الهجرة عاملاً رئيسياً بالنسبة للمستقبل الديموغرافي في الأراضي الفلسـطينية خـلال فترة السنوات القادمة وسيرتبط عامل الهجرة بالعامل السياسي بسبب ارتباط عودة اللاجئين بالعملية السلمية وكذلك انعكاس عدم الاستقرار السياسي على الهجرة الداخلية بين المدن.

فقـد شهدت السلطة الوطنية الفلسطينية كافة أنواع الحراك السكاني الطوعي والقسري المؤقتة منها والدائمة، والدائرية الموسمية وكلها تحدد اتجاهات مسارها وأحجامها في الأساس اتجاهات مسار الوظيفة والعمل وشكلت الهجرة من المدن الصغيرة والمتوسطة والريف إلى المدن الكبيرة ضغطا على المراكز الحضرية الكبرى خاصة مدينة غزة أو مدينة رام الله ، والعمـل علـى تقلـيل معدلات الهجرة للمدن الكبيرة بما يتفق مع بنيتها التحتية والعمل على بناء هيكل حضري متوازن في نفسه وفيما حوله من الريف وذلك من خلال البرامج والآليات:

1. إيجاد آلية لتضييق دائرة الفقر بالمدن الصغيرة والريف وتوفير فرص العمل المنتج داخل وخارج المدن الصغيرة والريف.
2. تفعـيل الحكـم المحلي وتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لجعلها جاذبة للهجرة بدلا من المدن الكبيرة وفاعلة في تنمية الريف الذي حولها.
3. تطويـر القطـاع غـير الرسـمي بـالمدن الصغيرة والمتوسطة ليكون أكثر فاعلية لتوفير فرص العمل والكسب للمهاجرين وتنظيم القطاع غير المنظم بالمدن الكبرى.
4. لا يتأتى هذا إلا بتغيير هيكلة الحوافز المالية والنقدية في السياسات الزراعية والصناعية والخدمية لتكون في صالح المنتج بدلاً من التاجر.

4.3.2 الزيادة الطبيعية

والجـدول رقـم (4) يوضح معدل النمو السكاني خلال الربع الأول من هذا القرن في الأراضي الفلسطينية بناءاً على توقعات المواليد والوفيات وصافي الهجرة.

---

[22] الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية ،شعبة السكان، السكان والبيئة والتنمية، 2001

[23] Meron Benvenisti:The West Bank Data Project, a survey of Israel's Polices, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington and London,1984, p.3

جدول 4: توقعات معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 2005 – 2020

السنة	السكان في منتصف السنة	معدل النمو	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل صافي الهجرة
2005	3,986,813	4.5	37.8	3.8	11.2
2010	4,938,264	4.0	34.9	3.5	9.1
2015	5,758,360	2.8	31.6	3.3	-
2020	6,579,859	2.5	28.3	3.2	-

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999، ص 36

(-) لا تتوفر بيانات

مـــن خـــلال الجدول السابق يتضح أن المعدل السكاني سيبقى في حالة الارتفاع حتى العام 2001، فقد بلغ معدل النمو الســـكاني 3.9% فـــي العام 1997 ثم ارتفع إلى 4% في العام 1998 ثم إلى 4.2% في العام 2000، ومن المتوقع أن يصـــل هذا المعدل إلى 4.9% في العام 2001 ثم من المتوقع أن يبدأ هذا المعدل في الانخفاض وبشكل بطئ حيث من المتوقع أن يكون 4.8% في العام 2002 و4.5% في العام 2005.

شكل 8: توقعات معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 2005 – 2020

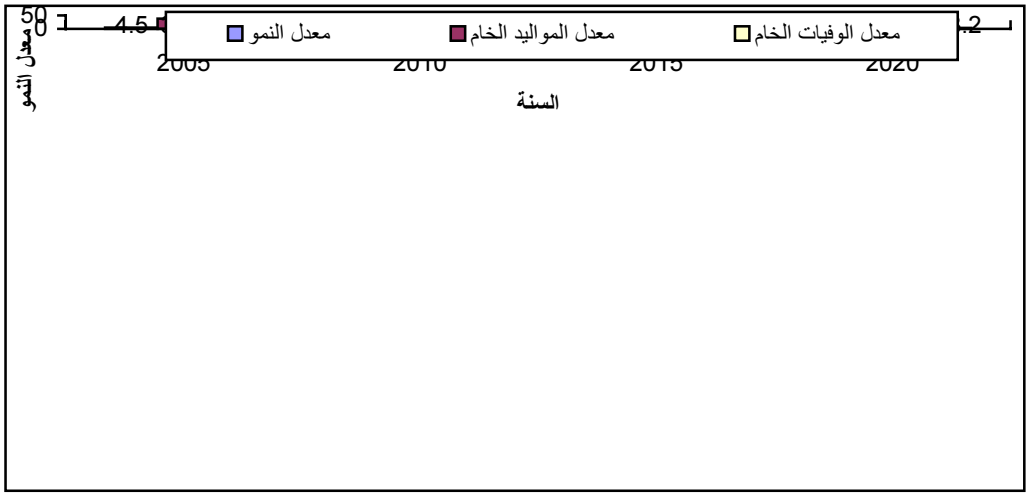

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999.

ومـــن المتوقع أن يصل في العام 2010، حوالي 4% ثم يستمر في التراجع ليصل في العام 2020 إلى حوالي 2.5% وبذلـــك يكـــون قـــد وصـــل إلى أدنى مستوى له في هذا العام، ويعود الارتفاع الذي طرأ على معدل النمو في سنوات التســـعينات والعقـــد الأول من هذا القرن يعود وبشكل مباشر إلى الهجرة الوافدة والتي لو بقيت على مستواها في عام 1997 لكانـــت هـــذه المستويات المرتفعة في معدلات النمو خلال التسعينات والعقد الأول من القرن القادم أقل من ذلك بطبيعة الحال.

ومن المتوقع أن يبقى معدل النمو السكاني في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية وفقاً للسلسلة المتوسطة حيث سينخفض معدل نمو السكان من 3.8% إلى 2.0% في الضفة الغربية ومن 4.2% إلى 2.4% في قطاع غزة في الفترة الممتدة من 1997- 2025 ويعود ارتفاع معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ارتفاع معدلات المواليد الخام وانخفاض معدل الوفيات الخام مع توقع ارتفاع معدل صافي الهجرة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، والجدول رقم (5) يوضح معدلات النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 5: توقعات معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة من (2005– 2020)

السنة	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	معدل النمو	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل صافي الهجرة	معدل النمو	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل صافي الهجرة
2005	4.2	34.8	3.9	11.4	5.0	42.9	3.8	10.9
2010	3.7	31.5	3.6	9.4	4.5	40.4	3.4	8.6
2015	2.5	28.5	3.4	-	3.3	36.4	3.2	-
2020	2.2	26.0	3.3	-	2.8	31.8	3.0	-
2025	2.0	23.6	3.4	-	2.4	27.8	2.9	-

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997–2025، رام الله – 1999، ص 108–109

(-) لا تتوفر بيانات

من خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع معدل النمو السكاني في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، فقد بلغ معدل النمو في قطاع غزة 4.2% في العام 1997، في حين بلغ في الضفة الغربية 3.8%، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بناءاً على توقعات ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات، وتوقع عودة عدد كبير من الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ليصل أقصى ارتفاع له 5.3% في العام 2001 و4.7% في الضفة الغربية وقطاع غزة أو ما يعرف بصافي الهجرة فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو السكاني في قطاع غزة ليصل أقصى ارتفاع له 5.3% في العام 2001 و4.7% في الضفة الغربية في نفس العام، ثم يبدأ هذا المعدل بالانخفاض بشكل بطيء ليصل إلى 4.5% في قطاع غزة في العام 2010 وكذلك من المتوقع أن يصل إلى 3.7% في الضفة الغربية في نفس العام.

شكل 9: توقعات معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة من (2005– 2020)

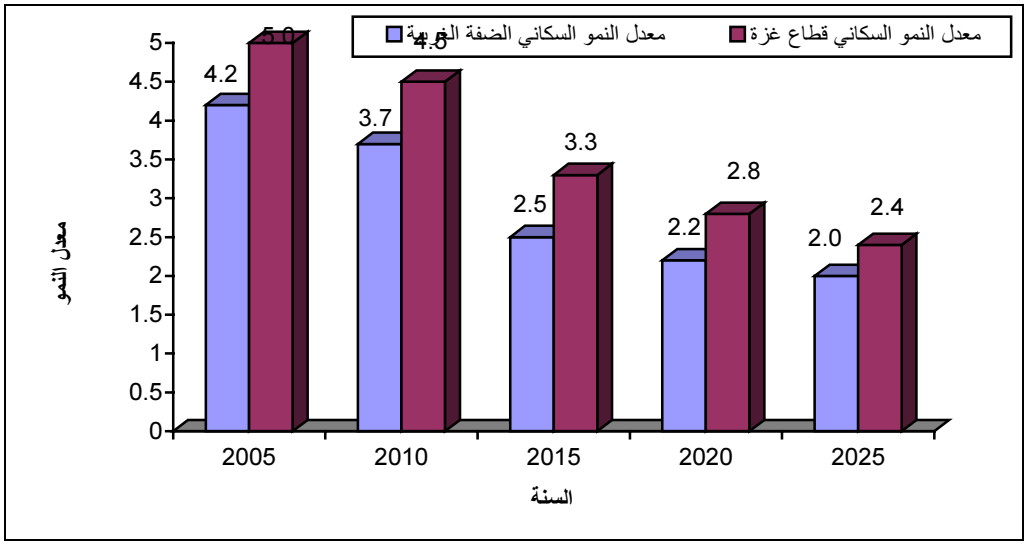

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997–2025، رام الله – 1999.

ومن المتوقع أن يصل معدل النمو السكاني إلى 2.8% في قطاع غزة في العام 2020 و2.2% في الضفة الغربية في نفس العام. كما يتضح من خلال الجدول السابق أن معدل المواليد في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية فقد بلغ معدل المواليد في قطاع غزة 45 بالألف في العام 1997، في حين وصل هذا المعدل في الضفة الغربية 41.1 بالألف في نفس العام.ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل في الضفة الغربية وقطاع غزة، فمن المتوقع أن يصل إلى 44.4

بـــالألف فـــي قطـــاع غزة عام 2000، وفي الضفة الغربية 38.6 بالألف، ومن المتوقع أن يبقى هذا المعدل في حالة انخفاض ليصل إلى 42.9 بالألف في عام 2005 في قطاع غزة وفي الضفة الغربية 34.8 بالألف.

ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى 40.4 بالألف في قطاع غزة و 31.5 بالألف في الضفة الغربية في العام 2010 ومـــن المـــتوقع أن يصـــل معدل المواليد إلى 26 بالألف في الضفة الغربية في العام 2020 و31.8 بالألف في الضفة الغربـــية في نفس السنة، وكما هو معروف فإن ارتفاع وانخفاض معدلات المواليد له علاقة مباشرة بمستوى الخصوبة الكلية للمرأة الفلسطينية فانخفاض معدل الخصوبة يؤدي إلى انخفاض معدل المواليد.

5.3.2 الحجم والتوزيع السكاني

مـــع تواتـــر النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوقع بقاء معدلات الخصوبة مرتفعة على الرغم من توقع انخفاضها عما هي عليه الآن، فإن ذلك يعطي دلالات واضحة بأن الواقع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة يتجه نحـــو الـــزيادة السريعة وعلى الرغم من محدودية مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة فإن أي زيادة سكانية في أي من المواقـــع الجغرافية ستكون على حساب الموارد الاقتصادية والخدمات العامة، وفرص العمل والتعليم، والصحة والمياه والإسكان، ومن خلال الفصول السابقة يتضح أن الزيادة السكانية في الأراضي الفلسطينية ستكون عالية مما سيعمل على رفـــع نسبة صغار السن الذين يحتاجون الرعاية وتقديم الخدمات دون أن يقدموا أي شئ للمجتمع في مرحلة العمر التي يعيشـــونها. فمـــن أهم النتائج التي ستترتب على الزيادة السكانية ارتفاع الكثافة السكانية لتصل إلى حدود لا يمكن أن تـــتوقع في أي دولة من دول العالم، والجدول رقم (6) يوضح الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة بناءاً على التوقعات المتوسطة في السنوات 1997– 2025.

جدول 6: الكثافة المتوقعة بناءاً على توقعات السكان في الفترة من 2005 – 2025

السنة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
2005	664.8	446.3	4044.8
2007	726.3	484.7	4463.8
2009	790.4	524.3	4908.9
2011	853.2	562.3	5355.2
2013	906.2	593.1	5751.4
2015	960.2	624.3	6157.1
2017	1014.7	655.8	6569.0
2019	1069.6	687.4	6984.0
2021	1124.7	719.2	7399.1
2023	1179.5	751.0	7811.6
2025	1234.2	782.6	8222.1

الجدول من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

من خلال الجدول السابق يتضح مدى الخطورة التي سوف تلحق بالأراضي الفلسطينية نتيجة الزيادة السكانية السريعة، كمـــا يتضـــح مـــدى الخلل في التوزيع الجغرافي للسكان ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث من المتوقع أن تصل الكـــثافة السكانية في قطاع غزة إلى 8,222 نسمة/كم^2 في العام 2025 بدل من 2,734 نسمة/ كم^2 في العام 1997 أي من المتوقع أن ترتفع الكثافة السكانية في قطاع غز ة إلى ثلاثة أضعاف من الكثافة الحالية.

شكل 10: الكثافة السكانية المتوقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2005- 2025

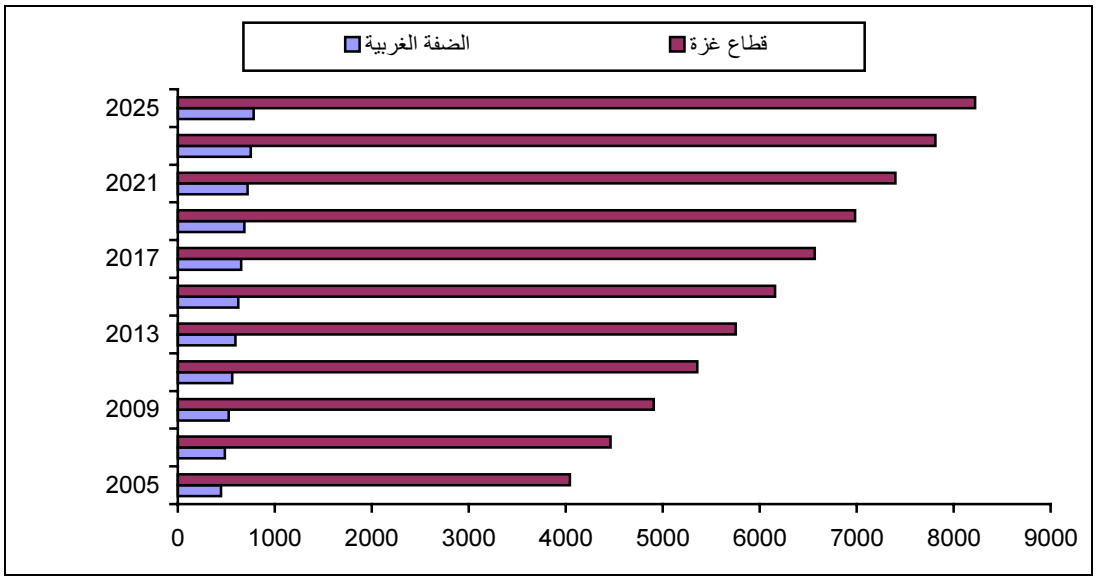

الشكل من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وسينعكس ذلك على جميع مرافق البنية التحتية في قطاع غزة وعلى استعمالات الأراضي في القطاع فمن المتوقع أن تزحف الأراضي السكنية وبشكل كبير على الأراضي الزراعية ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الزيادة السكانية تتطلب زيادة في النشاط الاقتصادي وبالتالي يتطلب بناء وتوسيع مصانع جديدة لاستيعاب الضغط على توفير فرص للعمل إذا لم يحصل ذلك فمن المتوقع أن يحصل انفجار سكاني في جميع القطاعات المختلفة لأن قطاع غزة يشكل إقليم جغرافي منفصل بذاته. ومن المتوقع أن تكون صورة الكثافة السكانية جلية في حالة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وتركيز الاستيطان في الضفة الغربية.

فالكثافة السكانية في الضفة الغربية ستختلف اختلافاً كبيراً عما هي عليه في قطاع غزة نظراً لاختلاف المساحة فمن المتوقع أن ترتفع الكثافة السكانية في الضفة الغربية من 317 نسمة/كم^2 في العام 1997، إلى 782.6 نسمة/كم^2 في العام 2025، وبالتالي ستكون الكثافة السكانية قد تضاعفت مرتين ونصف وستبقى الكثافة السكانية في الضفة الغربية منخفضة عن الكثافة الخام في الأراضي الفلسطينية في حين ستبقي الكثافة في قطاع غزة مرتفعة عن الكثافة الخام في الأراضي الفلسطينية وبشكل كبير ومن المتوقع أن تكون سبعة أضعاف عما هي عليه في الأراضي الفلسطينية بصفة عامة في العام 2025.

ومثلما كانت عليه الاختلافات في معدلات الخصوبة ومعدلات النمو السكاني والكثافات السكانية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين كل محافظة ومحافظة أخرى.

ومن خلال الإحصائيات الخاصة بالتوزيع السكاني في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة يتضح أن جميع المحافظات ستبقى كما هي باستثناء تغيير بسيط على محافظات قلقيلية ورام الله والبيرة والخليل، حيث سترتفع نسبة تمثيل سكان هذه المحافظات بالنسبة لإجمالي السكان في الضفة الغربية في حين ستشهد محافظة القدس انخفاضاً بسيطاً فقد بلغت نسبة تمثيل سكان محافظة القدس 17.9% من إجمالي سكان الضفة الغربية وستنخفض هذه النسبة إلى 16.8% في العام

2005 وإلى 16.2% في العام 2010 في حين سترتفع نسبة تمثيل سكان محافظة رام الله والبيرة من 11.3% في العام 1997 إلى 11.8% في العام 2005 ثم إلى 12.1% في العام 2010.

أما على مستوى محافظات قطاع غزة فستبقى نسب التمثيل السكاني في المحافظات المختلفة بالنسبة إلى إجمالي السكان في القطاع كما هي مع بعض التغيرات الطفيفة التي لا تكاد تذكر.

ستبقى محافظة القدس في المرتبة الأولى في نسب تمثيل السكان بالنسبة إلى إجمالي السكان حيث ستبلغ نسبة سكان هذه المحافظة 17.6% في حين تأتي محافظة نابلس في المرتبة الثانية حيث ستبلغ هذه النسبة 13.8%.

أمـــا على صعيد حجم السكان بين الضفة الغربية وقطاع غزة فستشهد الضفة الغربية عملية تراجع بسيط أمام تقدم نسبة تمثيل سكان قطاع غزة حيث بلغت نسبة سكان الضفة الغربية 64.2% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية في حين بلغت نسبة تمثيل سكان قطاع غزة 35.8% في العام 1997.

وســـوف تـــتراجع نسبة تمثيل سكان الضفة الغربية إلى 63% في العام 2005 وإلى 62.1% في العام 2010 في حين ســـتكون نســـبة تمثـــيل ســـكان قطاع غزة 37% و 37.9% في الأعوام 2005، و2010 على التوالي وبتجمع سكان محافظـــات الضـــفة الغربية على ما نسبته 94% من إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينية، في حين يتجمع سكان قطاع غزة على نسبة 6% من مساحة الأراضي الفلسطينية.

أما بالنسبة للكثافات السكانية فهناك فارق كبير جداً بين الكثافة السكانية بين محافظات الضفة الغربية والكثافات السكانية فـــي محافظـــات قطـــاع غزة فالكثافة السكانية في جميع محافظات الضفة الغربية لم تتعدى 600 نسمة/ كم ^{2} في حين الكثافة السكانية في محافظات قطاع غزة لم تقل عن 1,700 نسمة/كم^2.

وهذا يوصلنا إلى نتيجة هامة جداً تؤكد خطورة الوضع السكاني والخلل في التوزيع بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غـــزة الأمر الذي ينبئ بصورة الانفجار السكاني في محافظات قطاع غزة حسب التوقعات المرصودة، الأمر الذي يحتم على متخذي القرار أن يأخذوا بعين الاعتبار خطة تنموية متوازنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ممـــا سبق يتضح أن سكان الأراضي الفلسطينية يتسمون بمجموعة من الخصائص التي بدورها ستنعكس على المجتمع ومشكلاته في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ومن هذه الخصائص:

1- الزيادة السكانية والنمو السكاني السريع.
2- ارتفاع الكثافة السكانية في محافظات قطاع غزة عنه في الضفة الغربية.
3- ارتفاع مستوى الخصوبة في قطاع غزة والضفة الغربية.
4- الخلل في التوزيع السكاني بين محافظات قطاع غزة من جهة ومحافظات الضفة الغربية من جهة أخرى.
5- الهجرة الوافدة المتوقعة بعودة اللاجئين نتيجة توقيع اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل.
6- صغر مساحة محافظات قطاع غزة مقارنة بمساحة محافظات الضفة الغربية.
7- ارتفاع أعداد المواليد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
8- ارتفاع متوسط حجم الأسرة الفلسطينية الأمر الذي سيعكس على جودة السكن.

6.3.2 الخصوبة الكلية والتفصيلية

تعتبر دراسة معدلات الخصوبة ذات أهمية كبيرة لما لها من انعكاس على معدلات المواليد والنمو السكاني، كما إنها انعكاس مباشر على حجم أفراد الأسرة، كما يتميز معدل الخصوبة بأنه يشير إلى العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويتأثر معدل الخصوبة بالعادات الاجتماعية وسن الزواج والسلوك الإنجابي للنساء واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى برامج وسياسات الدولة التي تتبناها لتنظيم الأسرة. وتشير الإحصاءات المتوفرة حول الخصوبة إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية قدر لعام 1998 بما يعادل 5.94 مولود للمرأة، وأن هذا المعدل سوف ينخفض مع الزمن ليصل في عام 2000 إلى 5.75 مولود وفي عام 2025 إلى 3.06 مولود وبمقارنة معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مع الدول العربية الأخرى، يتضح بان المجتمع الفلسطيني يحتل المرتبة التاسعة في معدل الخصوبة خلال عام 1998، في الوقت الذي قدر هذا المعدل لعام 1998 في مناطق السلطة الفلسطينية بحوالي 5.9 مولود وفي المغرب 3.1 مولود لنفس العام. وبهذا يمكن القول بأن معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية من أعلى المعدلات في دول العالم بشكل عام وفي الدول العربية والمجاورة بشكل خاص حسب ما هو موضح في الجدول رقم (7).

جدول 7: معدل الخصوبة الكلية في بعض الدول المجاورة، 1998

الدولة	معدل الخصوبة الكلية
مصر	3.4
الجماهيرية الليبية	5.9
المغرب	3.1
العراق	5.2
الكويت	2.7
لبنان	2.7
المملكة العربية السعودية	5.9
سوريا	4.5
إسرائيل	2.7
الأراضي الفلسطينية	5.9

الأمم المتحدة، حالة سكان العالم 1998، صندوق الأمم المتحدة للسكان ص 70- 71.

يتضح من خلال الجدول السابق أن الأراضي الفلسطينية من أعلى دول المنطقة من حيث معدل الخصوبة الكلية حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية في العام 1997، 6 مولود للمرأة الفلسطينية كما كان هناك اختلاف ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ معدل الخصوبة في الضفة الغربية 5.6 مولود/امرأة لعام 1997 و6.9 مولود/امرأة في قطاع غزة. وكذلك هناك اختلافات في معدلات الخصوبة الكلية ما بين محافظة وأخرى حيث كانت أعلى خصوبة في محافظات الضفة الغربية في محافظة الخليل حيث بلغ هذا المعدل 6.8 مولود وأقلها في محافظة القدس 3.9 مولود في حين هي في محافظات جنوب ووسط غزة أعلى قليلاً من شمال غزة [24]، ويرجع السبب في ارتفاع معدلات الخصوبة للمرأة الفلسطينية إلى عدة عوامل منها زواج المرأة في سن مبكر، وبالتالي الإنجاب في سن مبكر، فتشير الإحصائيات

(24) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات 1998 ص 26.

أن حـــالات الـــزواج قـــد ارتفعـــت من 3,998 قبل عشرين سنة إلى 8,778 في عام 1995 أي بزيادة قدرها 120% وتتماشى هذه الزيادة في عدد حالات الزواج مع نسب النمو السكاني بشكل تقريبي[25].

كمـــا تشـــير الدراسات التي أجريت على كثير من مناطق العالم إلى وجود علاقة قوية بين التعليم وانخفاض الخصوبة، وذلـــك نتـــيجة لتأجـــيل المرأة زواجها رغبة في التعليم[26]، كما أشارت بعض الدراسات أن سن الزواج يرتفع بارتفاع التحصـــيل العلمي، وأن أكثر من 70% من النساء الحاصلات على شهادة ثانوية أو أعلى تزوجن في سن العشرين أو أكـــبر[27]، ونظراً لشيوع ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع الفلسطيني فإن ذلك ساعد على ارتفاع نسبة الخصوبة الكلية فـــي الأراضـــي الفلســـطينية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الأول من هذا القرن. والجدول (8) يوضح معدلات الخصوبة الكلية المتوقعة في الأراضي الفلسطينية والضفة وقطاع غزة في الربع الأول من هذا القرن.

جدول 8: الخصوبة الكلية المتوقعة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (2005 – 2020)

السنة	الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية	الخصوبة في الضفة الغربية	معدل الخصوبة في قطاع غزة
2005	5.2	4.6	6.2
2010	4.6	4.1	5.6
2015	4.0	3.6	4.8
2020	3.5	3.1	4.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، ص 104-105-106.

شكل 11: معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2005-2020

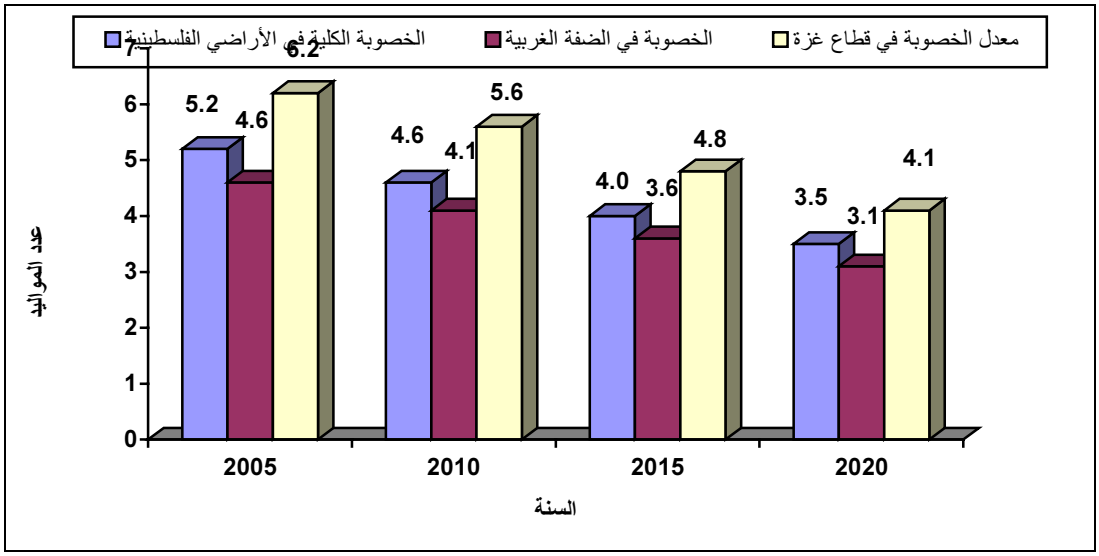

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025.

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع هذه المعدلات في قطاع غزة إذا ما قيست بمعدلات الدول المجاورة فإن ذلك يعود إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية ومنها ظاهرة الزواج المبكر، ورغبة الأسرة الفلسطينية في رفع أعداد

(25) مركز شئون المرأة – غزة، الزواج المبكر في قطاع غزة، مايو / أيار 2000 ص6 .

(26) UNESCO, world Education Report (expire) : UNESCO, 1995.P.S

(27) Laila ELHamamsiy, Early Marriage and Reproduction in two Egyptian village , UNFPA, 1994,P.20

أفراد الأسرة على اعتبار أنهم قوة أمام العائلات الأخرى، وإلى انتشار بعض الظواهر الاجتماعية التي تشجع على رفع أعداد أفراد الأسرة كعزوة وضمان اجتماعي للوالدين، وكذلك إلى العامل الديني الذي يدفع إلى زيادة أعداد الأسرة على اعتبار أن الرسول سيتباهى بهم يوم القيامة (فإني مباهي بكم يوم القيامة) الجدول رقم (9) يوضح العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب المؤهل العملي والجنس 1998.

جدول 9: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب المؤهل العلمي والجنس والمنطقة، 1998

المؤهل العلمي	الأراضي الفلسطينية		قطاع غزة		الضفة الغربية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ابتدائي فما دون	21.1	18.8	21.4	17.8	22.6	19.5
إعدادي	22.4	16.6	21.7	16.5	22.8	16.6
ثانوي	23.7	19.1	23.2	19.1	24.0	19.2
دبلوم متوسط	26.2	22.6	25.4	22.9	26.7	22.5
بكالوريوس	27.3	24.1	27.0	24.2	27.6	24.1

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية 1998 رام الله، يونيو 1999 ص 71.

شكل 12: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب المؤهل العلمي والجنس، 1998

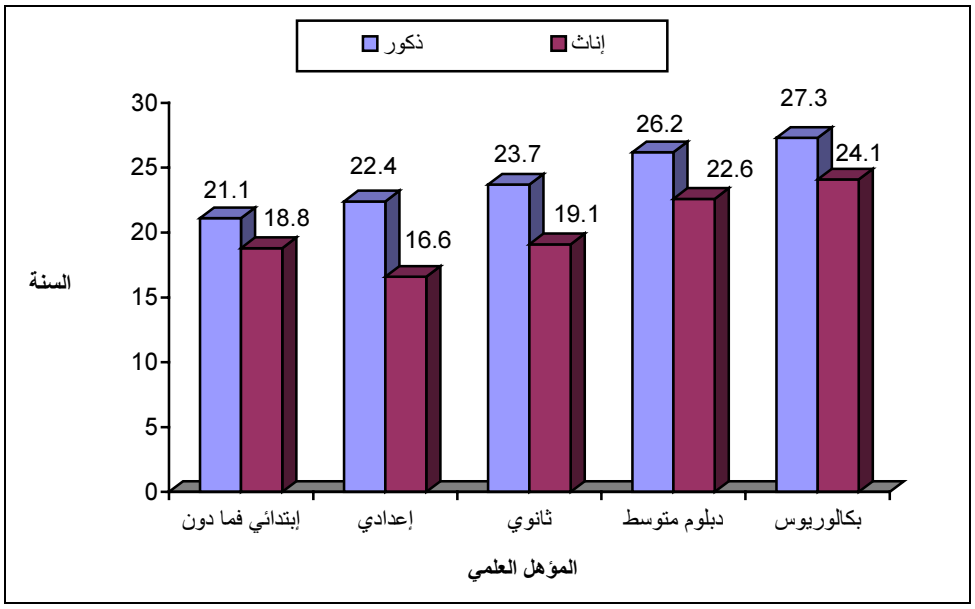

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية 1998 رام الله، يونيو 1999.

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة مباشرة وقوية بين المستوى التعليمي والعمر الوسيط عند الزواج الأول سواء كان في الأراضي الفلسطينية بشكل عام أو في الضفة الغربية أو قطاع غزة حيث يتضح أنه على مستوى الأراضي الفلسطينية كان الزواج الأول عند الذكور عند سن 21 وعند الإناث 18.8 وعندما ارتفع المستوى العلمي ليصل إلى المرحلة الإعدادية نرى أن سن الزواج أصبح 22.4 للذكور وعند الإناث 16.6، أما عند المرحلة الثانوية فإن سن الزواج عند الذكور أصبح 23.7 وعند الإناث 19.1، وعند الدبلوم المتوسط أصبح سن الزواج للذكور 26.2 وعند الإناث 22.6 أما عند المرحلة الجامعية (البكالوريوس) نرى أن سن الزواج عند الذكور 27.3 وعند الإناث 24.1 ويرجع انخفاض سن الزواج عند الإناث في المرحلة الجامعية هو زواج عدد من الفتيات أثناء التعليم الجامعي، وكما

يلاحـــظ من الجدول أن أدنى سن للزواج في المرحلة الابتدائية كان في قطاع غزة حيث بلغ 17.8 وفي الضفة الغربية 19.5 للإناث، ويلاحظ أيضاً ارتفاع سن الزواج عند الذكور في الضفة الغربية وبشكل بسيط كما هو في قطاع غزة.

فالـــبلدان العربـــية تشهد، اختلافات من حيث معدلات النمو السكاني، البطالة، التحضر، دخل الفرد، كذلك تشهد بلدان المنطقة عوامل مشتركة ثقافية، اجتماعية، لغوية وديموغرافية. ويمكن اعتبار هذه الاختلافات والعوامل المشتركة أسبابا وترديات في الوقت عينه، تتفاعل مع العوامل المؤثرة في الصحة الإنجابية، لا سيما لدى فئة الشباب. وتبرز أهمية هذا الـــتفاعل إذا مـــا أخذنـــا بعين الاعتبار حجم فئة الشباب في المنطقة العربية عامة والأراضي الفلسطينية خاصة، حيث حوالـــي ثلث السكان هم دون عمر الخمسة عشر عاما وما يقرب من نصف السكان في العمر (15–49) . لذلك، تشهد المنطقة عامة والأراضي الفلسطينية خاصة ارتفاعاً في نسبة الزواج المبكر الذي غالباً ما ينتج عنه حمل في عمر مبكر نســـبياً، ويؤثر على معدلات الخصوبة العمرية الخاصة، مما يؤثر سلباً على معدلات المرضى والوفيات بسبب الحمل والـــولادة، بالإضافة إلى العبء المادي المتزايد على العائلات. هذا علماً أن برامج التثقيف والتوعية والوقاية من جهة، والخدمـــات الصحية من جهة أخرى، والمتعلقة بالصحة الإنجابية، خاصة الأمور المتعلقة بفئة الشباب، لا تزال خجولة وغير كافية في معظم بلدان المنطقة والأراضي الفلسطينية خاصة .

فطالمـــا العلاقة بين التعليم والتغيرات الديموغرافية والاجتماعية هي علاقة ترابط، وهناك علاقة وثيقة ومركبة فيما بين التعلـــيم وســـن الـــزواج والخصوبة والوفيات والحراك الاجتماعي والأنشطة. فالتعليم عامل أساسي من عوامل التنمية المســـتدامة وهـــو في الوقت نفسه مكون من مكونات الرفاه الاجتماعي وعامل من عوامل تنميته. ويمكن القول أنه من الممكـــن اســـتخدام نشر التعليم كتشجيع الإناث للالتحاق في التعليم وخاصة في المراحل الجامعية لرفع سن الزواج عند الإنـــاث وبالتالـــي التأثـــير على مستوى النمو السكاني للحد من عملية النمو السكاني السريع في الأراضي الفلسطينية وخاصـــة في قطاع غزة، حيث أن تعليم المرأة عامل مؤثر في خصوبتها، إذ أن خصوبة المرأة تتناقص بمعدل مولود كلما ارتفع تحصيلها العلمي، فخصوبة النساء اللواتي تعليمهن أقل من ثانوي هي الأعلى 6.4 وخصوبة اللواتي تعليمهن أكثر من ثانوي هي الأقل 4.5 مولود لكل امرأة، ويعود ذلك إلى أن المرأة المتعلمة قد تكون أكثر قدرة على تحديد عدد الأبناء وأكثر قدرة على إقناع الآخرين بالعدد الذي تريده، كما أنها أكثر إطلاعاً ومعرفة بوسائل منع الحمل واستخدامها بالإضـــافة إلى أن تعليم المرأة غالباً يؤدي إلى تأخير سن الزواج وكذلك إلى إشراك المرأة بسوق العمل وهذه العوامل تســـاعد على خفض معدلات الخصوبة للمرأة الأكثر تعليماً[28]. فعندما تحصل الأمهات على تعليم أفضل فإن معدلات بقاء أطفالهن على قيد الحياة تنمو نحو الزيادة. وعليه ستختلف معدلات الخصوبة من محافظة إلى أخرى في الأراضي الفلسطينية والجدول رقم (10) يوضح معدلات الخصوبة التفصيلية والكلية حسب المحافظة في العام 1997.

[28] المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، مرجع سابق ص28

جدول 10: معدلات الخصوبة التفصيلية والكلية حسب المحافظة، 1997

العمر	الضفة الغربية								قطاع غزة	
	جنين	طولكرم وقلقيلية	نابلس	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الجليل	شمال قطاع غزة	جنوب ووسط قطاع غزة
19-15	112	107	95	87	111	103	97	151	137
24-20	249	274	256	299	250	264	298	357	324
29-25	241	279	250	268	183	275	327	342	352
34-30	218	212	214	277	144	161	319	247	333
39-35	131	166	123	155	94	142	204	228	235
44-40	62	88	65	39	6	45	96	117	129
49-45	-	-	-	6	4	4	25	8	3
الخصوبة الكلية	**5.06**	**6.63**	**5.1**	**5.41**	**3.95**	**4.97**	**6.83**	**7.29**	**7.56**

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة التقارير الأولية، رقم (10) 1997 جدول رقم 27 ص 62.

(-) لا تتوفر بيانات

من خلال الجدول السابق يتضح أن معدل الخصوبة الكلي يختلف من محافظة لأخرى فأعلى معدل للخصوبة الكلية في الأراضـــي الفلسطينية كان في جنوب ووسط قطاع غزة حيث بلغ هذا المعدل 7.56 مولود/للمرأة الواحدة في حين كان فـــي المرتبة الثانية على مستوى الأراضي الفلسطينية شمال قطاع غزة 7.29 مولود/للمرأة الواحدة، وفي المرتبة الثالثة محافظة الخليل 6.83 مولود/للمرأة الواحدة ثم في المرتبة الرابعة محافظتي طولكرم وقلقيلية 6.63 مولود/للمرأة ثم رام الله والبيرة في المرتبة الخامسة 5.4 مولود/للمرأة الواحدة، وقد كان أدنى معدل للخصوبة الكلية في محافظة القدس حيث بلـــغ هذا المعدل 3.95 مولود/للمرأة الواحدة. ويعود هذا الاختلاف إلى انتشار الريف الفلسطيني وبالتالي انتشار ظاهرة الزواج المبكر، بالإضافة إلى قلة خروج المرأة للعمل أو للتعليم وانتشار البعد العائلي والزواج المتعدد،بالإضافة إلى عدم تـــردد المـــرأة على عيادة الصحة الإنجابية وعدم قدرتها في اتخاذ القرار في استخدام وسائل منع الحمل نتيجة سيطرة العائلة على رأي الزوجة.

7.3.2 التركيب الاجتماعي (الحضر والريف والمخيمات)

سيشكل التمدين واحدا من أهم الاتجاهات الديموغرافية في القرن الحادي والعشرين. وسيتركز النمو السكاني المتوقع خلال الفترة 2000-2030 بأكمله تقريبا في مناطق العالم الحضرية[29] وسيكون النمو سريعا بشكل خاص في النطاقات الحضرية لأقل المناطق نموا، بحيث يبلغ معدله 2.3% سنويا خلال الفترة 2000- 2030 وفق فترة تضاعف مدتها 30 سنة. ومع أن المناطق الحضرية ستستوعب عددا متزايدا من سكان العالم، فإن نسبة قاطني التجمعات الحضرية البالغة الكبر لا تزال ضئيلة (في عام 2000، لم يقطن سوى 4.3% من سكان العالم في مدن ذات عشرة ملايين نسمة أو أكثر). وبالمقابل، تعد نسبة قاطني المدن الصغيرة من بين سكان العالم أعلى بكثير (في عام 2000 قدر أن 28.5% من سكان العالم يعيشون في مدن يقل سكانها عن المليون نسمة[30].

[29] United Nations (2000d). World urbanization prospects: the 1999 revision. Data tables and highlights. Working Paper, No. 161. Population Division of the Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat. New York.

[30] المصدر السابق

أن دراسة الخصائص الاجتماعية والتعليمية ذات أهمية كبيرة في دراسات السكان حيث تمكن هذه الدراسات الوقوف على الملامح الاجتماعية للسكان من حيث النمط العمراني (حضر – ريف) أو من حيث الحالة التعليمية، أو من حيث الحالة الزواجية حيث تمكن هذه الدراسات من الكشف عن العلاقة الترابطية بين الظواهر الاجتماعية فارتفاع نسبة التحضر يؤثر على انخفاض نسبة المواليد، ونسبة الوفيات، كما أن ارتفاع نسبة التعليم عند الإناث في مجتمع ما قد يؤثر على معدلات المواليد والخصوبة عند إناث تلك المجتمعات والأراضي الفلسطينية ثلاثة من الأنماط العمرانية والسكانية تتميز عن غيرها من الأماكن.

تتميز الأراضي الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بأنماط عمرانية سكانية مختلفة عن غيرها من باقي الدول فبالإضافة إلى وجود الحضر والريف ما زال النمط الثالث الذي خلفته القضية الفلسطينية جراء تشريد جزء كبير من الشعب الفلسطيني من قراهم ومدنهم واستمرار عيشهم في حالة من اللجوء إلى مخيمات قد أعدت لهم خصيصا من قبل هيئة الأمم المتحدة فقد أفرز هذا الحدث نمطاً سكانياً جديداً عرف بسكان المخيمات، ومن خلال المؤشرات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتعداد عام 1997، يتضح أن 53.1% من سكان الأراضي الفلسطينية هم من الحضر في حين مثل سكان الريف ما نسبته 30.9% من سكان الأراضي الفلسطينية ومثل سكان المخيمات 15.9% من إجمالي السكان. وأن 63.4% من سكان قطاع غزة هم من الحضر أما سكان الريف فكانوا 5.5% من إجمالي سكان القطاع في حين مثل سكان المخيمات ما نسبته 31.1% من إجمالي السكان في القطاع. وأن 46.6% من سكان الضفة الغربية هم من سكان الحضر في حين كانت نسبة سكان الريف 46.9% وأما سكان المخيمات 6.5% من إجمالي سكان الضفة الغربية. مما جدر بالذكر انه لا توجد مخيمات في كل من محافظات قلقيلية و سلفيت واقتصر سكان هاتين المحافظتين على الحضر والريف.

أن أعلى نسبة للسكان الحضر على مستوى محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة كانت في محافظة غزة حيث شكل السكان الحضر 81% في حين سكان الريف 1.8% والمخيمات 17.2% والمرتبة الثانية كانت لمحافظة خانيونس حين بلغت نسبة السكان الحضر 69.6% وسكان الريف 12.8% وسكان المخيمات 17.6% وفي المرتبة الثالثة محافظة الخليل 67% من سكانها هم من الحضر وفي المرتبة الرابعة محافظة شمال غزة حين بلغت نسبة سكان الحضر فيها 62.8% ثم محافظة قلقيلية في المرتبة الخامسة حين بلغ سكان الحضر في هذه المحافظة 60.7%.

أن أعلى نسبة لسكان الريف كانت في محافظة سلفيت حين بلغت نسبة سكان الريف 71.8% من إجمالي سكان المحافظة وفي المرتبة الثانية محافظة رام الله والبيرة 59.9% من إجمالي سكانها من سكان الريف وفي المرتبة الثالثة محافظة بيت لحم حين بلغت نسبة سكان المحافظة 57.6%، ثم محافظة جنين في المرتبة الرابعة حين بلغت نسبة سكان الريف 56.1% من إجمالي سكان المحافظة ثم محافظة طوباس في المرتبة الخامسة حين بلغ سكان الريف 54.6% من إجمالي سكان المحافظة وجاءت مدينة غزة في أدنى نسبة لسكان الريف هذه المحافظة حيث بلغت نسبة سكان الريف في هذه المحافظة 1.8%.

إن أعلى نسبة لسكان المخيمات كانت في محافظة دير البلح حين بلغت نسبة السكان اللاجئين 65.6% من إجمالي السكان في المحافظة وفي المرتبة الثانية محافظة رفح حين بلغت فيها نسبة السكان اللاجئين 49.2% من إجمالي سكان المحافظة ثم محافظة شمال غزة حيث بلغت نسبة سكان المخيمات في هذه المحافظة 33.6% من إجمالي سكان

المحافظة وجاءت أدنى نسبة لسكان المخيمات في محافظة الخليل حين بلغت نسبة سكان المخيمات ما يقرب من 2.8% من إجمالي سكان المحافظة.

يلاحظ من خلال الإحصائيات أن سكان الريف في محافظات الضفة الغربية يزيدون وبشكل كبير عما هو في محافظات قطاع غزة، في حين تمتاز محافظات قطاع غزة بارتفاع السكان الحضر بشكل أكبر عما هو في الضفة الغربية كما يلاحظ ارتفاع سكان المخيمات في قطاع غزة بشكل أكبر عما هو في الضفة الغربية، ولم يكن حال سكان الحضر والريف والمخيمات في سنوات الستينات والسبعينات كما هو عليه سنوات التسعينات فقد بلغ نسبة سكان الحضر في الضفة الغربية وفقاً لتعداد 1961 نحو 34.5% وبلغت نسبة سكان الريف نحو 63.7% ووفقاً لتعداد 1967 ازدادت نسبة سكان الحضر في الضفة الغربية إلى نحو 39% من إجمالي السكان وانخفضت نسبة سكان الريف والخيام المتفرقة إلى 61% من إجمالي السكان وتقدر نسبة سكان الحضر في الضفة الغربية في أوائل الثمانينات بحوالي 45% من إجمالي السكان بينما تقدر نسبة سكان الريف والخيام المتفرقة بحوالي 55% من إجمالي السكان وقدرت نسبة سكان الحضر حسب تعداد 1997 الذي أجرته السلطة الوطنية الفلسطينية أن نسبة سكان الحضر قد بلغت 46.6% من إجمالي السكان بينما قدر سكان الريف بـــ 46.9% وسكان المخيمات بـــ 6.5%([31]).

فقد يصاحب النمو السكاني السريع مع هجرة سكانية كثيفة بين المناطق، حيث اتخذت الهجرة الداخلية شكل النزوح من الريف نحو المدن في معظم الدول العربية بحثاً عن العمل والخدمات التعليمية والصحية والثقافية، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة التحضر في المنطقة العربية من 31% عام 1960 إلى 52% عام 1994 ثم إلى 56% عام 2000. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 66% عام 2015. وسجلت المناطق الحضرية معدل نمو لسكانها بلغ 4.2% في الفترة 1960-1997. وتشير بعض الدراسات إلى وجود اختلافات واضحة في هذا الشأن حيث بلغت نسبة التحضر عام 1998 إلى 98% في الكويت، و91% في كل من قطر والبحرين، و87% في لبنان، بينما انخفضت في اليمن إلى 25% وفي السودان إلى 27%، في حين نرى ارتفاع نسبة التحضر في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية بسبب قلة مساحة قطاع غزة مقارنة مع مساحة الضفة الغربية ومن المعلوم أن مثل هذا النمو الحضري السريع لا يخلو من مشاكل الاكتظاظ السكاني في المدن وما يرتبط بها من توسع عشوائي بالإضافة إلى التلوث وتردي البيئة وانتشار الأوبئة والضغوط على مصادر المياه وانتشار الفقر وغيرها من الإشكالات- كما هو حاصل في قطاع غزة من ضغط سكاني على جميع مكونات قطاع الخدمات، إن وجود مثل هذه الإشكاليات يتطلب وضع إستراتيجية لسياسة سكانية يتم من خلالها السيطرة والهيمنة على المشاكل التي قد تظهر نتيجة الزيادة السكانية السريعة أو الخلل في التوزيع السكاني.

8.3.2 النمو السكاني والاستراتيجية السكانية

الاستراتيجية السكانية تعرف بجملة التصورات والمرتكزات المبدئية الفكرية والثقافية والاجتماعية التي تتبع من قيم المجتمع ومعتقداته تجاه المشكلات السكانية بقصد وضع سياسات تستخلص منها برامج ومشاريع سكانية تستهدف معالجتها والحد من آثارها الضارة أو استنباط وسائل لمنع حدوثها، كما إن السياسة السكانية تهدف بشكل قاطع للتأثير في إحدى العوامل السكانية أو ثلاثتها من معدلات للخصوبة أو الوفيات أو الهجرة، ويمكن حصر الموجهات العامة للسياسة السكانية في:

[31] حسن عبد القادر صالح ، سكان فلسطين ، ديموغرافيا وجغرافيا ، دار الشروق، ص110-111

أ. عدم اتساق النمو الاقتصادي مع النمو السكاني.
ب. الخصائص السكانية المتدنية
ت. التوزيع السكاني غير المتوازن

إن إعـــداد الاستراتيجية القومية للسكان مشروط باعتراف أن هناك إشكاليات سكانية معايشة أو متوقعة محكومة بظرفية الإطـــار السياســـي والاقتصادي والاجتماعي والمرحلة الديموغرافية ودرجة التأقلم السلمي بين السكان والبيئة بمفهومها الواسع الذي يتضمن إطار الموارد الاقتصادية والطبيعية علماً بأن الاستراتيجية السكانية هي عملية حيوية متغيرة لازمة للتغيرات في الإطارات الظرفية الآنية منها والمستقبلية. ولما كانت ديناميكية السكان تعمل عبر زمن طويل لكنه متصل فلابـــد مـــن مراعاة عدم انقطاع البرامج السكانية لبلوغ أهداف كمية مرحلية مبنية على واقعية الموارد المتاحة وطنية وأجنبية.

وفـــي هـــذا الإطار لا يمكن النظر لعملية المتغيرات السكانية إلا في إطار مفهوم التنمية المستدامة التي تهدف لتحسين نوعية الحياة للسكان دون أن تعرض الأجيال المقبلة للخطر لتلبية حاجاتها من الوارد الذاتية. إذ أن العملية السكانية هي التـــي تولد حجم الأجيال المقبلة وخصائصها ومن ثم تمثل استراتيجية السكان القلب النابض لتنمية الموارد البشرية التي بدورها تمثل الطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

وضـــرورة وضـــع استراتيجية سكانية تكمن في أن هناك مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية تنجم عن النمو الســـكاني الســـريع وتوزيعه غير المتوازن جغرافيا وتدني خصائصه السكانية كما تنجم مشاكل سكانية من تنفيذ بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية علما بأنه ليس هنالك توقعا أحاديا لمسار المستقبل في العلاقة بين السكان والتنمية إلا أننا مواجهون بانعكاساتها ولذا لا بد من استراتيجية سكانية يكون هدفها إيجاد علاقة متوازنة بين النمو السكاني وتوزيعه والمـــوارد الاقتصادية والبيئية وتوزيعها ومن ثم انضباط تفاعلها بما يحقق كرامة الإنسان، وقد تم تحديد الأهداف العامة للسياسة السكانية فيما يلي:

أ. المواءمة بين النمو السكاني ونمو استغلال الموارد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية بما يحقق متطلبات التنمية المستدامة عن طريق ترشيد السلوكيات الديموغرافية وتفاعلها بعوامل النمو الأخرى.
ب. توازن التوزيع الجغرافي للسكان لتحقيق تفاعل أفضل بين الإنسان والموارد المتاحة، بما يحقق السلام والأمن والرفاه الاجتماعي .
ت. التعامل مع العوامل السكانية المتصلة بالفقر بغرض تضييق دائرة الفقر وتخفيف حدته.
ث. الحد من الممارسات السلبية للسلوك الخاص بعملية الإنجاب على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل.
ج. توفير الرعاية الصحية الأولية بالتركيز على صحة الأم والطفل.
ح. الارتقاء بنوعية وكيفية حياة الأسرة.
خ. إدماج العوامل السكانية في عملية التخطيط التنموي.
د. تعزيز وضع المرأة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.
ذ. الاهتمام بقضايا السكان والبيئة.
ر. إدخال مفاهيم التربية السكانية في المناهج التعليمية.
ز. أن تقوم البرامج والمشاريع السكانية على أسس متكاملة بالقضايا التي تمس حياة الناس المعيشية.

كما أن استراتيجية السكان لا بد وأن تهدف لتحسين نوعية الحياة عن طريق رفع الخصائص السكانية من تعليم وصحة ومعارف مهنية زائداً على أهمية تشخيص الفئات السكانية الضعيفة ريفية كانت أو وتجمعات سكانية تعيش على هوامش المـــدن ومـــن ثـــم العمـــل علـــى تخفيف حدة تراكمات إشكالاتهم ذات الصلة بدائرة الفقر وما ينتج عنها من سلوكيات ديموغرافـــية غير سوية، وفي إطار هذا المفهوم فإن الاستراتيجية السكانية تمثل مدخلاً حضارياً لإيجاد ضمانات كافية لدعـــم الســـلامة والاستقرار والتنمية بالسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون بين القطاعيـــن الحكومـــي والأهلـــي وبدعم من الهيئات العربية والدولية لتحقيق نهضة عمرانية وحضارية تستهدف إرساء مقومـــات التنمـــية الاجتماعية والاقتصادية المتواصلة والسعي لزيادة تمكين الإنسان من المشاركة في مجتمعه وصيانة حقوقه في إطار من العدل والديموقراطية، وكذلك وضع الإنسان في بيئة سليمة خالية من الأمراض والتلوث الناتجة عن الزيادة السكانية ، وكذلك تقوية الالتزام السياسي وتفعيلة نحو قضايا السكان والبيئة والعلاقة المتبادلة بينهما بكفالة إدماج العوامل السكانية والبيئية في عملية وضع السياسات وتخطيط البرامج في سياق التنمية المستدامة وذلك من خلال الآليات التالية:

1. كفالـــة إدمـــاج القضـــايا البيئية في كل الأنشطة السكانية المختلفة خاصة المتعلقة بالمرأة من خلال تشجيع البحث العلمي بالتنسيق مع مراكز البحوث والمنظمات الطوعية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة.
2. إدماج العوامل الديموغرافية في تقييم الآثار البيئية وغيرها من عمليات التخطيط وصنع القرار الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.
3. تجمـــيع وتنظيم المعلومات ذات الصلة بالسكان والبيئة المساعدة في وضع الأولويات مع الاهتمام بالتدريب لخلق كادر مؤهل وفاعل للقيام بمتابعة وتنسيق البرامج.
4. استخدام البيانات الديموغرافية واستخلاص المؤشرات اللازمة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد.
5. دعم المنظمات الطوعية العاملة في مجال السكان والبيئة.
6. التوعية بالقضايا البيئية والسكان بإقامة الندوات وورش العمل.
7. تغيـــير أنمـــاط الإنـــتاج والاستهلاك غير القابلة للإدامة عن طريق التدابير الاقتصادية والتشريعية والإدارية التي تهدف إلى تشجيع الاستخدام المستدام ومنع التدهور البيئي.
8. اعتـــبار البعد الاجتماعي والسكاني لإدارة البرامج البيئية ركيزة أساسية في عملية صياغة وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية وذلك بكفالة مشاركة المجتمعات.
9. دمج الأهداف البيئية العالمية في الاستراتيجيات والبرامج القومية ذات الصلة مثل اتفاقية التصحر لمؤتمر محاربة التصحر 1994م أو اتفاقيات التلوث البيئي
10. دعم البنية المؤسسية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمؤسسات تعمل في مجال السكان والبيئة.

الواقع الصحي

1.3 الواقع الصحي

إن دراسة المؤشرات الصحية تعتبر في أي مجتمع من القضايا الهامة جدا من أجل رصد التغير في مستويات المعيشة للفئات الاجتماعية وفرص الحصول على رعاية صحية في مجالاتها المختلفة، ففي العام 1997 تحقق تراجع في عدد المواليد في الأراضي الفلسطينية بنسبة 6.3% عن العام 1996، وقد كانت نسبة التراجع في عدد المواليد في الضفة الغربية (9.4%) أعلى من نسبة التراجع في قطاع غزة (2%). كما أظهرت بيانات وزارة الصحة الفلسطينية زيادة في نسبة الوفيات بين الرضع في العام 1997 عن العام 1996 قدرها 0.4 رضيعاً لكل ألف مولود حي، ففي الضفة الغربية ارتفع معدل وفيات الرضع من 10.2 رضيعاً لكل ألف مولود حي في العام 1996 إلى 12.4 رضيعا في العام 1997، في حين تراجع هذا المعدل في قطاع غزة من 22.6 رضيعاً لكل ألف مولود حي في عام 1996 إلى20.1 رضيعا في العام 1997. على صعيد الوفيات بين الأطفال، فقد ارتفع معدل الوفيات بين الأطفال في الأراضي الفلسطينية ليصل إلى 20.9 طفلاً لكل ألف مولود حي بعد أن كانت 19.9طفلاً في العام 1996.

وقد بلغت نسبة الأفراد المعاقين في الأراضي الفلسطينية، حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997، 1.7% من إجمالي السكان. وقد أظهرت النتائج أن الإعاقات الحركية (30.2%) هي الإعاقات الأعلى من بين مختلف الإعاقات، وأن الإعاقات الناتجة عن استخدام الأصابع هي الإعاقات الأدنى (3.5%).

وتجدر الإشارة، إلى انه تحقق في العام 1997 ارتفاع ملحوظ على نسبة الولادات في المستشفيات في الأراضي الفلسطينية، وتحقق تراجع في نسبة الولادات بواسطة القابلات، حيث أن نسبة الولادة في المستشفيات في الأراضي الفلسطينية ارتفعت في العام 1997 لتصل إلى 71% في حين كانت 66.5% في العام 1996 كما أظهرت البيانات تدني معدل الأطباء لمجمل السكان، حيث أن معدل عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان 103 أطباء في العام 1997.

2.3 الوضع الصحي، السلوك الصحي والخدمات الصحية

فمن خلال النتائج الأساسية للمسح الصحي الديمغرافي، 2004 فقد أشارت نتائج المسح إلى أن 71.0% من النساء في العمر 15–54 سنة اعتبرن أن صحتهن تتراوح ما بين جيدة جدا وممتازة، و22.5% اعتبرن أن صحتهن متوسطة، فيما اعتبرت 6.5% أن صحتهن مقبولة إلى سيئة جداً. وبينت النتائج أن نسبة النساء اللواتي يعتبرن أن صحتهن جيدة جدا إلى ممتازة تقل بارتفاع العمر، حيث بلغت هذه النسبة بين النساء اللواتي تقل أعمارهن عن 30 سنة 83.2% مقابل 62.8% بين النساء في العمر 30–39 سنة و46.4% في العمر 40.45 سنة. في حين أن نسبة النساء اللواتي اعتبرن أن صحتهن مقبولة إلى سيئة جدا تزداد مع تقدم العمر، حيث بلغت هذه النسبة 3.2% للنساء اللواتي تقل أعمارهن عن 30 سنة، مقابل 7.5% و14.8% بين النساء في العمر 30–39 و40–54 سنة على التوالي. (لا يتوفر بيانات عن العام 2000).

أفاد 2.2% من الأفراد أنهم يعانون من السكري وفقا لتشخيص طبي، مقابل 2.0% عام 2000، 3.0% يعانون من ضغط الدم، و1.2% يعانون من أمراض القلب، فيما بينت النتائج أن 0.1% من الأفراد يعانون من السرطان، وأن

0.7% يعانون من القرحة، و0.8% يعانون من الأزمة (الربو) في الأراضي الفلسطينية، مقابل 2.4% و1.2% و0.1% و0.8% و0.7% عام 2000 على التوالي. وبينت نتائج المسح الحالي أن نسبة الإصابة بالسكري تزداد مع العمر، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة 0.1%، مقابل 11.1% و21.1% للأفراد في العمر 40–64 سنة و65 فأكثر على التوالي. وفيما يتعلق بضغط الدم بينت النتائج أن نسبة الإصابة تزداد مع العمر، حيث لم تسجل أي حالة بين الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، في حين بلغت هذه النسبة 13.7% و33.7% بين الأفراد 40–64 سنة و65 فأكثر على التوالي.

كما أشارت النتائج إلى أن نسبة الأفراد 10 سنوات فأكثر المدخنين بلغت 18.0% في الأراضي الفلسطينية، فيما بلغت هذه النسبة بين الأفراد 18 سنة فاكثر 25.6% في الأراضي الفلسطينية، بواقع 47.9% بين الأفراد الذكور و2.8% بين الإناث، مقابل 26.0% (48.5% للذكور و4.3% للإناث) عام 2000 على التوالي. وبينت نتائج المسح أن نسبة الأفراد المدخنين والذين تقل أعمارهم عن 18 سنة قد بلغت 2.1%، بواقع 4.0% بين الذكور و0.2% بين الإناث، بالمقابل بلغت هذه النسبة 4.3% (8.4% للذكور و0.7% للإناث) وذلك في العام 2000 [31].

وقد بلغت نسبة الأسر التي تستهلك الملح المؤيدن في الأراضي الفلسطينية 65.3%، بواقع 56.5% في الضفة الغربية و82.7% في قطاع غزة، مقابل 37.4% و47.3% و16.6% عام 2000 على التوالي، بزيادة مقدارها 74.6% عن عام 2000 وذلك على مستوى الأراضي الفلسطينية.

كما أظهرت النتائج أن 76.2% من الأفراد لديهم تأمين صحي وقت تنفيذ المسح (66.1% في الضفة الغربية و93.8% في قطاع غزة). 51.7% تأمينهم يتبع لوزارة الصحة و33.3% تأمين وكالة و1.7% تأمين خاص و4.1% تأمين عسكري و6.1% تأمين إسرائيلي. في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم تأمين صحي 60.4% (54.7% في الضفة الغربية و75.6% في قطاع غزة) وذلك في العام 2000، وقد ارتفعت نسبة المؤمنين صحياً بمقدار 26.2% على مستوى الأراضي الفلسطينية.

3.3 صحة الأم والطفل

أشارت نتائج المسوح الاجتماعية التي أجريت في أغلب الأقطار العربية أن معدل عدد الأطفال للنساء الأميات كان بين (5–6)، أما النساء الحاصلات على الشهادة الثانوية فقد كان عدد الأطفال لديهن يتراوح بين (3 –4) أطفال. أما حملة الشهادات الجامعية فكان عدد أطفالهن يقدر بين (2– 2.5) وأن العلاقة بين التعليم وحجم الأسرة هي علاقة ثابتة أكدتها الأرقام ونتاج المسوح في مختلف الأقطار العربية.

كما ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن التعليم وارتفاع مستوى الوعي الفكري والثقافي والصحي يؤثر على عدد الأطفال التي تنجبهم المرأة. فمن المؤكد أن المرأة المثقفة لديها معلومات صحية أكثر عن الوقاية والمعالجة والغذاء، كما أنها أكثر قدرة على استعمال التقنيات والإجراءات الحديثة المساعدة على تنظيم الإنجاب. كما ثبت أن تخوف الأمهات من وفيات الأطفال يعتبر من أهم الأسباب التي تجعل الأمهات ينجبن أعداداً من الأطفال أكبر من الحد الذي يرغبن به تحسباً لاحتمالات وفيات الرضع والأطفال فقد تبين لهم أن الأمهات كن ينجبن من (8 – 10) أطفال لكي يبقى لهن (5 أو 6) أطفال، أما الأم المثقفة والواعية صحياً فلم تعد بحاجة إلى زيادة عدد الأطفال للحصول على العدد المقبول

(31) مثل الأفراد 12–17 سنة.

فهي تقدر تماماً وبموقف واعٍ حجم الأسرة المرغوب به والملائم لإمكاناتها الصحية والمادية. فتشير الإحصائيات المنشورة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة النساء اللواتي لديهن الرغبة في إيقاف الإنجاب بلغت 51.7% في الأراضي الفلسطينية، بواقع 53.4% في الضفة الغربية و48.7% في قطاع غزة، مقابل 52.4% و54.6% و48.4% عام 2004 على التوالي، بانخفاض مقداره 1.3% عن عام 2000 وذلك على مستوى الأراضي الفلسطينية. أما بالنسبة للاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة، فأوضحت النتائج أن نسبة النساء (15–49) سنة المتزوجات حالياً ويستخدمن حالياً أي وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة بلغت 47.9% في الأراضي الفلسطينية، مقابل 51.4% في عام 2000، بانخفاض مقداره 6.8%.

كما بلغت نسبة المواليد (آخر مولودين) في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح وتلقت أمهاتهم رعاية صحية أثناء الحمل 96.5%، في حين بلغت نسبتهم 95.6% في عام 2000، بارتفاع مقداره 0.9%.

كما أشارت النتائج إلى أن 20.1% من المواليد (آخر مولودين) خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح في الأراضي الفلسطينية تعرضت أمهاتهم لصداع حاد، و24.4% لالتهابات في المسالك البولية و17.9% تعرضت أمهاتهم لورم في الوجه أو الجسم، و13.9% تعرضت أمهاتهم لالتهابات في الجهاز التناسلي.

وفيما يتعلق بمكان الولادة، أظهرت النتائج أن 96.3% من الولادات في الأراضي الفلسطينية تمت في مؤسسات صحية، مقابل 94.8% عام 2000، بزيادة مقدارها 1.6%.

وحول طبيعة الولادة في الأراضي الفلسطينية، بينت النتائج أن 71.5% من الولادات التي تمت خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح (آخر ولادتين) قد تمت بصورة طبيعية، و12.4% تمت بواسطة العمليات القيصرية، مقارنة بما نسبته 71.2% و8.8% عام 2000 على التوالي.

بلغ متوسط عدد الأطفال المنجبين أحياء 4.5 مولود في الأراضي الفلسطينية، بواقع 4.3 مولود في الضفة الغربية و4.9 مولود في قطاع غزة، في حين بلغ هذا المتوسط 4.6 مولود في الأراضي الفلسطينية عام 2000، بانخفاض مقداره 2.2%. كما بينت النتائج أن 34.6% من النساء اللواتي سبق لهن الإنجاب خلال السنة السابقة للمسح في الأراضي الفلسطينية قد تلقين مطعوم التيتانوس خلال حملهن الأخير، مقابل 27.5% في العام 2000، بزيادة مقدارها 25.8%.

أما نسبة المواليد (آخر مولودين) التي تمت في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الثلاثة السابقة للمسح وراجعت أمهاتهم طبيب مختص للكشف عليها خلال الأسابيع الستة بعد الولادة فقد بلغت 19.5% مقابل 20.1% عام 2000، في حين راجعت 7.3% طبيب عام مقابل 3.3% عام 2000، و6.5% قمن بمراجعة ممرضة وقابلة مقابل 2.8% عام 2000، فيما راجعت 0.7% داية مقابل 0.1% عام 2000.

فيما يتعلق بانتشار الرضاعة الطبيعية في الأراضي الفلسطينية، فقد أوضحت النتائج أن 95.6% من الأطفال الذين ولدوا خلال السنوات الثلاثة السابقة للمسح قد رضعوا رضاعة طبيعية، مقابل 96.8% عام 2000، وأن معدل الاستمرار في الرضاعة الطبيعية بلغ 65.8%، مقابل 68.8% عام 2000. وبينت النتائج أن متوسط فترة الرضاعة الطبيعية بلغ 9.9 شهرا مقابل 11.1 شهرا عام 2000. وأوضحت النتائج أن نسبة الأطفال (0–6) شهور والذين رضعوا رضاعة طبيعية مطلقة بلغت 25.4%، بواقع 26.8% في الضفة الغربية و23.5% في قطاع غزة عام 2000،

مقابل 16.7% و17.9% و14.5% على التوالي خلال الأعوام الثلاثة التي سبقت المسح. ويعود ذلك إلى تأثير برامج صحة الأمومة المنتشرة في جميع مراكز الصحة الأولية ومراكز صحة وكالة الغوث والتي تشجع على الرضاعة الطبيعية،وكذلك إلى الواقع الاقتصادي المتدهور والذي تدفع بالكثير من الأمهات إلى الرضاعة الطبيعية بدل من استخدام الحليب المصنع والذي يعتبر أسعاره مرتفعة.

وأشارت النتائج إلى أن 61.8% من الأطفال الذين ولدوا خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح تلقوا فيتامين أ/د في الأراضي الفلسطينية، بواقع 72.8% في الضفة الغربية و47.9% في قطاع غزة، مقابل 50.4% و57.9% و37.0% عام 2000 على التوالي، بزيادة مقدارها 22.6% عن عام 2000 وذلك على مستوى الأراضي الفلسطينية.

أشارت البيانات إلى أن 98.1% من الأطفال (12–23 شهرا) الذين تم الإطلاع على بطاقاتهم، تلقوا مطعوم الشلل (الجرعة الثالثة) وأن 97.9% قد تلقوا مطعوم الثلاثي (الجرعة الثالثة) وأن 95.3% قد تلقوا مطعوم الحصبة، في حين بلغت هذه النسب على التوالي، 96.8% 88.5% و92.9% عام 2000. وأشارت النتائج إلى أن نسبة الأطفال (18–59) شهراً الذين تلقوا جميع المطاعيم بلغت 77.8% في الأراضي الفلسطينية، بواقع 83.1% في الضفة الغربية و68.1% في قطاع غزة، مقابل 69.9% و72.1% و65.7% عام 2000 على التوالي.

وفيما يخص انتشار سوء التغذية، أشارت النتائج إلى أن نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من قصر القامة بلغت 9.4% في الأراضي الفلسطينية، في حين كانت نسبتهم 7.5% عام 2000، أما الذين يعانون من نقص في الوزن فقد بلغت نسبتهم 4.0%، مقابل 2.5% عام 2000، كما بلغت نسبة الذين يعانون من الهزال لنفس الفئة العمرية من الأطفال 1.9%، مقابل 1.4% عام 2000، بارتفاع مقداره 25.3% و60.6% و35.7% على التوالي.

4.3 المؤشرات الصحية

يؤثر التزايد السكاني السريع على صحة السكان بطرق مختلفة لأنه يتسبب في طلب متزايد على قطاعات الخدمات الصحية جميعها، حتى لو بقي مستوى هذه الخدمات الصحية على حالة، من هنا على الدول والحكومات المختلفة أن تسارع في التوسع في إقامة المرافق الصحية وزيادة أعداد العاملين المدربين في مجال الرعاية الصحية لتلبية الاحتياجات الصحية المترتبة على التزايد السكاني والذي يعتبر في الأراضي الفلسطينية من أعلى النسب في العالم، وإذا استمرت معدلات النمو السكاني الحالية فإنه يلزم الاستعداد الكافي من السلطة الوطنية الفلسطينية الاستعداد إلى مضاعفة عدد الأطباء وفئات التمريض ومساعديهم ومضاعفة عدد الصيادلة وأطباء الأسنان ومضاعفة عدد الأسرة بالمستشفيات وإنشاء مستشفيات جديدة والتوسع في ما هو قائم وما يتطلبه هذا من اعتمادات إضافية في موازنة الدولة في مجال تقديم الرعاية الصحية.والجدول رقم (11) يوضح التوجهات في إجمالي عدد الأسرة (1994– 1998) حسب المنطقة.

جدول 11: عدد الأسرة (1994-1998) حسب المنطقة

المنطقة	1994 سرير	1996 سرير	1999 سرير	نسمة/سرير 1999	سرير لكل 1000 نسمة
جنين	65	65	96	2,034	0.49
طولكرم	76	76	89	1,449	0.68
قلقيلية	20	38	38	1,822	0.54
نابلس	366	371	360	698	1.43
رام الله	196	196	242	848	1.17
أريحا	50	50	55	572	1.74
بيت لحم	271	208	244	541	1.84
الخليل	190	255	339	1,151	0.86
سلفيت	-	-	-	-	-
مستشفى الأمراض النفسية	320	320	320	-	-
مركز تأهيل المعاقين	89	73	67	-	-
المجموع	**1,643**	**1,652**	**1,850**	**978**	**0.97**
مدينة غزة والشمال	696	696	804	670	0.67
رفح والمنطقة الوسطى	-	-	230	1,152	1.15
خان يونس	229	229	363	541	0.54
مستشفى الأمراض النفسية	41	41	39	-	-
المجموع	**966**	**966**	**1,436**	**697**	**0.69**
القدس	590	612	525	617	1.6
المجموع في فلسطين	**3,158**	**3,189**	**3,811**	**472**	**2.1**

Palestinian National Authority, Ministry of Healthy National Strategic Health plan, 1999- 2003, Palestine

(-) لا تتوفر بيانات

النسب من حساب الباحث بناء على :

نسمة / سرير = عدد السكان في المنطقة / عدد الأسرة

سرير لكل 1000 نسمة = عدد الأسرة / عدد السكان

مـــن خلال الجدول السابق يتضح أن عدد الأسرة في فلسطين قد ارتفع من 3,158 سرير في العام 1994 إلى 3,189 ســـرير في العام 1996، وذلك بزيادة قدرها 1% في حين ارتفع عدد الأسرة في العام 1999 إلى 3,811 سرير وذلك بزيادة قدرها 19.5% عما كان عليه عدد الأسرة في العام 1996.

فكـــان نصيب الضفة الغربية 1,643 سرير في العام 1994 ليرتفع هذا العدد إلى 1,652 سرير في العام 1996 ثم إلى 1,850 سرير في العام 1999 وذلك بزيادة قدرها 12.5% من العام 1994 إلى 1999.

أمـــا في قطاع غزة فقد بلغ عدد الأسرة 966 سرير في العام 1994 ولم يرتفع عدد الأسرة هذه حتى العام 1996. أما فـــي القـــدس فقد ارتفع عدد الأسرة من 590 سرير في العام 1994 إلى 612 سرير في العام 1996 ثم انخفض عدد الأسرة إلى 525 في العام 1999.

ومـــن خلال الجدول يلاحظ أنه لم يكن هناك ارتفاع في أعداد الأسرة في الفترة ما بين العام 1994 وهو نهاية إشراف الإدارة الإســـرائيلية على قطاع الصحة حتى العام 1996، بداية إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية حيث لم يكن بإمكان السلطة الوطنية تخصيص ميزانيات خاصة، ولكن لوحظ ارتفاع عدد الأسرة في العام 1999 وهو العام الرابع لإشراف الســـلطة الوطنـــية الفلسطينية على قطاع الصحة كما يتضح من الجدول أن أكبر عدد للأسرة في العام 1999 كان في مدينة غزة حيث بلغ عدد الأسرة 804 سرير وذلك بنصيب كل 670 نسمة/سرير.

بلغت أعلى كثافة سكانية مقارنة مع الأسرة في جنين حيث بلغ 2,034 نسمة/سرير في كانت قلقيلية في المرتبة الثانية ثم طولكرم حيث كانت فيها نسبة الكثافة السكانية بالنسبة لعدد الأسرة 1,449 نسمة/سرير وأن أدنى كثافة كانت في كل من خـــان يونس وبيت لحم حيث بلغت الكثافة 540 نسمة/سرير وكانت نسبة الكثافة في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة حيث بلغت الكثافة في الضفة الغربية 978 نسمة/سرير و 472 نسمة/سرير.

5.3 معدل أشغال الأسرة ومدة الإقامة

فـــي قطاع غزة تتفاوت أسرة المستشفيات ومدة الإقامة بين المستشفيات إذا تراوح معدل الأشغال في عام 1998 حوالي 90%، وتـــراوح معدل الإقامة للعام ذاته بين 1–4.9 يوماً، بينما بلغ متوسط مدة الإقامة في مستشفى الأمراض النفسية 17.5 يومـــاً.وتوجد نسبة 55% من أسرة المستشفيات في فلسطين في المستشفيات الحكومية (1,885 من أصل 3,385 في الضفة الغربية وقطاع غزة) بينما تغطي المنظمات الأهلية 39% من مجموع الأسرة (1,331 من أصل 3,385) بمـــا في ذلك أسرة مستشفى قلقيلية (38 سريراً) أما القطاع الخاص فيغطي نسبة 6% (263 من أصل 3,385) بينما يـــبلغ عدد الأسرة في القدس 525 سريراً منها 493 في مستشفيات أهلية و32 في مستشفيات خاصة بالإضافة إلى 25 سريراً للتأهيل[32] ويتضح من الجدول رقم (12) توزيع الأسرة حسب اللواء والجهة المقدمة للخدمات في القدس وقطاع غزة والضفة الغربية.

([32]) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة، الخطة الاستراتيجية الصحية، 199، الرسالة والأهداف الوطنية، ص12

جدول 12: توزيع الأسرة حسب اللواء والجهة المقدمة للخدمات في قطاع غزة والضفة الغربية، 1999

المنطقة	أسرة حكومية	أسرة أهلية	أسرة خاصة	المجموع
جنين	86	10	-	96
طول كرم	67	12	10	89
قلقيلية	-	38	-	38
نابلس	238	122	-	360
رام الله	131	19	92	242
أريحا	55	-	-	55
بيت لحم	70	152	22	244
الخليل	142	142	55	339
سلفيت	-	-	-	-
المجموع	**789**	**495**	**179**	**1,463**
مدينة غزة والشمال	600	152	52	804
رفح والوسط	230	-	-	230
خان يونس	239	124	-	363
المجموع	**1,069**	**276**	**52**	**1,397**
القدس	-	493	32	525
المجموع	**1,858**	**1,264**	**263**	**3,385**

- Palestinian National Authority, Ministry of Health, National Strategic Health plan, Palestine.1999. p 167

(-) لا تتوفر بيانات

معدل الأشغال = المجموع الكلي للمرضى في لحظة القيام بالإحصاء (في منتصف الليل) × 100
الأسرة الفاعلة × 365

مـــن خـــلال الجدول السابق يتضح أن أكبر عدد للأسرة الحكومية كان من نصيب مدينة غزة والشمال حيث بلغ عددها 600 ســـرير ثم جاءت خان يونس لتمثل المرتبة الثانية حيث بلغ عدد الأسرة الحكومية 239 سرير، ثم مدينة نابلس في المرتبة الثالثة 328 سرير ثم رفح المرتبة الرابعة 230 سرير، ثم مدينة الخليل في المرتبة الخامسة 142 سرير.

أما من حيث الأسر الأهلية والتي تكون من خلال جمعيات أهلية غير حكومية (NGOS) حيث بلغ عدد هذه الأسرة في الضـــفة الغربية 495 سرير في قطاع غزة 276 سرير ومنطقة القدس 493 سرير حيث كانت مدينة القدس في المرتبة الأولى 493 سرير ثم كل من مدينة غزة والشمال وبيت لحم في المرتبة الثانية 152 سرير ثم مدينة الخليل في المرتبة الثالثة 142 سرير ثم مدينة نابلس في المرتبة الرابعة 122 سرير.

أما بالنسبة للأسرة الخاصة فأعلى عدد لها كان في مدينة رام الله حيث بلغ عددها 92 سرير ثم مدينة الخليل 55 سرير ثم مدينة غزة والشمال في المرتبة الثالثة 52 سرير ثم مدينة القدس في المرتبة الرابعة 32 سرير، وفي المرتبة الخامسة مدينة بيت لحم 22 سرير.

ويتضـــح مـــن خلال الجدول السابق أن نصيب الضفة الغربية من الأسرة الحكومية والأهلية أكبر بكثير عما هو عليه الحـــال في قطاع غزة حيث بلغ عدد الأسرة حوالي 988 سرير من إجمالي الأسرة الأهلية البالغ عددها 1,264 أي ما يقرب من 78.1% من إجمالي الأسرة الأهلية في الضفة الغربية وأن 21.9% في قطاع غزة.

وقــد بلغ عدد الأسرة الخاصة في الضفة الغربية 211 سرير من إجمالي الأسرة 263 سرير وذلك بنسبة 80.2% في الضفة الغربية و19.8% في قطاع غزة.

ومــن خلال عدد الأسرة السابق يتضح أن الازدحام الشديد للأسرة في المستشفيات الحكومية من أهم السمات التي تميز المستشفيات الحكومية في حين المستشفيات الأهلية تعمل دون طاقتها الاستيعابية بسبب ارتفاع الرسوم التي تتقاضها هذه المستشفيات من الأفراد الذين لا يحملون تأميناً صحياً والذين لا يسمح لهم بدون المستشفيات الحكومية بدون هذا التأمين.

- **تراجع الكفاية السريرية "عدد الأسرة "**

وفقاً لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد بلغ عدد الأسرة لعام 1998 في الضفة الغربية وقطاع غزة (3,183) سريراً، منها (1,941) في الضفة و(1,242) في قطاع غزة، بينما بلغ عددها في العام 1997 (3,227) سريرا، في الضفة (2,070) وفي غزة (1,157). ومن الواضح أن تراجع الكفاية السريرية يعود لعدم قيام وزارة الصحة بزيادة عدد الأسرة في المستشفيات بما يتناسب مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان. ويعزى أيضا تراجع عدد الأسرة في المستشفيات الخاصة لتراجع حجم التمويل المقدم لها. ويجدر التنويه أنه بعد أحداث انتفاضة الأقصى، تم فتح العديد من المستشفيات الخاصة مما أدى لزيــادة عدد الأسرة. إلا أن زيادة عدد الأسرة أو عدد الأطباء لا يمكن الاكتفاء بهما كمعايير لقياس جودة الخدمات الصحية.

أكد تقرير وزارة الصحة الفلسطينية على تراجع عدد المؤمنين صحياً لديها، خاصة فئتي التأمين الاختياري والجماعي. الذي يعبر بوضوح عن تراجع ثقة الجمهور بنوعية الخدمات الصحية وكفاءتها، وهذا يستدعي تطوير نوعية الخدمات الصحية المقدمة. وكذلك تكريس مستوى عال من المهنية، ودوراً رقابياً مشدداً من قبل وزارة الصحة لتأمين مستوى عال من الخدمة للجمهور. كما يجب النظر لصلاحية الأدوية وتوفرها وتوزيعها بين التجمعات السكانية.

وتتطلب هذه الأمور أيضا من الجهات المعنيــة، الاهتمام بحقوق المواطن الصحية وتحسين مستوى الخدمات وتقليص الفجوات الاجتماعية بين المواطنين. خاصة فرص الحصول على العلاج بشكل متكافئ، وبأقل تكلفة ممكنة، لاسيّما في ظل استمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. فهناك الكثير من أصناف العلاج التي لا تتوفر للمريض و يضطر إلى شرائها على نفقته الخاصة، رغم توفر التامين الصحي لديهم.

6.3 الموارد البشرية الصحية والتخصص

تعتــبر الموارد البشرية العاملة في مجال الصحة ذات أهمية كبيرة لأنها تعتبر هذه الموارد البشرية عن مدى علاقتها وملاءمــتها لعــدد السكان، هل هذه الطاقات البشرية المتوفرة كافية حسب المقياس التي يقاس من خلالها أم أنها غير كافية وتحتاج إلى تطوير وزيادة عددها.

- **معدل الأطباء بالنسبة إلى السكان**

بلغ معــدل الأطباء لكل مائــة ألــف من الســكان الفلســطينيين في العام 1998 (114.9) طبيباً. وبالمقارنة مع دول الجوار فان هذا المعدل يعتبر متدنيا، حيث كانت معدلاته للعــام 1997 في كل من إسرائيل ومصر ولبنــان علــى التــوالي (459)، (202)، (191) طبيباً لكل مائة ألف، ومقارنة مع المعدلات العالمية فهي تقترب منه، حيث تبلغ (112) طبيباً لكل مائة ألف، ولكنها تقل كثيراً عن معدلات الدول المتقدمة، التي يبلغ المعدل فيها (253) طبيبا لكل مائة ألف. إلا انه من الواجب التنويه بان معدل الأطباء لا يعتبر المعيار الوحيد عند المقارنة، خاصة في

الدول غير المتقدمة. فالتخصص والكفاءة وجودة الخدمات لابد من أخذها في الاعتبار والمبالغ التي تنفقها وزارة الصحة على العلاج في الخارج خير دليل على ذلك، بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى. والجدول رقم (13) يوضح توزيع الأطباء في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التخصص ونسبة الأطباء إلى السكان لعام 1998 وقد اعتمدت معايير حساب النسبة على الوضع المحلي والتصورات المستقبلية والمعايير المستخدمة في الدول المتقدمة والدول النامية المجاورة الأخرى.

جدول 13: توزيع الأطباء في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التخصص ونسبة الأطباء إلى السكان لعام 1998

التخصص	النسبة المستهدفة 1 : -------	الضفة الغربية	القدس	قطاع غزة	المجموع	النسب المتوفرة1:-----
أطباء عامين	1,297	913	153	444	1,510	1,862
باطنيين	30,000	47	6	41	94	29,913
أطفال	20,000	48	17	58	123	22,860
جلد	60,000	8	2	24	34	82,702
أنسجة مرضية	100,000	3	1	1	5	562,375
أشعة	60,000	14	5	10	34	82,702
طب نفسي	100,000	6	2	10	18	156,215
أعصاب	100,000	3	1	8	12	234,323
أمراض نفسية	100,000	7	1	10	18	156,215
روماتزم	300,000	1	0	2	3	937,292
جهاز هضمي	200,000	2	0	1	3	937,292
غدد صماء	250,000	4	0	5	9	312,430
قلب	250,000	10	0	18	28	100,424
أورام خبيثة	250,000	3	0	7	10	281,187
أمراض دم	250,000	4	0	1	5	562,375
صحة عامة	50,000	35	0	30	65	43,259
المجموع	**0**	**1,108**	**118**	**675**	**1,971**	**0**

(0) لا تتوفر بيانات

National Strategic health. op.cit.p.bo

النسب المتوفرة من حيث مقارنة عدد السكان مع الموارد البشرية، المقصود بالنسبة المستهدفة: العدد أو النسبة التي يجب أن تكون عند مقارنة عدد السكان بالموارد البشرية حسب المعايير الدولية تبلغ نسبة الأطباء العاملون في البلدان النامية: 1: 5000 بينما هي في البلدان المتقدمة 1: 500 يوجد في الضفة الغربية حوالي 410 مختصاً في الصحة العامة، يشكل الأطباء 35% فقط منهم.

من خلال الجدول السابق يتضح أن معظم النسب المتوفرة من حيث مقارنة عدد السكان مع الموارد البشرية المتوفرة تؤكد عدم وصول هذه النسبة إلى النسبة المطلوبة حسب ما هو موجود في الدول النامية بل تكاد بعض النسب أن تكون بعيدة جداً وتحتاج إلى طواقم كبيرة للوصول إلى النسبة المطلوبة ومن التخصصات التي وصلت إلى نسب مقبولة أو إلى أكثر مما هو مطلوب مثل المتخصصون في أمراض القلب فإن النسبة المطلوبة طبيب واحد لكل 250 ألف نسمة والمتوفر في المناطق الفلسطينية هو طبيب قلب لكل 100 ألف نسمة وكذلك الأطباء الباطنيين فقد وصلت النسبة تقريباً

إلى النسبة المطلوبة والمعمول بها في البلدان النامية حيث من المطلوب طبيب باطني لكل 30 ألف نسمة والمتوفر في الضفة الغربية وقطاع غزة هو طبيب واحد لكل 29.9 ألف نسمة.

وأكثر التخصصات ندرة وعدم ملائمة مع عدد السكان هو المتخصصين في أمراض الجهاز الهضمي والروماتزم وحيث مـــن المطلـــوب لأمـــراض الجهاز الهضمي طبيب واحد لكل 200 ألف نسمة، وطبيب واحد لكل 250 ألف نسمة في تخصيص الغدد الصماء في حين المتوفر في الضفة الغربية وقطاع غزة هو 937 ألف نسمة مقابل طبيب واحد لكل من المتخصصـــين، ويـــرجع ظهـــور هـــذا القصور في هذه التخصصات بسبب اعتماد الكثير من الأطباء العاملين والغير متخصصين.

7.3 الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والسياسة السكانية

وتعتـــبر الصـــحة الإنجابـــية أحد مكونات السياسة السكانية والتي تعني صحة كل فرد من أفراد المجتمع نساءً ورجالاً وأطفـــالاً، وتعنـــي بإنجـــاب أطفال أصحاء مرغوب فيهم واضعة في الاعتبار صحة الأجيال القادمة كما تعني الصحة الإنجابـــية أيضـــا بالعلاقـــات السليمة بين الجنسين واجتناب الأمراض المنقولة بما فيها الإيدز، والصحة الإنجابية تتأثر وتؤثـــر فـــي كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم والصحة ووضع المرأة في المجتمع وتفعيل دورها في العمـــل والتنمـــية والـــتغذية وتوفير الغذاء والدواء. فالخدمات الصحية تمثل العمود الفقرة للصحة الإنجابية حيث تهدف وزارة الصحة في تحسين الصحة ونقص معدلات الوفيات خاصة قطاع الأمهات والأطفال كقطاع أكثر تعرضا لمخاطر المـــرض والوفاة بسبب الحمل والولادة والنمو والتطور بالنسبة للطفل، أن تنظيم الأسرة يساعد في التباعد بين الولادات الذي يؤثر إيجابا على صحة الأم والطفل والعلاقة بين الأزواج مما يؤثر مباشرة على صحة الإنجاب، ومن أهم مكونات بـــرنامج الصحة الإنجابية والذي يعتبر صحة الأم والطفل من أهم أركانه والذي يهدف إلى خفض معدل مسببات وفيات الأم في سن 15–49 سنه والحفاظ على الطفل، ويكون ذلك من خلال البرامج والآليات التالية:

1. جمع المعلومات عن أمراض ووفيات الأمهات المتصلة بعملية الإنجاب بواسطة الجهات ذات الصلة.
2. التركـــيز على دور الخدمات الصحية وتأثيرها على وعي وإدراك النساء فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وذلك حول كيفية تأثير نوعية وعي وسلوك مقدمي خدمات الرعاية الصحية على إدراك النساء.
3. تكوين لجنة متعددة التخصصات لتنسيق ومتابعة البحوث والدراسات في مجال الصحة الإنجابية.
4. ضرورة أخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية (خاصة المتعلقة بوضع المرأة في المجتمع) في الاعتبار فيما يتعلق بالسلوك الصحي وإمكانية مقدرة النساء على الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية.
5. العمـــل على تشجيع تفاعل مقدمي خدمات الرعاية الصحية بقضايا المجتمع وفي هذا الإطار يجب اعتبار الأطباء جزءاً لا يتجزأ من المجتمع وذلك لضمان وتقوية دورهم في رفع الوعي الصحي.
6. العمـــل على رفع الوعي فيما يتعلق بالأمراض والآثار الجانبية لها هذا بالإضافة إلى السلوك والممارسات المتعلقة بصحة الإنجاب.
7. العمـــل علـــى رفع الوعي وسط الرجال حول الأمراض المتعلقة بصحة الإنجاب والسائدة وسطهم وتأثيرها على النساء والعكس.
8. توجـــيه المـــنظمات الطوعـــية بأهمـــية القضايا، والمخاطر والاحتياجات المتعلقة بصحة الإنجاب وذلك لضمان مشاركتهم الكاملة والفاعلة في هذا الشأن.

9. الـــتعمق فـــي أبحاث الصحة الإنجابية مع تحديد مواضيع بحثية معينة في بعض المناطق مثل المخيمات أو القرى وإمكانـــية تطبـــيقها في مناطق أخرى وذلك لتقوية وزيادة المعرفة بتلك المناطق وتحديد أنماط واتجاهات الصحة الإنجابية للخروج بخطط وبرامج للمناطق الريفية والحضرية.
10. توفـــير خدمات الرعاية الصحية الأولية لأفراد المجتمع في أماكن تواجدهم وذلك بإنشاء وحدة لكل أربعة ألف من السكان وإنشاء مركز للأمومة والطفولة لكل عشرين ألف نسمة.أو حسب الميزانيات المتاحة
11. توفـــير خدمـــات تنظيم الأسرة والحث على تباعد الولادات وتوفير المعلومة الصحية الصحيحة في مجال استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
12. التثقيف الصحي للأمهات خلال فترة الحمل والولادة والنفاس.
13. رفع معدلات تعليم البنات وخاصة في المناطق المهمشة وأطراف المدن والقرى ، وتعميم التربية السكانية بمرحلتي الأساسي والثانوي.
14. العـــناية بالأمهـــات بعد الولادة مباشرة إذ اتضح أن أغلب وفيات الأمهات تحدث بعد الولادة وليست قبل أو أثناء الولادة.
15. تشجيع الزواج والولادة بعد سن 20 سنة للجنسين مع وضع أسس لمواصلة تعليم المتزوجات إذا رغبن في ذلك.

صحة الطفل ومن أهم أهداف هذا البرنامج :

1. خفض معدل مسببات وفيات الرضع (أقل من سنة)
2. خفض معدل مسببات وفيات الأطفال دون الخامسة
3. خفض نسبة سوء التغذية بين الأطفال في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في المجتمع الفلسطيني
4. تقليل أمراض سوء التغذية ومن ثم بإذن الله تقليل معدل الوفيات الناتجة عنها.
5. دعم الأجهزة الحكومية لمكافحة الإسهال وأمراض الجهاز التنفسي.
6. خفض معدل الإعاقة بين الأطفال.

ويمكن تحقيق الأهداف السابقة من خلال البرامج والآليات:

1. جمع المعلومات عن أمراض ووفيات الرضع والأطفال وعن حالات الإعاقة والتشرد بين الأطفال بواسطة الجهات المختصة.
2. رفع نسبة تطعيم الرضع والأطفال.
3. إقامة مراكز لرعاية الطفولة والأمومة بالمحافظات.
4. تأهيل الكوادر العاملة في هذا المجال.
5. وضع برنامج لسلامة البيئة المنزلية للأسرة، وبيئة المجتمعات المحلية.
6. توفير خدمات صحية ومعاهد فنية للمعاقين لمعالجتهم وتأهيلهم.
7. التشجيع على تباعد الولادات.
8. إطالة فترة الرضاعة.
9. بث برامج التوعية والتثقيف الصحي في مجال الأمومة والطفولة.
10. التثقيف بتجنب زواج الأقارب.
11. رفع معدلات تعليم البنات ومحو الأمية وتعميم التربية السكانية لمرحلتي الأساسي والثانوي العالي.

وجديـــر بالذكر أن تحسين صحة الأم والطفل وخفض معدل مسببات وفياتهم ينصب في تحقيق الحصول على مواطنين أصحاء قادرين على العمل وفي تحقيق رفع معدل توقع الحياة عند الولادة للجنسين وهو الهدف المتضمن للأهداف أعلاه كوســـائل لتحقيقها، ويمكن الوصول إلى مستوى عال لواقع صحة الأم والطفل من خلال الاهتمام ببرامج تنظيم الأسرة والتي تهدف إلى :

1. التركيز على حرية الأزواج في استخدام وسائل منع الحمل وتوفير الخيارات لهم.
2. توفير المعلومة الصحية الصحيحة في مجال وسائل تنظيم الأسرة وتوفير هذه الوسائل في كل المؤسسات الصحية التي بها كادر مدرب.
3. المباعدة بين الولادات كهدف أساسي لصحة ورعاية الأمومة والطفولة.

من جهة أخرى، يبدو من خلال مؤشرات الصحة الإنجابية عامة في المنطقة العربية وخاصة تلك المتعلقة بفئة الشباب والمراهقيـــن، أن المـــنطقة قد لا تتمكن من بلوغ الأهداف العالمية في الصحة الإنجابية في الوقت المحدد، إذا ما بقيت سرعة التقدم على ما هي عليه حالياً. وبالفعل، في حين يهدف المجتمع الدولي إلى تخفيض معدل الوفيات لدى الأمهات بنســـبة 75% خـــلال خمســـة وعشرين عاماً وذلك بتخفيض هذا المعدل 50% العام 2000، يليه تخفيض آخر بمعدل 50% العام 2015، ما تزال معظم البلدان العربية بعيدة عن تحقيق هذه المعدلات ، ويمكن تحقيق أهداف برنامج تنظيم الأسرة من خلال البرامج ولآليات التالية:

1. إنشاء جهاز التخطيط والإشراف على خدمات تنظيم الأسرة بوزارة الصحة.
2. التوسع في خدمات تنظيم الأسرة لتغطية أكبر عدد من السكان.
3. زيـــادة رفع الوعي وسط الأمهات بما لها من تأثير على صحة الأم والطفل وذلك عن طريق توفير رسالة إعلامية تثقيفية فعالة للحث على التباعد بين الولادات.
4. زيـــادة المشاركة الأهلية والتطوعية والقطاع الخاص في تعزيز خدمات التثقيف في مباعدة الولادات ورفع كفاءة استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
5. تعميم التربية السكانية لمرحلتي الأساس والثانوي والتركيز على أهمية التباعد بين الولادات.

6. الطبيــب والزائــرة الصــحية والمساعد الطبي المدرب ومساعدة الزائرة يناط بهم تقديم خدمات تنظيم الأسرة في المراكز الصحية بالسلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها المشورة.
7. القابلة تستخدم في توفير المعلومات الصحيحة عن وسائل تنظيم الأسرة والمساعدة في تقديم الوسائل الموضعية.
8. اللولب والحقنة تستعمل بعد الطفل الثالث لتفادي الآثار الجانبية وعدم استعمال الحبوب بعد سن 35سنة.
9. العمل على توعية النساء بالتنظيم الطبيعي للولادات.
10. إطالة فترة الرضاعة الطبيعية وذلك بتوعية الأمهات بأهميتها في تباعد الولادات و تحسين صحة الطفل.
11. دعم وترقية أداء جمعيات تنظيم الأسرة.

الفصل الرابع

التركيب الاقتصادي

التركيب الاقتصادي:

تعتــبر دراســة التركيب الاقتصادي لأي مجتمع من الدراسات المهمة للكشف عن قوة القوى البشرية ومساهمة الفئات العمــرية المخــتلفة في هذه القوة، فمن خلال دراسة التركيب الاقتصادي يمكن تحديد سلامة النشاط الاقتصادي وأهمية عناصــره وارتــباطها بظروف البيئة الجغرافية وكذلك يمكن الوقوف على نسب العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المــتعددة ومعــرفة مستويات التعطل عن العمل وتوزيعها حسب الفئات العمرية والنوعية والمهنية، كما أنه من خلال دراسة التركيب الاقتصادي يمكن تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل وذلك اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان.

وعلى وجه العموم نرى أن المجتمع ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما الأفراد الداخلون في القوة العاملة والأفراد الخارجون عن القوة العاملة فالأفراد الداخلون في القوة العاملة ((هم جميع الأفراد الذين يسهمون فعلاً بمجهودهم الجسماني أو العقلي في أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات سواء كانوا يعملون بأجر أو بدون أجر أو لحسابهم الخاص أو أصحاب أعمال، كما تشمل المتعطلون وهم القادرين على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدون العمل رغم رغبتهم فيه وبحثهم عنه. والأفراد الخارجون عن القوة العاملة ((هم الأفراد الذين يقومون بأعمال لا تسهم مباشرة في إنتاج السلع والخدمات، وتشمل هذه الفئة ربات البيوت والطلبة، كما يدخل في عدادها غير القادرين على العمل مثل العجزة الذين لا يمكنهم أداء عمل يسبب عاهة أو مرض مزمن كما يدخل في تعدادها الأطفال دون سن السادسة، والمحالون إلى التقاعد وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على الخامسة والستين طالما لا يمارسون عملاً مثمراً ([33]) وعلى الرغم من أن المفهوم الأساسي الذي يحدد النشاط الاقتصادي لا يختلف كثيراً من تعداد لآخر فإن السكان ذوي النشاط الاقتصادي يمكن تعريفهم على وجه العموم بأنهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات ويتضمن ذلك ليس فقط العاملين وقت إجراء التعداد.بل كذلك المتعطلين (أي القادرين على العمل والباحثين عنه) وإذا وجد فرد يسهم بطريقة أو بأخرى بمجهود إنتاجي للمجتمع فإنه يمكن تصنيفه ضمن الأشخاص ذو النشاط الاقتصادي وإلا أعتبر ضمن الأفراد المعولين ([34]). والجدول رقم (14) يوضح السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النوع والعلاقة بقوة العمل (10 سنوات فأكثر).

[33] UN, methods of analysis census data on economic activities of the population new york ,1968 .pp . 205

[34] الأمم المتحدة – العوامل الديموغرافية والقوة البشرية –التقرير الأول –الأنماط العمرية والنوعية للمساهمة في النشاط الاقتصادي (ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة –القاهرة –1967 ص6 .

جدول 14: السكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) حسب المنطقة والجنس والعلاقة بقوة العمل، 1999

العلاقة بقوة العمل	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مشتغل	302,167	39,492	341,659	140,681	12,017	152,698	442,848	51,509	494,357
متعطل سبق له العمل	34,488	4,031	38,519	23,810	985	24,795	58,298	5,016	63,314
متعطل لم يسبق له العمل	15,090	5,369	20,459	20,855	3,107	23,962	35,945	8,476	44,421
المجموع	**351,745**	**48,892**	**400,637**	**185,346**	**16,109**	**201,455**	**537,091**	**65,001**	**602,092**
طالب متفرغ للدراسة	152,725	140,635	293,364	109,321	93,647	202,968	262,046	234,286	96,332
متفرغة لأعمال البيت	-	296,116	296,116	-	177,923	177,923	-	474,039	474,039
عاجز عن العمل	20,686	18,098	38,784	13,939	9,996	23,935	34,625	28,094	62,719
لا يعمل ولا يبحث عن عمل	11,573	10,270	21,843	4,680	3,698	8,378	16,253	103,968	30,221
أخرى	3,561	9,332	12,893	2,192	6,922	9,114	5,753	16,254	22,007
المجموع	**188,545**	**474,455**	**663,000**	**13,132**	**292,186**	**422,318**	**318,677**	**766,641**	**1,085,318**
غير مبين	2,284	3,740	6,024	1,267	1,498	2,765	3,551	5,238	8,789
المجموع	**542,574**	**527,087**	**1,069,661**	**316,745**	**309,793**	**626,538**	**859,319**	**836,880**	**1,696,199**

الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية،مرجع سابق جدول رقم (24) ص 159+160

(-) لا تتوفر بيانات

1.4 على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق الفلسطينية

1.1.4 النشيطون اقتصادياً

من خلال الجدول السابق يتضح :

- أنه قد بلغ عدد النشيطين اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية 602,092 نسمة منهم 400,637 في الضفة الغربية و 201,455 في قطاع غزة وبذلك يكون 66.5% من مجموع النشيطون اقتصادياً هم في الضفة الغربية في حين بلغت نسبتهم في قطاع غزة 33.5%.
- شكل الذكور ما نسبته 89.2% من قوة النشيطين اقتصادياً في حين شكلت الإناث ما نسبته 10.8% من إجمالي النشيطين اقتصادياً، وفي الضفة الغربية كانت نسبة الذكور 58.4% من إجمالي النشيطين اقتصادياُ في الأراضي الفلسطينية في حين كانت نسبة الإناث 8.1% وفي قطاع غزة كان الذكور يشاركون بنسبة 30.8% من إجمالي النشيطين اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية في حين كانت نسبة الإناث 2.7% من إجمالي النشيطين اقتصادياً.
- أما على مستوى الضفة الغربية فقد شكل الذكور ما نسبته 87.8% من إجمالي النشيطين اقتصادياً في الضفة الغربية في حين شكلت الإناث ما نسبته 12.2% من إجمالي النشيطين اقتصادياً، وفي قطاع غزة شكل الذكور ما نسبته 92% من إجمالي النشيطين اقتصادياً في حين شكلت الإناث ما نسبته 8% من إجمالي النشيطين اقتصادياً

وتعطي هذه المؤشرات الاقتصادية ارتفاع مشاركة الإناث في الضفة الغربية في حين في قطاع غزة تنخفض نسبة الإناث لترتفع نسبة الذكور عما هو في الضفة الغربية.

- بلغت نسبة المشتغلون حقيقياً 82.1% من إجمالي النشيطون اقتصادياً في حين بلغ المتعطلون عن العمل وسبق لهم العمل 10.5% في حين كانت نسبة الذين لم يسبق لهم العمل7.1% من إجمالي النشيطون اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية.
- بلغت نسبة المشتغلون حقيقياً في الضفة الغربية 56.7% من إجمالي النشيطون اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية و69.1% من إجمالي المشتغلون في الأراضي الفلسطينية، وفي قطاع غزة شكل المشتغلون حقيقياً ما نسبته 25.4% من إجمالي النشيطون اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية و 30.9% من إجمالي المشتغلين في الأراضي الفلسطينية.
- بلغت نسبة المشتغلون حقيقياً في الضفة الغربية 85.3% من إجمالي النشيطون اقتصادياً في الضفة في حين بلغت نسبة المتعطلون عن العمل والذين سبق لهم العمل ما نسبته 6.6% في حين شكل الذين لم يسبق لهم العمل 5.1% من إجمالي النشيطون اقتصادياً في الضفة الغربية.
- في قطاع غزة بلغت نسبة المشتغلون حقيقياً 75.8% من إجمالي النشيطون اقتصادياً في القطاع، وبلغت نسبة المتعطلون عن العمل وسبق لهم العمل 12.3% من إجمالي النشيطون اقتصادياً في حين كانت نسبة الذين لم يسبق لهم العمل 11.9%.
- أما على مستوى النشيطون اقتصادياً في الضفة الغربية نرى أن 88.4% من إجمالي المشتغلون حقيقياً كانت لصالح الذكور في حين شكلت الإناث ما نسبته 11.6% من إجمالي المشتغلين في الضفة الغربية وكانت نسبة الذكور الذين سبق لهم العمل 89.5% في حين كانت نسبة الإناث 10.5% ممن سبق لهم العمل ولا يعملون الآن، في حين كانت نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل من الذكور 73.8% من إجمالي الذين لم يسبق لهم العمل في حين شكلت الإناث ما نسبته 26.2% من هؤلاء.
- على مستوى قطاع غزة شكل المشتغلون حقيقياً 25.3% من إجمالي النشيطون اقتصادياً في حين شكل المتعطلون وسبق لهم العمل 4.1% والذين لم يسبق لهم العمل 3.9% من إجمالي النشيطون اقتصادياً.
- لقد شكل المشتغلون حقيقياً ما نسبته 30.8% من إجمالي المشتغلون حقيقياً في الأراضي الفلسطينية في حين كان المتعطلون والذين سبق لهم العمل يمثلون 39.1% من إجمالي المتعطلون وسبق لهم العمل في الأراضي الفلسطينية في حين كان الذين لم يسبق لهم العمل 53.9% من إجمالي المتعطلون عن العمل ولم يسبق لهم العمل في الأراضي الفلسطينية.
- على مستوى قطاع غزة شكل الذكور ما نسبته 28.5% من إجمالي المشتغلون حقيقياً من إجمالي المشتغلون في الأراضي الفلسطينية في حين كانت نسبة الذكور 61.1% من إجمالي المشتغلين حقيقياً في الأراضي الفلسطينية في حين شكلت الإناث في الضفة الغربية ما نسبته 8% من إجمالي المشتغلين حقيقياً في الأراضي الفلسطينية وفي قطاع غزة 2.4%.

2.1.4 غير النشيطين اقتصادياً

- لقد شكل الطلاب (الذكور) ما نسبته 24.1% من إجمالي غير النشيطين اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية في الوقت الذي شكل الذكور في الضفة الغربية 14.1% من إجمالي غير النشيطين اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية وفي قطاع غزة كانت نسبتهم 10% من إجمالي غير النشيطين اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية.
- لقد شكل (الطلاب) الإناث ما نسبته 21.5% من إجمالي غير النشيطين اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية في الوقت الذي شكلت فيه الإناث في الضفة الغربية ما نسبته 12.9% من إجمالي غير النشيطين اقتصادياً وفي قطاع غزة شكلت الإناث 8.6% من إجمالي الغير نشيطين اقتصادياً.
- أما على مستوى الذكور في الضفة الغربية بالنسبة لجميع الطلاب في الأراضي الفلسطينيين فقد شكلوا ما نسبته 30.7% من إجمالي الطلاب في الأراضي الفلسطينية وفي قطاع غزة شكلوا ما نسبته 22.0%.
- وعلى مستوى الإناث في الضفة الغربية بالنسبة لجميع الطلاب في الأراضي الفلسطينية فقد شكلن ما نسبته 28.3% وفي قطاع غزة شكلن 18.9%.
- وعلى مستوى الطلاب (الذكور+ الإناث) في الأراضي الفلسطينية فقد شكلوا ما نسبته 59.1% في الضفة الغربية وفي قطاع غزة 40.9% من إجمالي الطلاب في الأراضي الفلسطينية والمصنفين ضمن غير النشيطين اقتصادياً وشكل الطلاب ما نسبته 45.7% من إجمالي الغير نشيطين اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية.
- وعن مستوى مشاركة ربات البيوت بالنسبة لجميع مئات غير النشيطين اقتصادياً فنراها تشكل ما نسبته 43.7% من إجمالي غير النشيطين اقتصادياً منهن 27.3% من الضفة الغربية و16.4% من قطاع غزة.
- وعلى مستوى ربات البيوت في الأراضي الفلسطينية نرى أن ما نسبته 27.9% من إجمالي السكان (10 سنوات فأكثر) تفرغن لأعمال المنزل، وأن ما نسبته 27.6% في الضفة الغربية و 28.4% من إجمالي السكان (10 سنوات فأكثر) في قطاع غزة ضمن غير النشيطون اقتصادياً.
- أما بالنسبة للعاجزين لأسباب خاصة نراهم يشكلون ما نسبته 5.8% من إجمالي جميع غير النشيطين اقتصادياً منهم 3.6% في الضفة الغربية و2.2% في قطاع غزة.
- شكلت الذكور ما نسبته 55.2% من إجمالي العاجزين في حين شكلت الإناث ما نسبته 44.8% من إجمالي العاجزين.
- شكّل الذكور في الضفة الغربية ما نسبته 33% من إجمالي العاجزين عن العمل في الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة شكلوا ما نسبته 22.2% من إجمالي العاجزين عن العمل في الأراضي الفلسطينية.
- شكّل الذكور في الضفة الغربية ما نسبته 53.3% من إجمالي العاجزين عن العمل على مستوى الضفة الغربية في حين شكلت الإناث ما نسبته 46.7% من إجمالي العاجزين عن العمل في الضفة وقطاع غزة وفي قطاع غزة شكل الذكور 58.2% من إجمالي العاجزين عن العمل على مستوى قطاع غزة في حين شكلت الإناث ما نسبته 41.8% من إجمالي العاجزين عن العمل في قطاع غزة.

1- على مستوى المحافظات

قد يكون هناك اختلافاً غير جوهرياً وكبيراً في التركيب الاقتصادي بين الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية وبين واقع هذا التركيب على مستوى المحافظة الواحدة في كل من الضفة وغزة وذلك نظراً للاختلاف غير الكبير في التركيب العمري أو النوعي بين المحافظات المختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن سهولة وصول سكان الضفة الغربية إلى الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية في عام 1948 وأقامت عليها

دولتهم المسماة إسرائيل أتاح لهم فرص عمل أكثر من أبناء قطاع غزة الذين يحاطوا بسلك شائك ومحكم لا يستطيع أي شخص النفاذ من خلاله إلا عن طريق المعابر الرئيسية والتي تطلب من خلاله القوات الإسرائيلية الحصول على تصاريح خاصة للعمل الأمر الذي قد لا يوجد على حدود الضفة الغربية مع أراضي 1948. ومن هنا كان لا بد من استعراض واقع التركيب الاقتصادي على مستوى المحافظات للوقوف عل درجة التباين والاختلاف بين المحافظات، والجدول رقم (15) يوضح واقع التركيب الاقتصادي على مستوى المحافظات وعلى مستوى الذكور والإناث.

جدول 15: التركيب الاقتصادي على مستوى محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة (السكان 10 سنوات فأكثر)، 1997

المحافظة	النشيطون بالنسبة للإجمالي %	غير النشيطين بالنسبة للإجمالي %
جنين	38.0	62.0
طولكرم	41.0	59.0
قلقيلية	37.6	62.4
نابلس	39.4	60.4
طوباس	38.8	61.2
سلفيت	39.3	60.7
أريحا	40.0	60.0
رام الله	36.1	63.9
القدس	36.2	63.8
بيت لحم	39.1	60.9
الخليل	34.8	65.2
شمال غزة	31.5	68.5
غزة	33.8	66.2
دير البلح	31.5	68.5
خان يونس	31.3	68.7
رفح	31.5	68.5
المجموع	**35.7**	**64.3**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية،مرجع سابق جدول رقم (24) ص 159+160
النسب من عمل الباحث.

شكل 13: التركيب الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997

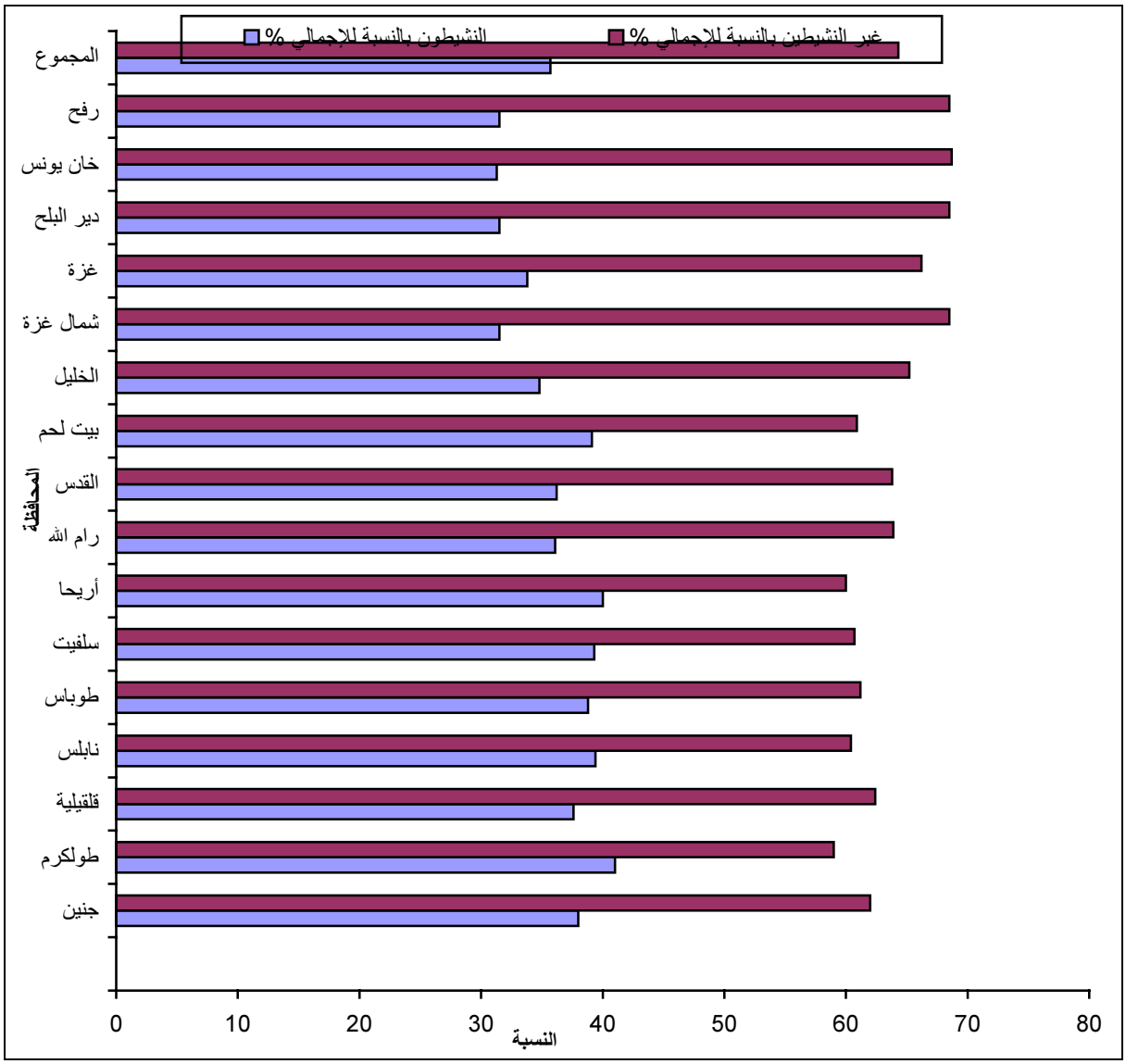

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية،مرجع سابق.

من خلال الجدول السابق يتضح أن :-

- بلغت نسبة النشيطين اقتصادياً في محافظة طولكرم 41% من إجمالي (السكان 10 فأكثر) وهي بذلك تكون أعلى محافظة في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث النشيطين اقتصادياً.
- بلغت أدنى نسبة للنشيطين اقتصادياً في محافظة خان يونس فقد وصلت هذه النسبة إلى 31.3% من إجمالي (السكان 10 فأكثر) في حين بلغت نسبة الغير نشيطين اقتصادياً 68.7% من إجمالي السكان 10 سنوات فأكثر.
- لوحظ ارتفاع السكان النشيطين اقتصادياً في الضفة الغربية أكثر منه في قطاع غزة حيث تراوحت نسبة النشيطين اقتصادياً في الضفة الغربية بين 34.8% - 41% من إجمالي السكان في حين بلغت هذه النسبة ما بين 31.3% - 33.8% في قطاع غزة ويعود ذلك إلى سبب رئيسي وهو ارتفاع أعداد المواليد وصغار السن في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية مما أدى ارتفاع نسبة غير النشيطين اقتصادياً على حساب النشيطين اقتصادياً.

- جاءت محافظة أريحا في المرتبة الثانية من حيث نسبة النشيطين اقتصادياً حيث بلغت نسبتهم 40% من إجمالي السكان 10 سنوات فأكثر في حين بلغت نسبة الغير نشيطين اقتصادياً 60%.
- لوحظ عدم وجود فوارق كثيرة في محافظات قطاع غزة في نسبة النشيطين اقتصادياً فقد بقيت نسبتهم ما بين 31-33.8% من إجمالي السكان 10 سنوات فأكثر.

2.4 الإعالة والفقر

يعتبر دراسة الإعالة من المحاور المهمة عند دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأنها تكشف عن العبء الذي يتحمله العاملين من غير العاملين من أفراد المجتمع و يتم حساب نسبة الإعالة من خلال قسمة عدد السكان على عدد العاملين.

تشـير الإحصـائيات التـي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الإعالة في الأراضي الفلسطينية قد ارتفعت من 4.8 أشخاص للشخص الواحد قبل اندلاع الانتفاضة إلى 6.6 أشخاص للشخص في نهاية عام 2001. حيث ارتفـع معـدل الإعالـة في الضفة الغربية من 4.3 شخص إلى 5.6 شخص. بمعدل نمو قدره 30.2%. وارتفع معدل الإعالـة في قطاع غزة من 5.9 شخص إلى 9 أشخاص بمعدل نمو قدره 52.5%. وهذا يعكس ارتفاع حدة الفقر في قطـاع غـزة مقارنـة بالضـفة الغربـية. من خلال الجدول رقم (16) يمكن الوصول إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ذات الأبعاد على الأسرة الفلسطينية ومنها مؤشر الإعالة سواء كان مؤشر الإعالة الحقيقية أو مؤشر الإعالة الاعتمادية.

جدول 16: مستوى الإعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2001

الإعالة	الضفة الغربية	قطاع غزة
الإعالة الإعتمادية	272	180
الإعالة الحقيقية	3,674	5,552
إعالة الكبار	75	62
إعالة الصغار	883	1,073

الجدول من عمل الباحث بناء على إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

$$\text{الإعالة الاعتمادية} = \frac{\text{عدد المشتغلين فعلاً}}{\text{عدد الأفراد الغير منتجين}} \times 1000$$

$$\text{الإعالة الحقيقية} = \frac{\text{عدد السكان المعولين}}{\text{جملة السكان العاملين}} \times 1000$$

$$\text{إعالة الكبار} = \frac{\text{عدد السكان 60+}}{\text{عدد السكان في المدى العمري (15-60)}} \times 1000$$

$$\text{إعالة الصغار} = \frac{\text{عدد السكان أقل من 15 سنة}}{\text{عدد السكان في المدى العمري (15-60)}}$$

من خلال الجدول السابق يتضح :-

- أن معدل الإعالة الاعتمادية هو مقياسا مناسباً لمعرفة مدى الضغط الذي يتحمله العامل المنتج من ذوي النشاط الاقتصادي، وهو المعيل للأطفال والشيوخ الذين لا يمارسون نشاطاً اقتصادياً، وهم المعالون ويمكن احتساب مؤشر الإعالة الاعتمادي بتقسيم عدد المشتغلين فعلاً على عدد الأفراد غير المنتجين وضرب الناتج في 1000، وبتطبيق هذا المؤشر يتضح لنا أنه قد بلغ في الضفة الغربية 272، وفي قطاع غزة 180 وهذا يعني أن العبء ثقيل نسبياً على المشتغلين الفلسطينيين سواء كان من الضفة الغربية أو قطاع غزة من حيث الإعالة.

- أن مؤشر الإعالة الحقيقي أو النظري والذي من خلاله يتم تقسيم عدد السكان الغير قادرين على العمل (المعولين) على عدد الأفراد القادرين على العمل فنرى أنه قد بلغ في الضفة الغربية 3,674 وفي قطاع غزة 5,552 وهذا يعني أن العبء ثقيل هذا على القادرين على العمل حيث ارتفع بشكل كبير في قطاع غزة وكان حوالي ضعف الإعالة في الضفة الغربية ويرجع ذلك ارتفاع عدد العاملين في الضفة الغربية وانخفاضها في قطاع غزة كذلك ارتفاع نسبة صغار السن في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية.

- أما مؤشر إعالة الكبار قد بلغ في الضفة الغربية 75 وفي قطاع غزة 62 ويدل هذا المؤشر على ارتفاعه في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة كبار السن في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة فقد وصلت نسبة كبار السن في الضفة الغربية 3.8% من إجمالي السكان في حين بلغ في قطاع غزة 2.8%.

- أما مؤشر إعالة الصغار فقد كان في الضفة الغربية 883 في حين في قطاع غزة 1,073 ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار السن في قطاع غزة حين بلغت 50.2% من إجمالي السكان في حين بلغت في الضفة الغربية 45.1% والجدول رقم (17) يوضح السكان الفلسطينيين 10 سنوات فأكثر المشتغلون والمتعطلون الذي سبق لهم العمل حسب الجنس والمهن الرئيسية.

جدول 17: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيون 10 سنوات فأكثر المشتغلون والمتعطلون الذي سبق لهم العمل حسب المهنة و الجنس، 1997

المهنة	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	2.3	3.6	2.5
المتخصصون	5.6	18.7	7.0
الفنيين والمتخصصون المساعدون	4.2	27.4	6.6
الكتبة	2.7	11.9	3.6
العاملون في الخدمات والباعة والمحلات التجارية و الأسواق	17.6	7.0	16.5
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	5.6	8.6	6.0
العاملون في الحرف والمهن	23.7	13.2	22.6
مشغلو الآلات ومجموعها	8.3	0.6	7.6
المهن الأولية	29.0	8.0	26.8
غير مبين	0.8	0.8	0.8
المجموع	**100**	**100**	**100**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية مرجع سابق جدول رقم 47 ص316

من خلال الجدول السابق يتضح أن :-

- نسبة العاملون في الحرف الأولية كانت أعلى نسبة في الأراضي الفلسطينية وقد بلغت 26.8% من إجمالي المهن الرئيسة وكان في المرتبة الثانية العاملون في الحرف والمهن فقد بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 22.6% من إجمالي مجموع المهن الرئيسة.
- انخفضت مساهمة باقي المهن والحرف إلى ما دون 20% من إجمالي المهن والحرف الرئيسة وكانت في المرتبة الثالثة العاملون في الخدمات والباعة والمحلات التجارية والأسواق ووصلت نسبة مشاركتهم من إجمالي المهن الرئيسة إلى 16.5% .
- انخفضت مساهمة العاملين ببعض المهن الرئيسة إلى ما دون 10% من إجمالي المهن الرئيسة فقد بلغت نسبة العاملين في قطاع مشغلو الآلات وتجميعها حوالي 7.6% من إجمالي العاملين في جميع القطاعات،ثم المتخصصون 7% والعاملين في قطاع الفنيين والمتخصصون المساعدون والكتبة 6.6% ثم العاملين في الزراعة وصيد الأسماك 6% ويعتبر هذا مؤشر ذو معاني كبيرة جداً حيث يدلل على أن هناك عزوف وترك الفلسطينيين لأراضيهم وترك مهنة الزراعة والتوجه نحو المهن والحرف والخدمات ويرجع ذلك إلى حجم المنافسة العالية التي يفرضها القطاع الزراعي الإسرائيلي وكذلك حالات إغلاق المعابر التي أدت إلى إتلاف كثير من المزروعات الفلسطينية وكذلك زحف الأراضي السكنية على الأراضي الزراعية، وكذلك ارتفاع أسعار الأراضي الأمر الذي أغرى الكثير من أصحاب الأملاك لبيع أراضيهم للاستفادة من المبالغ الكبيرة في مشاريع استثمارية فقد وصل متوسط سعر المتر المربع إلى 100 دولار أمريكي.
- لوحظ من خلال الجدول أن مساهمة الذكور بالمهن الأولية كانت أعلى نسبة بالنسبة لمجموع المهن حيث بلغت مساهمتهم 29% في حين كانت نسبة مشاركة الإناث 8% وجاء العاملون في الحرف والمهن في المرتبة الثانية بالنسبة للذكور حيث بلغت نسبة مشاركتهم 23.7% في حين جاء الكتبة والمساعدون بالنسبة للإناث في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة مشاركتهن 27.4% من إجمالي المهن الرئيسية.
- جاءت وظائف الإدارة العليا في أدنى نسبة لها بالمشاركة في المهنة الرئيسة حيث بلغت مشاركة الذكور فيها 2.3% من إجمالي الأنشطة بالنسبة للذكور حين كانت نسبة مشغلو الآلات في أدنى نسبة لها عند الإناث حين بلغت نسبة مشاركتهم 0.6% من إجمالي الأنشطة بالنسبة الإناث.
- أما بالنسبة للأنشطة الاقتصادية فالجدول رقم (18) يوضح السكان الفلسطينيين 10 سنوات فأكثر المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب فئات العمر بالسنوات والجنس والنشاط الاقتصادي.

جدول 18: السكان الفلسطينيون 10 سنوات فأكثر المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 1997

النشاط الاقتصادي	الجنس			النسبة		% من الإجمالي العام
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	
الزراعة والصيد والحراجة	51,890	7,132	59,022	10.4	12.6	10.6
صيد الأسماك	895	0	895	0.2	0	0.2
التعدين واستغلال المحاجر	2,189	19	2,208	0.4	0.03	0.4
الصناعات التحويلية	73,941	8,427	82,368	14.8	14.9	14.8
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,045	31	1,076	0.2	0.05	0.2
الإنشاءات	142,373	187	142,560	28.4	0.3	25.6
تجارة الجملة والتجزئة	74,266	2,224	76,508	14.8	3.6	13.7
الفنادق والمطاعم	90,49	191	9,240	1.8	0.3	1.6
النقل والتخزين والاتصالات	24,557	340	24,897	4.9	0.6	4.5
الوساطة المالية	3,618	1,089	4,707	0.7	1.9	0.8
الأنشطة العقارية الايجارية	6,570	1,231	7,801	1.3	2.2	1.4
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	60,777	5,925	66,702	12.1	10.5	11.9
التعليم	24,531	20,050	44,581	4.9	35.5	8.0
الصحة والعمل الاجتماعي	9,951	6,667	16,618	2.0	11.8	3.0
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	8,219	1,626	9,845	1.6	2.9	1.8
أفراد لخدمة الأعمال المنزلية	54	183	237	0.10	0.3	0.04
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	2,022	537	2,559	0.4	1.0	0.5
غير مبين	5,199	648	5,847	1.0	1.1	1.0
المجموع	**501,146**	**56,525**	**557,671**	**%100**	**%100**	**%100**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية مرجع سابق جدول رقم 47 ص 316

من خلال الجدول السابق يتضح أن:

- العاملون في نشاط الإنشاءات يأتون في المرتبة الأولى بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 142,560 عامل وذلك بنسبة 25.6% من إجمالي العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية حيث يتضح أن 1/4 الأيدي العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تعمل في قطاع الإنشاءات في حين تأتي الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 82,368 عامل وبنسبة 14.8% من إجمالي الأنشطة الاقتصادية ثم تأتي تجارة الجملة والتجزئة في المرتبة الثالثة وذلك بنسبة 13.7% بواقع عدد بلغ 76,508.
- بالنسبة للعاملين في نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي فأنهم يحتلون المرتبة الرابعة حيث بلغ عددهم 66,702 عامل وبنسبة 11.9% من إجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية في حين تأتي الزراعة في المرتبة الخامسة وذلك بنسبة 10.6% من إجمالي الأنشطة الاقتصادية وبواقع 59,022 عامل في قطاع الزراعة وقد بقي قطاع الزراعة يحتل المرتبة الأولى في السنوات ما بين (1960-1990) ثم بدأ هذا القطاع بالتراجع، ويرجع هذا التراجع إلى مجموعة من الأسباب منها :-

1. زحف الأراضي السكنية على الأراضي الزراعية.
2. المنافسة الإسرائيلية للصادرات الزراعية الفلسطينية مما ساعد على هجر كثير من المزارعين لأراضيهم ثم بيعها وتحويلها إلى أراضي سكنية.
3. محدودية الأراضي الزراعية وعدم القدرة على زيادتها بأراضي أخرى.

هناك مجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية لا يصل حجم المساهمة فيها إلى 1% من إجمالي الأنشطة الاقتصادية مثل العاملين في المنظمات والهيئات غير الإقليمية 5% والوساطة المالية 8.0% تمديد الكهرباء والغاز والمياه 2%.

أما بالنسبة لمساهمة الفلسطينيين على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة فإن الجدول رقم (19) يوضح مدى مساهمة القطاعات المختلفة في الأنشطة الاقتصادية ونسبة كل قطاع من هذه القطاعات.

جدول 19: الفلسطينيون 10 سنوات فأكثر المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الجنس والنشاط الاقتصادي والمنطقة، 1997

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة
الزراعة والصيد والحراجة	17,618	294	17,912	10.0	34,272	6,838	41,110	10.8
صيد الأسماك	885	0	885	0.5	10	0	10	0
التعدين واستغلال المحاجر	130	3	133	0.07	2,059	16	2,075	0.5
الصناعات التحويلية	22,577	794	23,371	31.1	51,364	7,633	58,997	15.5
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	199	3	202	0.1	846	28	874	0.2
الإنشاءات	36,261	55	36,316	20.4	106,112	132	106,244	27.9
تجارة الجملة والتجزئة	22,244	422	22,666	12.7	52,022	1,820	53,842	14.2
الفنادق والمطاعم	1,439	8	1,447	0.8	7,610	183	7,793	2.0
النقل والتخزين والاتصالات	8,081	90	8,171	4.6	16,476	250	16,726	4.4
الوساطة المالية	867	199	1,066	0.6	2,751	890	3,641	1.0
الأنشطة العقارية الايجارية	1,818	231	2,049	1.1	4,752	1,000	5,752	1.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	33,654	2,175	35,829	20.2	27,123	3,750	30,873	8.1
التعليم	9,003	6,153	15,156	8.5	15,528	13,897	29,425	7.7
الصحة والعمل الاجتماعي	4,498	1,786	6,284	3.5	5,453	4,881	10,334	2.8
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	2,833	407	3,240	1.8	5,386	1,219	6,605	1.7
أفراد لخدمة الأعمال المنزلية	11	15	26	.01	43	168	211	0.05
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	1,194	244	1,438	0.8	828	293	1,121	0.3
غير مبين	1,179	123	1,302	0.7	4,020	525	4,545	1.2
المجموع	**164,491**	**13,002**	**177,493**	**%100**	**336,655**	**43,523**	**380,178**	**%100**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية مرجع سابق جدول رقم 47 ص316

من خلال الجدول السابق يتضح أن:

- أن قطاع الإنشاءات قد حاز على المرتبة الأولى من بين الأنشطة الاقتصادية الممارسة في الضفة الغربية حيث بلغت نسبتها 20.4% من بين جميع الأنشطة الاقتصادية في حين جاءت الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد 20.2% من بين جميع العاملين في الضفة الغربية وجاءت في المرتبة الثالثة الصناعات التحويلية حيث بلغت نسبتها 31.1% من بين الأفراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء الضفة الغربية ثم جاءت تجارة الجملة والتجزئة في المرتبة الرابعة حيث بلغت نسبة مساهمتها 12.7% من إجمالي مساهمة الأنشطة الاقتصادية.
- أن باقي جميع القطاعات الاقتصادية قد ساهمت بأقل من 10% من إجمالي مساهمات الأنشطة الاقتصادية حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي 10% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية أما العاملين في قطاع التعليم فكانت مساهمة العاملين في هذا القطاع 8.5% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية أما العاملين في النقل والتخزين والاتصالات فقد شكلوا ما نسبته 4.6% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية ثم الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 3.5%.
- كما هو الحال في الضفة الغربية فإنه الحال في قطاع غزة مثل قطاع الإنشاءات في المرتبة الأولى حيث شكل العاملين في هذا القطاع ما نسبته 27.9% من إجمالي العاملين في قطاع غزة في حين جاء في المرتبة الثانية قطاع الصناعات التحويلية حيث شكل العاملين في هذا القطاع ما نسبته 15.5% من إجمالي العاملين في قطاع غزة وذلك على عكس ما كان عليه الحال في الضفة الغربية حيث جاءت الصناعات التحويلية في المرتبة الثالثة في حين جاءت الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي في المرتبة الثانية في الضفة الغربية.
- أما قطاع التجارة بالجملة والتجزئة فقد جاءت في المرتبة الثالثة حيث شكل العاملين في هذا القطاع ما نسبته 14.2% من إجمالي العاملين في قطاع غزة ثم قطاع الزراعة في المرتبة الرابعة حيث بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 10.8% من إجمالي العاملين في قطاع غزة.
- أن هناك بعض القطاعات الاقتصادية قد ساهمت بأقل من 10% فقطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي ساهم بنسبة بلغت 8.1% وقطاع التعليم بنسبة 7.7% وقطاع النقل 4.4% وقطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 2.0%.
- وصلت مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية وبنسبة 1% أو أقل من ذلك قطاع الأنشطة والايجارية ساهم بنسبة 1.5% وقطاع الأنشطة الخدمة المجتمعية ساهم بنسبة 1.7% في حين ساهم العاملين بالمنظمات والهيئات غير الإقليمية بنسبة 0.3% والتعدين وأشغال المحاجر بنسبة 0.5%.
- أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة فهناك اختلاف في صنعه وتكوين الأنشطة الاقتصادية وهناك اختلاف في حجم المشاركة بين القطاعات المختلفة عبر السنوات والجدول رقم (20) يوضح العاملين في الأنشطة الاقتصادية وتوزيعهم النسبي 1970-1997.

جدول 20: التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1970-1997

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	1970	1980	1984	1997	1970	1980	1984	1997
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	39.3	26.2	21.1	10.5	32.7	18.7	18.1	10.8
الصناعة والتعدين	14.2	16.9	16.8	13.2	11.8	19.5	17.5	16.0
البناء والتشييد	14.7	22.6	25.2	20.5	12.4	23.1	25.5	27.9
التجارة والمطاعم	11.2	12.8	12.7	13.6	16.2	14.0	14.5	16.3
النقل والتخزين والمواصلات	4.1	4.4	5.1	4.7	6.0	6.5	5.9	4.5
الخدمات العامة	12.7	13.3	14.9	14.6	15.3	13.0	12.8	12.5
مجالات أخرى	3.8	3.8	4.2	2.5	5.6	5.2	5.7	3.7
الإدارة العامة والدفاع	-	-	-	20.3	-	-	-	8.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

منظمة التحرير الفلسطينية –المجموعة الإحصائية الفلسطينية 1983، 1986

(-) لا تتوفر بيانات

- **ملاحظة :**لأغراض البحث ولضرورات المقارنة البحثية فقد دمج كل من :

- الزراعة والغابات وصيد الأسماك.
- الصناعة والتعدين.
- التجارة والمطاعم.
- الوساطة المالية والأنشطة العقارية والايجارية.
- الخدمات العامة =(التعليم–الصحة–الأنشطة الخدمية الاجتماعية– المنظمات الغير إقليمية).
- مجالات أخرى (أفراد الخدمة لأعمال المنازل– غير مبين).

من خلال الجدول السابق يتضح أن:

- أن قطاع الزراعة في حالة من التدهور والانحدار بالنسبة لمساهمة العاملين في هذا القطاع سواء كان في الضفة الغربية أو قطاع غزة فقد بلغت نسبة مساهمة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية عام 1970، 39.3% من إجمالي العاملين في جميع القطاعات ثم انخفضت هذه النسبة إلى 26.2% في العام 1980 ثم إلى 21.1% في العام 1984 ثم إلى 10.5% في العام 1997 وكذلك هو الحال بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت نسبة مساهم قطاع الزراعة وصيد الأسماك من العاملين في العام 1970 ما يقرب من 32.7% هذه النسبة إلى 18.7% في العام 1980 ثم إلى 18.1% في العام 1984 ثم إلى 10.8% في العام 1997.
- تذبذب قطاع الصناعات بالارتفاع والانخفاض وبشكل طفيف في الضفة الغربية كذلك الحال في قطاع غزة فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين بـــ 14.2% في العام 1970 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 16.9% في العام 1980 ثم انخفضت إلى 13.2% في العام 1997 وفي قطاع غزة بلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعة والتعدين بـــ 11.8% في العام 1970 وارتفعت إلى 19.5% في العام 1980 ثم انخفضت إلى 16% في العام 1997.
- قطاع البناء والتشييد شهد ارتفاع في مساهمة العاملين في هذا القطاع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ففي الضفة الغربية بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 14.7% ارتفعت إلى 22.6% في العام 1980 ثم إلى 25.2% في العام 1984 وفي العام 1997 انخفضت إلى 20.5% وفي قطاع غزة بقي منحنى قطاع البناء والتشييد في حالة

ارتفاع ففي العام 1970 بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 12.4% ثم ارتفعت إلى 23.1% ثم إلى 25.5% في العام 1984 وفي العام 1997 بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 27.9% وبقي قطاع البناء والتشييد أعلى قطاع مساهمة من حيث العمال سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة على الرغم من الفارق بينهما ففي الضفة الغربية بلغت نسبة مشاركة العاملين في قطاع البناء والتشييد 20.5% في حين كانت النسبة في قطاع غزة 27.9%.

- أما قطاع التجارة والمطاعم فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً في الضفة الغربية لتصل نسبة مساهمة العاملين في هذا القطاع إلى 11.2% في العام 1970 وإلى 12.8% في العام 1980 وإلى 12.7% في العام 1984 ثم وصلت إلى 13.6% في العام 1997 أما في قطاع غزة فقد بلغت نسبة مساهمة العاملين في هذا القطاع 16.2% في العام 1970 ثم انخفضت إلى 14% في العام 1980 ثم إلى 14.5% في العام 1984 ثم ارتفعت إلى 16.3% في العام 1997.
- أما قطاع النقل والمواصلات فقد تذبذب نسبة مساهمة العاملين في هذا القطاع من إجمالي العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية سواء كان في الضفة الغربية أو قطاع غزة فقد بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع في الضفة الغربية 4.1% في العام 1970،وارتفعت إلى 5.1% في العام 1984 ثم انخفضت إلى 4.7% في العام 1997 وأما في قطاع غزة فقد بلغت نسبة مشاركة العاملين في هذا القطاع 6.0% في العام 1970 ثم انخفضت إلى 5.9% في العام 1984 ثم إلى 4.5% في العام 1997.
- أما قطاع الخدمات فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً في الضفة الغربية وانخفاضاً طفيفاً في قطاع غزة فقد بلغت نسبة مساهمة العاملين في هذا القطاع 12.7% في العام 1970 وارتفعت إلى 14.6% في العام 1997 في الضفة الغربية وفي قطاع غزة بلغت النسبة 15.3% في العام 1970 ثم انخفضت إلى 12.5% في العام 1997.

3.4 القوى العاملة

إن القيود والإجراءات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني والتي هدفت إلى إلحاقه الكامل بالاقتصاد الإسرائيلي، أدت إلى تحجيم الاقتصاد الفلسطيني في إطار المعضلات القائمة وعلى رأسها تشويه نمط الإنتاج، والعلاقات الاقتصادية الفلسطينية المباشرة مع الاقتصاديات العربية والعالمية وكذلك تشويه نمط توزيع قوة العمل بين القطاعات مع اشتداد ضيق فرص العمل التي أدت إلى هجرة نسبة كبيرة من قوة العمل، والتحاق المتبقي منها بأسواق العمل الإسرائيلية في أعمال ومهارات متوسطة ومتدنية، والتدمير المنهجي للبنى التحتية المادية والاقتصادية والاجتماعية، فانعكس ذلك على الفقر والبطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية وضعف مشاركة المرأة في العمل... الخ.

وبناء على نتائج الدورة العاشرة لمسح القوى العاملة (للفترة تموز–أيلول 1998) سجل متوسط معدلات القوى العاملة المشاركة (للأفراد 15 سنة فاكثر) (41.0%) نموا نسبته 0.49% مقارنة مع نتائج الدورة التاسعة (للفترة نيسان–حزيران 1998) والبالغ (40.8%)، كما أظهرت النتائج انخفاضا في معدل العمالة التامة لنفس الفترة مقداره (2.1%)، في حين انخفضت العمالة المحدودة بنسبة تقدر بحوالي (12.5%) في حين ارتفع معدل البطالة بنسبة تقدر بحوالي (19.1%)، كما تشير النتائج إلى أن نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة استمرت في الانخفاض، حيث انخفض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (11.2%) بنسبة مقدارها (1.8%) للفترة تموز–أيلول 1998 مقارنة مع الفترة نيسان–حزيران 1998 حيث بلغت النسبة (11.4%)، إن الانخفاض في مؤشرات العمل العائلي غير مدفوع الأجر والزيادة المصاحبة في العمل المدفوع الأجر فيمكن أن يعزى إلى زيادة تدفقات العمال للعمل في قطاعات العمل الإسرائيلي وخاصة أن مؤشرات العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة لاقت انخفاضا ولو كان ضئيلا (حيث أن غالبية هؤلاء يعملون في الأنشطة الزراعية في الأراضي الفلسطينية).

1.3.4 السكان والعمالة

بشـــكل رئيســـي هنالك عنصران للإنتاج وهما رأس المال وعلى أهمية عنصر رأس المال، فإن عنصر العمل يكتسب أهمية أكبر، إذ أن العنصر الرئيس للعمل هو الإنسان الذي يتم التعامل معه من مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، من هنا فإن الدراسات المتعلقة بالعمل تكتسب أهمية كبيرة من منطلق اهتمامها بالإنسان، أما العمالة الفلسطينية فإنها تقوم بدور أعظم في المجتمع الفلسطيني يتعدى العنصر الإنتاجي إذ تتحمل معاناة ومشكلات كبـــيرة نتـــيجة الظروف المختلفة التي مرت وتمر بها الأراضي الفلسطينية، فأهم المشكلات التي تعانيها القوى العاملة الفلســـطينية، ارتفـــاع الـــبطالة وانخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة، إضافة إلى انتقال جزء من العاملين للعمـــل في إسرائيل والهجرة إلى السلطة الفلسطينية والدول الخليجية مما نجم عن ذلك تأثير القوى العاملة بالمؤثرات والمتغيرات الخارجية سواء السياسية منها والاقتصادية [35].

وفي الأراضي الفلسطينية ارتفعت قوة العمل من 283,000 في عام 1995 إلى 770,000 في عام 2000، وزاد حجم السكان في سن العمل بنسبة 4.5% وزاد عدد المشاركين منهم في سوق العمل، من 39% في عام 1995 إلى 42% في الربع الثاني من عام 2000 ؛ ويشكل الشباب (15-34) سنة 60% من قوة العمل، والـــ 35-44 سنة 20.9%. ووفقا لمسح قوة العمل الفلسطيني، فقد ارتفع المستوى التعليمي للفلسطينيين، إذ أكمل 23.7% منهم 13 سنة دراسية أو أكثر في حين أكمل 25.7% من 10 سنوات إلى 12 سنة ولا تتجاوز نسبة الأمية 3.6%. وقد عمل 23% من قوة العمل في إسرائيل حتى حزيران من عام 2000، من ضمنهم 56% في قطاع البناء. أما في داخل قطاع غزة والضفة الغربية فقد عمل 22.3% في قطاع البناء كذلك وهو ما يشير إلى تراجع الزراعة (13.4% من قوة العمل) علي حين عمل 14.4% في الصناعة والباقون في التجارة والنقل والخدمات. ومع قيام الانتفاضة الفلسطينية في نهاية أيلول 2000 ، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حصارا اقتصاديا علي المناطق الفلسطينية وحدت من حركة السكان الفلسطينيين وذهبت إلى إغلاق بعض المدن تماما. كما أوقفت إسرائيل دخول المواد الخام ومدخلات المصانع، وخربت الأراضي الزراعية وحالت دون وصول المزارعين إلى حقولهم. وعليه فقد قفز عدد العاطلين من 170,000 في حزيران 2000 إلى 316,000 في الربع الأخير من عام 2000 وارتفعت نسبة البطالة من 8.8% إلى 39.7%، وفقد 130,000 فلسطيني عملهم داخل إسرائيل، مثلما فقد آلاف آخرون أشغالهم داخل الأراضي الفلسطينية، وبذلك يمر سوق العمل الفلسطيني بأكثر حالاته سوءا منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، ومع استمرار الاحتلال، فليس هناك ما يشير إلى احتمالات التقدم[36] ، ووفقا لتقديرات بعثة منظمة العمل الدولية في الأراضي الفلسطينية، ففي مارس 2001 بلغت نسبة البطالة 50% من مجموع القوة العاملة[37].

1- خصائص القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية

من خلال نتائج التعداد للعام 1997 يتضح انه قد بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية 41.4% فـــي العام 1998 في حين كانت قد بلغت 40.5% في العام 1997 حيث أشارت النتائج بأن نسبة مشاركة الذكور في القوي العاملة إلى مجموع الذكور في القوى العاملة إلى مجموع الذكور ضمن سن العمل ازدادت في عام 1998 لتصل

---

[35] محمد صادق خليفة، القوى العاملة الفلسطينية، الواقع والمستقبل في " أوراق العمل الكاملة للمؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين 1998 ص 51

[36] Economic Research Forum (ERF), *Economic Trends in the MENA Region*, AUC Press, Cairo 2002.

[37] *ILO Mission on a Palestinian Emergency Programme of Technical Cooperation*, March 2001. http:www.ilo.org/public/english /region/

إلـــى 70.3% مقابل 69.0% في العام 1997، كما انخفضت مشاركة الإناث في القوى العاملة من 11.5% خلال عام 1997 لتصل إلى 11.3% في العام 1998.

وقـــد أفـــادت النتائج التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نسبة القوى العاملة المشاركة عام 1998 للضـــفة للفـــئة العمرية 25-34 بلغت حوالي 55.5% حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 91.4% للذكور مقابل 16.3% للإناث، كما أن نسبة القوى العاملة المشاركة للفئة العمرية 35-24 فئة بلغت حوالي 55.3% حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 91.2% للذكور مقابل 15.7 للإناث من ناحية أخرى بلغت نسبة المشاركة بالقوى العاملة للفئة العمرية 15-24 سنة حوالي 31.2% حيث تتوزع بواقع 53.3% للذكور مقابل 7.2% للإناث.

جدول 21: نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس (1995 - 1998)

العمر والجنس	1995	1996	1997	1998
كلا الجنسين				
15 -24	32.1	32.6	32.4	31.2
25-34	54.1	54.0	54.5	55.5
35-44	50.9	51.8	53.1	55.3
45-54	44.4	46.6	45.7	48.0
55+	19.4	18.8	19.1	19.3
المجموع	**39.0**	**40.0**	**40.5**	**41.4**
ذكور				
15 -24	53.2	55.3	55.2	53.3
25-34	88.8	90.4	89.9	91.4
35-44	87.0	89.8	88.8	91.2
45 -54	76.7	82.6	81.4	82.5
55+	35.4	35.2	35.7	36.4
المجموع	**66.9**	**68.7**	**69.0**	**70.3**
إناث				
15-24	7.1	7.4	7.9	7.2
25-34	16.1	16.0	16.0	16.3
35-44	14.1	15.0	16.0	15.7
45-54	15.5	15.3	15.2	14.6
55+	6.0	5.0	5.0	5.3
المجموع	**11.2**	**11.0**	**11.5**	**11.3**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوي العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1998، رام الله، إبريل 1999، ص 53

2- العلاقة بقوة العمل

لقـــد بينـــت النتائج التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن المعدل العام للبطالة خلال عام 1998 في الأراضـــي الفلسطينية بلغ 14.4% مقابل 20.3% في العام 1997 وبلغت نسبة البطالة بين الذكور خلال عام 1998 حوالـــي 14.4% مقابل 20.3% في عام 1997، كما بلغت نسبة البطالة بين الإناث خلال عام 1998 حوالي 15.2%

مقـــابل 20.1% فـــي العام 1997. من ناحية أخرى بلغت نسبة العمالة المتاحة في الأراضي الفلسطينية إلى مجموع القـــوى العاملة خلال عام 1998 حوالي 79.1% حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 78.6% للذكور مقابل 82.0% للإناث فـــي حيـــن كانت النسبة الإجمالية للعاملين بصورة تامة في عام 1997 حوالي 70.4% حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 69.5% على الذكور مقابل 75.7% للإناث[38].

أمـــا على صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب المنطقة فقد أشارت النتائج بأن القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربـــية توزعـــت خلال عام 1998 حسب العلاقة بقوة العمل بواقع 80.1% عمالة تامة، 8.4% عمالة محددة مقابل 11.5% بطالـــة قـــد بلـــغ معدل البطالة في الضفة الغربية للذكور حوالي 11.2% و12.8% للإناث، بينما بلغ معدل البطالة في قطاع غزة 20.5% للذكور. 25.2%للإناث خلال عام 1998[39].

3- البطالة

يبدو عدم اليقين تجاه المستقبل والعمل لدى الشباب العربي، متفقاً مع تقديرات منظمة العمل الدولية لنسبة البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2003 والتي تقدرها بـــ 12.2%. ووفق ذات التقديرات، فقد زادت القوى العاملة بنسبة 3.3% سنويا على مدى السنوات العشر الماضية ومن المتوقع أن تستمر الزيادة بمقدار 2.6% سنويا بين عام 2005 و2015. ويزيد من أهمية البطالة، اقترانها بضعف الإنتاجية وهبوط الأجور الحقيقية، أما تقرير الاتجاهات الاقتصادية في الشرق الأوسط لعام 2002، فيرى في التضافر بين ضعف الإنتاجية ونمو القوى العاملة تأكيدا علي إساءة استخدام راس المال البشري أو عدم استخدامه على الإطلاق. وإذا كانت الزراعة تستوعب نصيبا من القوى العاملة في الريف، وإن كانت في تراجع[40] ، فإن ما يقرب من نصف سكان الحضر في بلدان مثل مصر والمغرب والجزائر يعملون في إطار الاقتصاد غير الرسمي، على حين يضطلع القطاع الحكومي بقسم كبير من النسبة المتبقية [41]

فقد أشارت النتائج التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نسبة البطالة بلغت خلال عام 1998 حوالي 14.4% مـــن مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 14.4% بين الذكور مقابل 15.2% بين الإناث، كذلك فقد تركزت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15 – 24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت 22.6% وتوزعت هذه النسبة بواقع 22.0% للذكور مقابل 27.0% للإناث في نفس الفئة العمرية. أما على صعيد نسبة البطالة حسب المنطقة لقد أشارت النتائج بأن نسبة البطالة الإجمالية في الضفة الغربية بلغت 11.5% حيث تـــتوزع هذه النسبة بواقع 11.2% بين الذكور مقابل 12.8% بين الإناث، وقد بلغت نسبة البطالة بين الشباب في الفئة العمـــرية 15– 24 فـــي الضـــفة الغربية حوالي 17.9% حيث توزعت هذه النسبة بواقع 17.2% بين الذكور مقابل 23.2% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

---

[38] المرجع السابق، ص 22

[39] المصدر السابق ص 22 +23

[40] *ILO Mission on a Palestinian Emergency Programme of Technical Cooperation*, March 2004. http:www.ilo.org/public/english /region/

[41] Economic Research Forum (ERF), *Economic Trends in the MENA Region*, AUC Press, Cairo 2002

وفـــي قطـــاع غزة بلغت نسبة البطالة 20.9% وتوزعت هذه النسبة بواقع 20% للذكور مقابل 25.2% للإناث، كما بلغت نسبة البطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة في قطاع غزة حوالي 33.3% حيث توزعت هذه النسبة بواقع 23.6% بين الذكور مقابل 42.4% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

أمـــا علـــى صـــعيد نســـبة البطالة حسب المحافظة في قطاع غزة فقد أشارت النتائج أن أعلى نسبة كانت في المنطقة الجنوبية حيث بلغت 28% يليها المنطقة الوسطى 25.7% يليها المنطقة الشمالية 17% في حين وصلت في مدينة غزة 14.8%. فـــي الضـــفة الغربـــية كانت أعلى نسبة للبطالة في رام الله والبيرة 15.5% يليها منطقة طولكرم وقلقيلية 13.5% ويليها منطقة بيت لحم وأريحا 12.6%، ثم جنين 11.8% ثم القدس 10.3%[42].

ويعـــود الانخفاض الحاد في معدل مشاركة الإناث إلى ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وبالتالي إلى ضعف قدرته على استيعاب الإناث، يضاف إلى ذلك أن العادات والتقاليد تحث الرجل على العمل وكسب العيش، وتوجه المرأة لأعمـــال المـــنزل، حيث أن ذلك يشكل السبب الرئيسي لبقاء الإناث خارج القوى العاملة إذ أن 78.3% من الإناث في قطاع غزة و72.4% من الإناث في الضفة الغربية خارج القوى العاملة بسبب أعمال المنزل.

4.4 الاتجاهات المستقبلية للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية

مـــن خـــلال ما سبق يتضح أن الزيادة السكانية ستستمر في الأراضي الفلسطينية وبشكل مرتفع، أما فيما يتعلق بالقوى العاملـــة ومركباتها فإنه يمكن الاعتماد على الإحصائيات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال دورات مســـح القـــوى العاملة التي يقوم بها الجهاز على طول العام وعلى ضوء التغيرات التي حصلت على الدورات الســـابقة التـــي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء فإنه يتضح أن حجم القوى البشرية تشكل حوالي 53.11% من سكان الأراضي الفلسطينية، (55.1% في الضفة الغربية، و49.7% في قطاع غزة) أما بالنسبة للقوى العاملة فتشكل 42.1% في الأراضي الفلسطينية (44.1% في الضفة الغربية و 38.2% في قطاع غزة) وتتوزع القوى العاملة حسب مركباتها كالتالي:

82.6% عمالـــة تامـــة في الأراضي الفلسطينية منها (82.6% في الضفة الغربية و 82.5% في قطاع غزة و 9.8% عمالة محدودة و(7.8% في الضفة الغربية و 1.3% في قطاع غزة) و11.6% بطالة منها (9.6% في الضفة الغربية و16.2% في قطاع غزة)[43].

وعلـــى افـــتراض اســـتمرار هذه النسب حتى عام 2005 مع الأخذ بعين الاعتبار تثبت العوامل الأخرى، خاصة وأن الظـــروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية وبالذات السياسية منها، لها تأثير كبير على تغير تلك النسب، وخاصة نسبة الـــبطالة، ففي أيام الاحتلال الإسرائيلي كان لها الأثر الكبير على نسبة البطالة في الارتفاع وصلت إلى أكثر من 50% كما أن نسبة البطالة لها علاقة مباشرة بحجم الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية ومدى الدعم الذي تقدمه الدول المانحة والمرتـــبطة بالظروف السياسية ومدى تقدم العملية السلمية وعلى الرغم من ذلك يفترض ثبات تلك النسب وبالتالي توقع حجـــم القـــوى البشـــرية ومركباتها. والجدول رقم (22) يوضح توقع عدد السكان والقوى البشرية والقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة.

---

[42] المصدر السابق، ص 25 + 26

[43] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العملة، النتائج الأساسية – دورة تموز 1999 رام الله/1999 ص 23 + 24 .

جدول 22: توقع عدد السكان والقوى البشرية والقوى العاملة (2005-2021) بالألف

السنة	عدد السكان			القوى البشرية			القوى العاملة		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
2005	3,986	2,514	1,472	2,116	1,385	0,731	0,890	0,610	0,279
2007	4,355	2,730	1,624	2,312	1,504	0,807	0,973	0,663	0,308
2009	4,740	2,953	1,786	2,516	1,627	0,887	1,059	0,717	0,338
2011	5,116	3,167	1,949	2,716	1,745	0,968	1,143	0,769	0,369
2013	5,434	3,341	2,093	2,885	1,840	1,040	1,214	0,811	0,397
2015	5,758	3,517	2,241	3,057	1,937	1,113	1,286	0,854	0,425
2017	6,085	3,694	2,391	3,231	2,035	1,188	1,360	0,897	0,453
2019	6,414	3,872	2,542	3,405	2,133	1,263	1,433	0,940	0,482
2021	6,745	4,051	2,693	3,581	2,232	1,338	1,507	0,984	0,511

الجدول من إعداد الباحث بناءاً على ثبات الفرضيات السابقة، وبناءاً على فرضية السلسلة المتوسطة للزيادة السكانية.

من الجدول السابق يتضح أن حجم القوى البشرية في الأراضي الفلسطينية يشكل 53.1% من سكان الأراضي الفلسطينية، ومن المتوقع أن يكون حجم القوى البشرية في الضفة الغربية 55.1% وفي قطاع غزة 49.7% فمن المتوقع أن يصل حجم القوى البشرية إلى 2,312,000 نسمة في العام 2007 منهم 1,504,000 في الضفة الغربية و807 آلاف في قطاع غزة ومن المتوقع أن ترتفع القوى البشرية في الأراضي الفلسطينية إلى أكثر من 2.5 مليون نسمة في العام 2009 منهم 1.6 مليون في الضفة الغربية و887 ألف في قطاع غزة.

أما القوى العاملة فمن المتوقع أن تصل إلى 73.4 ألف نسمة في الأراضي الفلسطينية عام 2001 منهم 51.0 في الضفة الغربية و 22.6 ألف في قطاع غزة ومن المتوقع أن ترتفع إلى أكثر من مليون نسمة في العام 2009 في الأراضي الفلسطينية منهم 71.7 في الضفة الغربية و33.8 ألف في قطاع غزة.

وعلى افتراض ثبات مركبات القوى العاملة والتي تمثل 82.6% عمالة تامة في الأراضي الفلسطينية و 82.6% في الضفة الغربية و 82.5% في قطاع غزة، أما العمالة المحدودة فمن المتوقع أن تصل إلى 5.8% في الأراضي الفلسطينية 7.8% في الضفة الغربية و1.3% في قطاع غزة.

أما بالنسبة للبطالة فمن المتوقع أن تصل إلى 11.6% في الأراضي الفلسطينية وستكون في الضفة الغربية 9.6% وفي قطاع غزة 16.2%[44] وعلى افتراض استمرار هذه النسب حتى العام 2005 مع الأخذ بعين الاعتبار تثبت العوامل الأخرى خاصة وأن الظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية وبالذات السياسية منها والتي لها تأثير كبير ومباشر، فمن المتوقع استمرار هذه الظروف السياسية المتقلبة حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي يمنع وقوع أي طارئ يؤثر سلباً أو إيجاباً على هذه المركبات.فمن خلال الجدول السابق يتضح التزايد المستمر في حجم السكان والقوى البشرية والقوى العاملة ويتضح أن حجم القوى العاملة سوف يصل في العام 2001 إلى 734 ألف/نسمة في الأراضي الفلسطينية منهم 510 ألف في الضفة الغربية و 226 ألف في قطاع غزة كما يتضح من خلال الجدول أن حوالي 70 ألف ينخرطون

[44] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ،مسح القوى العاملة ،دورة تموز – أيلول 1999، رام الله 1999، ص23 .

ســـنوياً في القوى العاملة و30 ألف في قطاع غزة و40 ألف في الضفة الغربية والجدول التالي يوضح مركبات القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية في ضوء المؤشرات التي تم ذكرها سابقاً.

جدول 23: توقع مركبات القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة في الفترة (2001-2009)

السنة	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	عمالة تامة بألف	العمالة المحدودة	البطالة	عمالة تامة	العمالة المحدودة	البطالة	عمالة تامة	العمالة المحدودة	البطالة
2001	607	42.5	85.1	421.1	39.8	48.9	186.4	2.9	36.6
2003	670	47.0	94.1	461.7	43.6	53.6	207.9	3.3	40.8
2005	735	51.6	103.2	503.8	47.5	58.5	230.1	3.6	45.2
2007	803	56.4	112.8	547.6	51.7	63.6	254.1	4.0	49.9
2009	874	61.4	122.8	592.2	55.9	68.8	278.8	4.4	54.7

من عمل الباحث بناءاً على المؤشرات التي تم ذكرها والجداول السابقة.

فمن خلال الجدول يتضح أن حجم العاملين سيصل إلى 803 ألف في عام 2007 في الأراضي الفلسطينية منهم 547.6 ألـــف في الضفة الغربية و254.1 ألف في قطاع غزة ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد ليصل إلى 874 ألف عامل في الأراضي الفلسطينية منهم 592.2 ألف في الضفة الغربية 278.8 ألف في قطاع غزة في العام 2009 ، ومن المتوقع أن تســـتمر أعداد العاطلين عن العمل في التزايد فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى 85 ألف عاطل في الأراضـــي الفلسطينية منهم 49 ألف عاطل في الضفة الغربية و 36 ألف عاطل عن العمل في قطاع غزة إلى أن يصل عدد العاطلين عن العمل يزداد بحوالي 9 آلاف سنوياً، 50 ألف منهم في قطاع غزة و 4 آلاف في الضفة الغربية.
ومـــن خلال الجدول السابق يتضح أن على الاقتصاد الفلسطيني أن يوفر سنوياً ما متوسطة 65 ألف فرصة عمل بواقع 40 ألـــف في الضفة الغربية و25 ألف في قطاع غزة أي أن على الاقتصاد الفلسطيني وخلال الست سنوات القادمة أن يوفر ما مجموعه حوالي 390 ألف فرصة عمل منها 240 ألف في الضفة الغربية و150 ألف في قطاع غزة.

وقـــد تـــم الوصـــول إلى هذه النتائج في ضوء الأخذ بعين الاعتبار نسبة الزيادة السكانية التي تم احتسابها في الفصول الســـابقة، كما تم احتساب حجم مشاركة الإناث في القوى العاملة والتي وصلت إلى 12.6% والذكور 71.4% من حجم القـــوى العاملـــة في الأراضي الفلسطينية 8.7% للإناث و67.6% للذكور في قطاع غزة و14.6% للإناث و73.4% للذكور في الضفة الغربية، وإذا كنا نريد معالجة مشكلة انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة وهذا ينبع من خلال توفير فرص العمل للإناث. بشكل أفضل وأكثر، وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار زيادة معدل مشاركة الإناث بمقدار 2.0% ســـنوياً، وكذلـــك العمل على خفض نسبة البطالة بمقدار 2.0% فإن ذلك يتطلب منا توفير فرص أكبر من الرقم الـــذي توصـــلنا إليه سابقاً، كما لا ننسى توفير فرص عمل للداخلين الجدد والعائدين في حال التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول نهاية العام وقد تم مناقشة سيناريوهات عودة هؤلاء اللاجئين ويعتبر ذلك من أكبر المشاكل التي يمكن أن تواجه الاقتصاد الفلسطيني والدولة الفلسطينية الفتية في حالة التوصل إلى اتفاق نهائي وإعلان الدولة الفلسطينية.

5.4 مستويات المعيشة

لكـــي نتمكـــن من إلقاء الضوء على مستويات المعيشة لابد لنا أن نعتمد على أهم السمات التي أبرزتها بيانات الإحصاء المركـــزي الفلســـطيني خـــلال الأعوام 1996-1998 خاصة المؤشرات الدالة على خصائص إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومعدلات الأجور والأجر الوسيط ومعدلات البطالة كمؤشرات عامة.

فقــد بلغ متوسط استهلاك الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية في العام 1998 (لأسرة مكونة من 7 أفراد) (600) ديــنار، منها (228) دينار على الطعام، (124) دينار على المسكن، (55) دينار على وسائل النقل والاتصالات، (46) ديــنار علــى الكساء، (30) دينار على التجهيزات المنزلية، (21) دينار على الرعاية الطبية، (36) دينار على التعليم والثقافة، (11) دينار على العناية الشخصية، (25) دينار على التبغ والسجائر و(24) دينار على السلع الأخرى.

كما أظهرت النتائج تباينا مهما في مستويات المعيشة ممثلة في متوسط استهلاك الأسرة الشهري على صعيد المحافظات الفلســطينية، فقــد ظهر الترتيب التنازلي التالي من حيث متوسط الاستهلاك الشهري: القدس 834 دينار، رام الله (التي تضــم البــيرة) وأريحــا 678 دينار، بيت لحم 671 دينار، الخليل 640 دينار، نابلس 557 دينار، جنين 552 دينار، طولكرم 529 دينار وأخيرا غزة 524 دينار. ويبين هذا الترتيب فرقا ملموسا في متوسط الاستهلاك بين المحافظة ذات المســتوى الأعلى (القدس) والمحافظة ذات المستوى الأدنى (غزة) حيث بلغ معدل استهلاك الأسرة في محافظات غزة 62.9% فقــط مــن معــدل استهلاك الأسرة في محافظة القدس (بدون الأخذ بعين الاعتبار مؤشر تكلفة المعيشة). أما بالنسبة لمحافظات الضفة الغربية فقد بلغت نسبة استهلاك الأسرة في المحافظة ذات المستوى الأدنى (طولكرم/ قلقيلية) 63.4% من معدل استهلاك الأسرة في المحافظة ذات المستوى الأعلى (القدس).

كمــا أشــارت نتائج المسح لعام 1998، إلى أن الأسر التي تعتمد في دخلها الرئيسي على مشاريع للأسرة تتمتع بأعلى مســتويات الاستهلاك الشهرية (673 دينار أردني)، يليها الأسر التي تعتمد في دخلها الرئيسي على العمل في قطاعات العمــل الإســرائيلي أو فــي الخارج (647 دينار)، يليها الأسر التي تعتمد في دخلها الرئيسي على القطاع العام (609 دنانــير) ومن ثم الأسر التي تعتمد في دخلها الرئيسي على القطاع الخاص (576 دينار)، وتتميز الأسر التي تعتمد في دخلها الرئيسي من مصادر أخرى (مساعدات، تقاعد أو ميراث، عقارات) بأدنى معدلات استهلاك (315 دينار).

توجــد علاقــة واضحة بين حجم الأسرة ومستوى المعيشة، فكلما زاد حجم الأسرة، كلما قل نصيب الفرد من معدلات اســتهلاك الأســرة الشــهري، مــع الأخذ بعين الاعتبار إلى أن متوسط استهلاك الأسرة لا يعطي صورة عن توزيع الاستهلاك داخل هذه الأسرة حيث أن التوزيع قد يتفاوت حسب النوع الاجتماعي والعمر وعلاقات السلطة بين أفرادها. وتشــير أيضــاً إلى وجود علاقة بين جنس رب الأسرة ومستوى المعيشة، فالأسر التي يرأسها ذكور تحظى بمعدلات اســتهلاك (621 دينار) أفضل من تلك الأسر التي ترأسها إناث (393 دينار). حيث بلغت نسبة استهلاك الأسرة التي ترأسها أنثى (63.3%) من معدل استهلاك الأسرة التي يرأسها ذكر.

فقــد بلــغ متوســط استهلاك الأسرة الشهري لعام 1998 (600 دينار أردني) مقارنة مع (629 دينار أردني) في العام 1997، أي انــه تراجع بنسبة مقدارها (4.6%) محسوباً بالأسعار الجارية، وهذا الفرق يعود إلى ازدياد القوة الشرائية للدينار مقابل الشيكل الإسرائيلي نتيجة الانخفاض في سعر الصرف للشيكل في العام 1998 وارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصــاد الإسرائيلي بشكل مباشر. كما وتظهر معطيات الإنفاق ميلاً مشابهاً لمعطيات استهلاك الأسرة، فقد انخفض معــدل إنفــاق الأسرة الشهري (547 دينار أردني) بحوالي 5.6% في العام 1998 مقارنة مع العام 1997 (حيث بلغ متوسط إنفاق الأسرة 579 دينار أردني).

1.5.4 مؤشرات إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية

أظهـرت بـيانات الإحصـاء المركـزي بإنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تراجعاً مضـطرداً فـي معدلات إنفاق واستهلاك الأسرة والفرد الشهريين بالأسعار الجارية فقد تراجع متوسط استهلاك الأسرة الشـهري فـي الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 4.6% العام 1998 مقارنة بالعام الذي سبقه وبلغ 600 دينار أردني وتراجع بـ حوالي 6% مقارنة مع العام 1996. وتظهر بيانات إنفاق الأسرة والفرد الميول ذاتها المشار إليها أعلاه.

جدول 24: معدل إنفاق الفرد الشهري في المحافظات الفلسطينية إلى معدل إنفاق الفرد الشهري في القدس، 1996-1998

المنطقة	1996	1997	1998
كافة المناطق	55.4	55.9	52.0
الضفة الغربية	63.0	62.7	57.3
شمال الضفة الغربية	58.8	53.8	49.8
جنين	55.7	50.2	47.3
طولكرم وقلقيلية	59.1	53.3	50.4
نابلس	61.3	57.7	51.5
وسط الضفة الغربية	83.9	87.8	77.1
رام الله وأريحا	73.7	78.5	61.5
القدس	100.0	100.0	100.0
جنوب الضفة الغربية	51.8	52.4	51.0
بيت لحم	62.8	59.5	58.3
الخليل	48.1	50.0	48.9
قطاع غزة	40.6	42.6	39.8
القدس (بالدينار السلطة الفلسطينية بأسعار1996)	151.58	148.24	163.12

المصدر:دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة: التقرير النهائي (1996، 1997، 1998)

شكل 14: معدل إنفاق الفرد الشهري، 1996-1998 (بالدينار الأردني)

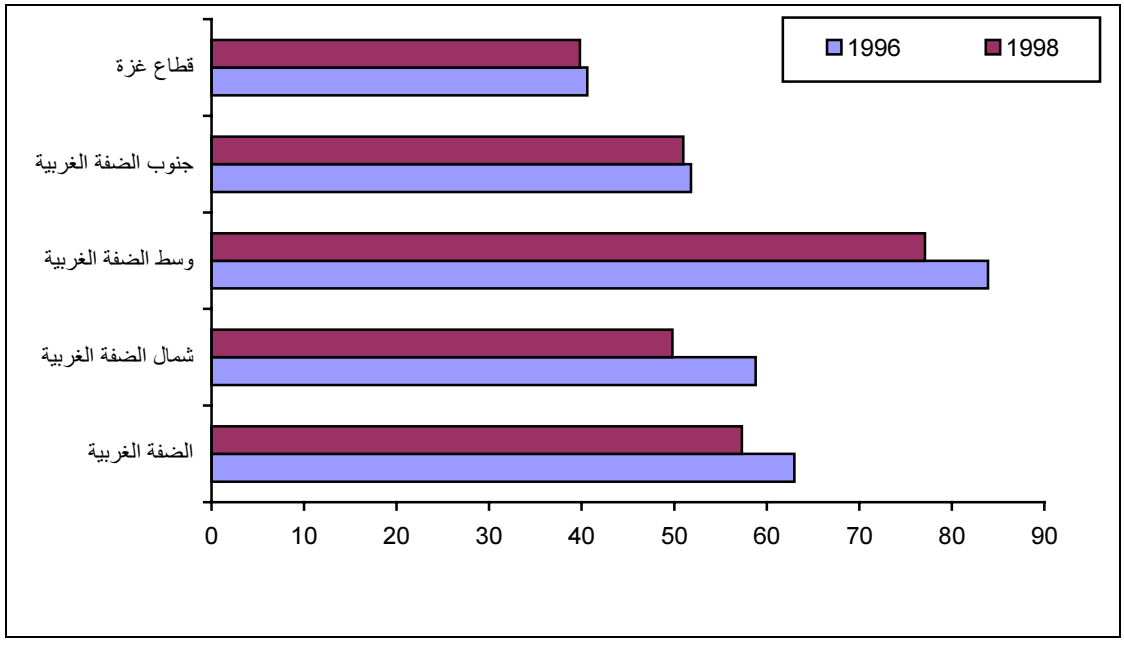

المصدر:دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة: التقرير النهائي (1996، 1997، 1998)

بـــدأت معدلات الإنفاق والاستهلاك الشهرية الحقيقية (بأسعار العام 1996) تسجل تحسناً طفيفاً، وذلك بسبب زيادة القوة الشـــرائية للدنيار الذي حسبت به معدلات الاستهلاك والإنفاق خلال سنوات المسح حيث ازدادت القيمة الشرائية للدينار العام 1997 مقارنة بالعام 1996 بنسبة 1.6% وازدادت العام بنسبة 8.5%([45]) وهذا يعني أن معدل استهلاك الأسرة في الضـــفة الغربـــية وقطاع غزة العام 1998 بأسعار العام 1996 يساوى 660.6 دينار، أي أن متوسط استهلاك الأسرة تحسن بحوالي 3.6% العام 1998 مقارنة بالعام 1996، وارتفع بالنسبة نفسها تقريباً مقارنة بالعام 1997.كما يستدل من البيانات المتوفرة تحسن معدلات استهلاك وإنفاق الفرد الشهرية الحقيقية خلال هذه الفترة فقد سجل معدل استهلاك الفرد الشهري الحقيقي بأسعار العام 1996 زيادة تقارب نسبة 3% العام 1998 مقارنة بالعام السابق وارتفع معدل إنفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة بـــ2.4% العام 1998 مقارنة بالعام 1997، محسوباً بأسعار العام 1996 وهذا يـــتفق مـــع تـــناقص معـــدلات البطالة، وارتفاع الأجور الحقيقية للعاملين، وتناقص أيام الإغلاق الذي تفرضه سلطات الاحـــتلال علـــى الضفة والقطاع بدواعي وحجج أمنية واهية، والذي يشمل إغلاق سوق العمل الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويترك أثاره السلبية على مجمل النشاطات الاقتصادية فيها، وأبرزت البيانات اتجاهاً نحو تقلص الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في معدلات أنفاق الفرد الشهرية فقد ارتفعت نسبة أنفاق الفرد فـــي قطـــاع غزة إلى إنفاق الفرد في الضفة الغربية من 64% العام 1996 إلى 69% العام 1998 لكن الفجوة مازالت واسعة.

جدول 25: متوسط إنفاق الفرد الشهري بالدينار في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 1996-1998 (بأسعار عام 1996)

الإنفاق	السنة	كافة المناطق	الضفة الغربية	شمال الضفة الغربية				وسط الضفة الغربية			جنوب الضفة الغربية			قطاع غزة
				المجموع	جنين	طولكرم وقلقيلية	نابلس	المجموع	رام الله وأريحا	القدس	المجموع	بيت لحم	الخليل	
	1998	82.6	92.6	80.5	76.5	81.5	83.1	124.5	99.3	161.5	82.5	94.1	78.9	64.3
	1997	74.4	94.6	81.4	75.7	80.4	87.0	132.4	118.5	150.9	79.1	89.8	75.5	64.3
	1996	84.1	95.4	89.1	84.5	89.5	92.9	127.2	111.8	151.9	78.5	95.2	72.9	61.5
التغير بين 97-98		2.1-	2.1-	0.9-	1.1	1.4	4.5-	6.0-	16.2-	7.0	4.3	4.8	4.5	0.0
التغير بين 96-98		1.8-	3.0-	9.7-	9.5-	9.0-	10.5-	2.1-	11.2-	6.6	5.0	1.2-	8.3	4.6

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة: التقرير النهائي (1996،1997،1998).

ويستدل من بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن الفجوة في معدلات استهلاك وإنفاق الأســـرة والفرد بين وسط الضفة الغربية من جهة، وباقي المناطق من جهة أخرى، مازالت كبيرة لصالح وسط الضفة الغربـــية ومازالـــت الفجوة واسعة بين وسط الضفة الغربية التي تتميز بمستوى معيشي أفضل، وقطاع غزة الذي يتميز بمســـتوى معيشي أدنى، حيث لا يتجاوز معدل إنفاق الفرد الشهري في قطاع غزة نصف معدل إنفاق الفرد الشهري في وســـط الضـــفة الغربـــية إلا بقليل، وتدرجت المناطق الفلسطينية حسب نسبة إنفاق الفرد فيها إلى إنفاق الفرد في وسط الضـــفة الغربية العام 1998 كما يلي: وسط الضفة الغربية 100%، جنوب الضفة الغربية 66%، شمال الضفة الغربية

[45] فلسطين- تقرير الفقر 1998، إعداد الفريق الوطني لمكافحة الفقر، إصدار وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نوفمبر 1998.

64.5%، قطـــاع غـــزة 52%.وتتمايز أيضاً مناطق غزة فيما بينها، وهي تتدرج حسب نسبة معدل إنفاق الفرد فيها من معـــدل إنفـــاق الفـــرد في وسط الضفة الغربية كما يلي: مدينة غزة 60%، شمال قطاع غزة 55%، وسط قطاع غزة 50%، وجنوب قطاع غزة فقط 42%، وتجدر الإشارة أن محافظة القدس احتلت المركز الأول، وكانت محافظات غزة في المركز الأخير، ويظهر فرق كبير بين محافظات قطاع غزة ذات متوسط الإنفاق الأدنى والقدس ذات متوسط الإنفاق الأعلى، ويعادل متوسط إنفاق الفرد الشهري في محافظات قطاع غزة فقط 39.8% من مثيله في محافظة القدس.

2.5.4 سمات الفقر في الأراضي الفلسطينية

تشير النتائج الواردة في التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الفقر في الأراضي الفلسطينية إلـــى أن الانتشار الكلي للفقر بين أسر الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي 20.3% وأن حوالي 33% من أسر قطاع غـــزة تعانـــي مـــن الفقر للعام ذاته وهو ما يفوق الضفة الغربية بحوالي أكثر من الضعيفين حيث أن 14.5% من أسر الضفة الغربية تعاني من الفقر[46] كما هو واضح في الجدول التالي.

جدول 26: معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998

المنطقة	فقر مدقع	حدة الفقر	عمق الفقر	الفقر
الضفة الغربية	8.4	2.0	3.7	14.5
قطاع غزة	21.6	5.4	9.4	33.0
المجموع	**12.5**	**3.0**	**5.5**	**20.3**

www.pnic.gov.ps

فمـــن خـــلال الجدول السابق يتضح أن عمق الفقر في قطاع غزة قد بلغ أكثر من الضعف (9.4) عما هو عليه في الضـــفة الغربـــية(3.7) ونفـــس الصورة تكررت في حدة الفقر والفقر المدقع، واختلفت نسب الفقر فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات (1996-1998) كما هو الحال في الجدول التالي.

جدول 27: نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة، 1996-1998

مكان السكن	1996	1997	1998
محافظة القدس	2.9	2.78	3.1
الضفة الغربية	16.2	15.6	14.5
قطاع غزة	41.6	38.1	33.0
الأراضي الفلسطينية	23.6	23.0	20.3
خط الفقر* (شيكل)	-	1,390	1,460

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني-كانون أول 1998) – رام الله 2000.

(-) لا تتوفر بيانات

*ا لأسرة معيارية مكونة من بالغين وأربع أطفال.

لقـــد أظهـــر تقريـــر الفقر لعام 1998 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تراجع نسبة الفقر في الضفة الغربـــية وقطـــاع غـــزة مقارنة بعام 1997 ويبين أن 20.3% من الأسر الفلسطينية عانت من الفقر وكانت هذه النسبة 33% فـــي قطاع غزة و 14.5% في الضفة الغربية، وقد انخفضت من 38.1% في قطاع غزة عام 1997 إلى 33%

[46] http://www.pnic.gov.ps/

فـــي العام 1998 في حين انخفضت في الضفة الغربية من 15.6% إلى 14.5% لنفس الأعوام، ويتفق ذلك مع دلالات انخفـــاض معـــدلات البطالة العام 1998 مقارنة مع العامين السابقين وتحسن معدلات الأجور اليومية، كما يشير تقرير الفقر لعام 1998 أيضاً إلى أن حوالي أسرة من كل خمس أسر في قطاع غزة تعاني من الفقر المدقع (21.6%) أي أنها غـــير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية من المأكل والملبس والمسكن، ويتضح من التقرير أن الجنوب أكثر فقراً من الشـــمال وأن مخـــيمات اللاجئيـــن تعاني من أعلى معدل انتشار للفقر وأن أسرة واحدة من كل ثلاث أسر من مخيمات اللاجئيـــن تعاني من الفقر. وتزداد ظاهرة الفقر بازدياد حجم الأسرة، فقد سجل أعلى معدل للفقر عام 1998 بين الأسر المؤلفـــة من عشرة أفراد فأكثر بواقع 32% تليها أسر الوحيدين، والتي تتألف بشكل أساس من كبار السن بواقع 28% وترتفع معدلات الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث، حيث أن نسبة الفقر في صفوفها تفوق 26%، فيما بلغ معدل انتشار الفقر بين الأسر التي يرأسها الذكور 20%، وتشير النتائج إلى أن كبار السن هم الأكثر عرضة للفقر حيث أن ما نسبته 25% مـــن كـــبار الســـن الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر هم فقراء، ولعل ذلك يعود إلى غياب الضمان الاجتماعي وأنظمة التقاعد المناسبة في الأراضي الفلسطينية، وقد انعكس ذلك على اختلاف نسبة الفقر بين محافظات الضفة الغربية وكذلك اختلافها ما بين محافظات قطاع غزة في العام 1998 كما يتضح من الجدول التالي.

جدول 28: نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة، 1998

المحافظة	الفقر المدقع		الفقر	
	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة
جنين	9.1	13.3	8.7	20.5
طولكرم	5.7	10.7	5.4	16.4
قلقيلية	2.0	6.7	3.0	15.9
نابلس	6.2	7.6	9.3	18.4
رام الله	3.6	4.6	3.2	6.6
القدس	1.7	2.3	1.4	3.1
بيت لحم/ أريحا	4.0	8.3	4.0	13.3
الخليل	13.8	12.2	14.2	20.4
مدينة غزة	14.9	18.7	12.7	25.9
شمال غزة	7.2	13.9	8.9	27.6
وسط غزة	10.1	25.0	9.5	37.9
جنوب غزة	21.6	28.1	19.7	41.4
المجموع	**100**	**12.5**	**100**	**20.3**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني–كانون أول 1998) – رام الله 2000.

فمـــن خـــلال الجدول السابق يتضح أن محافظات جنوب غزة كانت أكثر محافظات الوطن فقراً وبلغت نسبة الفقر فيها 41.4% العـــام 1998 على الرغم من تحسن هذه النسبة مقارنة بالعامين السابقين كانت نصف أسر جنوب القطاع تحت خـــط الفقر في السنتين السابقتين يليها وسط غزة 37.9% ثم شمال غزة وأقلها فقراً مدينة غزة التي سجلت نسبة انتشار للفقـــر بلغـــت 25.9% لعام 1998.وكانت محافظتا جنين والخليل أفقر محافظات الضفة الغربية 20.50%، 20.46% علـــى التوالـــي ونقل نسبة الفقر كثيراً في محافظة القدس إذ وصلت إلى 3.1% العام 1998. ومن الجدير بالذكر أن استثناء محافظة القدس يتمخض عنه ازدياد طفيف في نسب الفقر، حيث أن استثناء محافظة القدس أدى إلى ارتفاع الفقر

بحوالـــي 2% إذ ازدادت نسبة الفقر في الضفة الغربية من 14.5% إلى 16.3% في باقي الضفة الغربية العام 1998. وأظهــرت البيانات أن المخيمات مازالت هي الأفقر من بين التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة وسجلت نســبة انتشار للفقر بلغت 23.8% مقابل 18.3% في القرى وحوالي 17.3% في المدن. وتظهر بيانات كل من الضفة الغربــية وقطاع غزة النتيجة نفسها لكن تساهم القرى بأكبر نسبة في الفقر على المستوى الوطني 40.4% مقابل 33% للمدن و 26.5% للمخيمات وهي تساهم 66.4% من مجموع الفقراء في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فإن المساهم الأكــبر فــي الفقــر هي المخيمات 43.9% مقابل 40.8% للمدن وحوالي 15.3% ([47]) للقرى ويعود ذلك إلى تركيبة المنطقتيــن الســكانية.وأشــارت النتائج إلى أن وضع الأسرة الفقيرة التي ترأسها نساء يعتبر أكثر سوءاً من وضع تلك الأســرة الفقــيرة التي يرأسها رجال، وتشكل الأسر التي ترأسها نساء إحدى المجموعات الرئيسة التي تتلقى مساعدات اجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبلغت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث 26%، 30%، 26% فــي الأعــوام 1996، 1997، 1998 على التوالي مقارنة بحوالي 23%، 22%،([48]) للأسر التي يرأسها ذكور للفترة الزمنية نفسها.

شكل 15: قيمة الفقر والفقر المدقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998

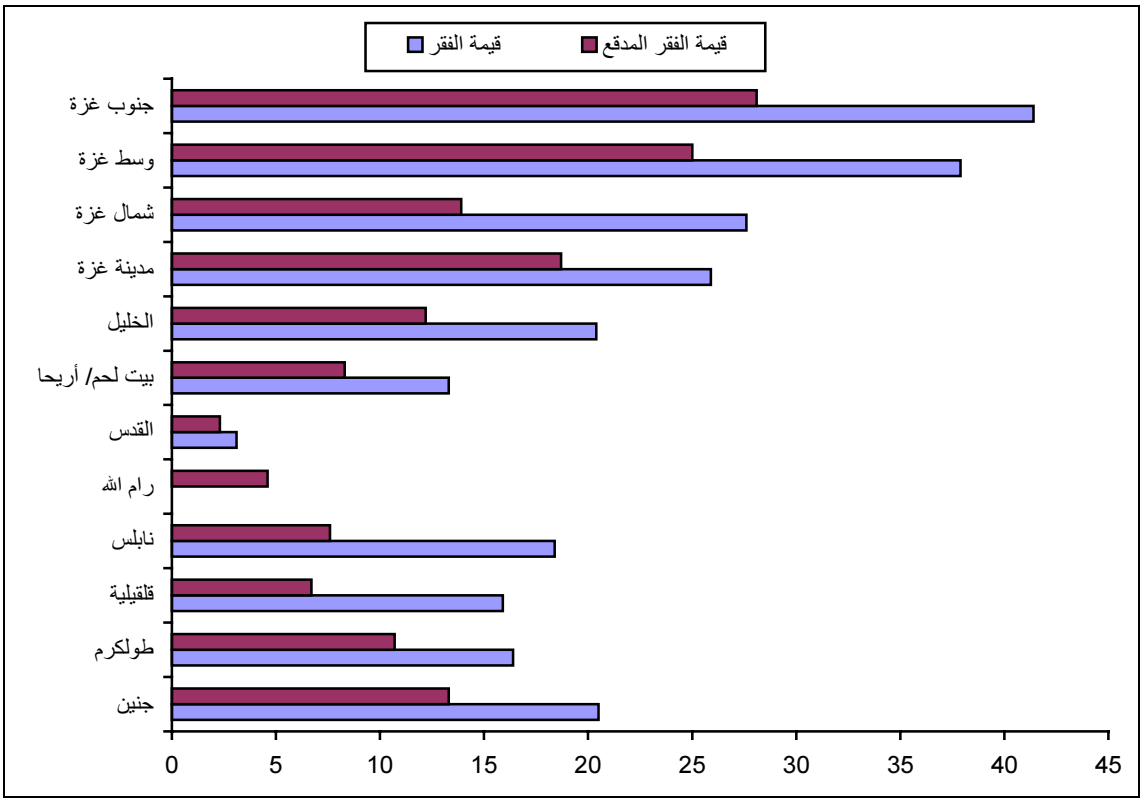

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني–كانون أول 1998) – رام الله 2000.

[47] المرجع السابق

[48] ماس، المراقب الاجتماعي، عدد رقم 4، 2001.

1- الفقر و حجم الأسرة

يــتأثر مســتوى الفقــر بحجم عدد أفراد الأسرة وخاصة في الدول النامية والأسر محدودة الدخل وهذا ما أنعكس على الأســرة الفلســطينية التي تأثرت معدلات الفقر لديها بحجم أفراد الأسرة فيها، فلقد بلغ أعلى معدل للفقر للأسر الكبيرة المؤلفة من عشرة أفراد أو أكثر في العام 1998 حوالي 32% وهذا ما يتضح من الجدول التالي.

جدول 29: معدلات الفقر حسب حجم الأسرة لعام 1998

حجم الأسرة	الفقر	عمق الفقر	الفقر المدقع
1	27.5	9.2	22.5
3-2	15.4	4.8	10.1
5-4	12.9	3.2	7.0
7-6	15.7	3.5	7.8
9-8	22.4	6.5	14.3
10 فما فوق	32.3	8.8	21.4
المجموع	**20.3**	**5.5**	**12.5**

الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني-كانون أول 1998) – رام الله 2000.

فمــن خلال الجدول السابق يتضح أن أعلى نسبة للفقر تمركزت في الأسر ذات الحجم 10 أفراد فأكثر حيث بلغت نسبة الفقــر فــيها 32.3% في حين انخفضت إلى 22.4% في الأسر ذات الحجم (8- 9 أفراد) وانخفضت إلى 15.7 في الأســر ذات الحجم (6-7 أفراد) وقد تزداد نسبة الفقر في الأسر التي يزداد فيها عدد صغار السن، وهي الصفة الغالبة على سكان الدول النامية والتي يرتفع فيها معدل المواليد بشكل ملحوظ عما هو عليه في الدول المتقدمة، حيث تعتبر هذه الفئة من الفئات الغير منتجة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 30: نسبة الفقر حسب عدد الأطفال لعام 1998

عدد الأطفال	الفقر المدقع	عمق الفقر	الفقر
0	13.3	6.1	20.0
2-1	6.6	2.9	12.9
4-3	9.1	4.2	16.2
6-5	15.7	6.8	23.9
8-7	19.0	7.6	30.5
+9	23.4	9.7	33.6
المجموع الكلي	**12.5**	**5.5**	**20.3**

الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني-كانون أول 1998) – رام الله 2000.

إن معدل الفقر لدى الأسر يزداد مع ازدياد عدد أطفالها، فقد بلغت معدلات الفقر حوالي 33.6عند الأسر التي تتكون من 9 أفراد فأكثر وانخفضت لتصل إلى 30.5عند الأسر التي تتكون من 7-8 أطفال لتصل إلى 12.9 عند الأسر التي كان فيها عدد الأطفال 1-2، وبناء على المتوسط الوطني للفقر فإن الأسر التي تتألف من أطفال تعاني من نفس معدل الفقر فــيما بينها وتمثل هذه الأسر ما نسبته 17% من إجمالي الأسر الفقيرة، ومن بين غالبية الأسر الفلسطينية هناك فقط ما

يقــرب من 18% من أسر لا تضم أطفالا و من هنا إذا ما أردنا إجراء مقارنات ذات معنى حول وضع الفقر لا بد من إجراءها بين عدد مختلف من الأطفال فضلا عن إجرائها بين أسر لا تضم أطفالا وبين بقية الأسر.

3.5.4 السكان والتنمية في السلطة الفلسطينية

تشكل المشكلة السكانية كبرى المشكلات التي سيواجهها الاقتصاد في السلطة الفلسطينية في المستقبل المنظور، والتي لا بــد من رصد ظواهرها وتقييم أبعادها وتحليل انعكاساتها على إمكانات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أخذ الوعي بأبعاد هذه المشكلة يزداد بين المسؤولين وأفراد المجتمع، واتضحت الحاجة إلى توفير المعلومات العلمية والتقنية والاقتصادية اللازمة لبيان الأساليب الواجب اتخاذها للمحافظة على التوازن الدائم بين السكان والموارد الطبيعية.

وتهدف التوجهات الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة القادمة إلى تحقيق التنمية المستديمة القابلة للاستمرار بما يضمن توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع دون التأثير على إمكانية الوفاء بهذه الحاجات للأجيال القادمة. وتتطلب التنمية المستديمة تغيرا في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأنماط السلوكية.

وترتبط استدامة التنمية بشكل وثيق بالقوى المحركة للنمو السكاني. حيث يمكن السعي نحو التنمية المستديمة بيسر أكبر عندما يكون حجم السكان منسجماً مع حجم وإنتاجية الموارد. فالنمو السكاني المرتفع يؤدي إلى توزيع ثمار التنمية على العداد متزايدة من الناس والتأثير على مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ويجب التنويه إلى أن السياسات المؤثرة في حجم السكان لا يمكن أن تكون فعالة بمعزل عن مسائل التنمية الأخرى. فلا يمكن التأثير في عدد السكان، وكثافتهم، وحركــتهم. ومعــدلات نموهم على المدى القصير إذا ما طغت على هذه الجهود أنماط معاكسة من التنمية في مجالات أخرى.

وتجدر بالسياسات السكانية أن تملك رؤية أوسع من مجرد السيطرة على أعداد السكان لأن الإجراءات المطلوبة لتحسين نوعية الموارد البشرية من ناحية الصحة والتعليم، والتنمية الاجتماعية هي على القدر نفسه من الأهمية، لذا فان السياسة الســكانية ينبغي أن تطرح وتتابع أهدافا سكانية قومية عريضة وثيقة الصلة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وفي هذا الصدد لابد من دمج السياسات السكانية في غيرها من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل تعليم الإناث والعناية بصحة الأم والطفل، وتوسيع قاعدة العمل وغيرها.

إن المتغــيرات السكانية تلعب دورا رئيسيا في تحقيق أهداف التنمية أو إعاقتها. وهناك على أية حال علاقة تبادلية بين المتغــيرات الســكانية والتخطــيط التــنموي تلزم المخططين بدراسة الاتجاهات السكانية وأثرها في التنمية ومتطلبات الخدمات في القطاعات المختلفة.

ويــنعكس ذلــك في الخطط التنموية في السلطة الفلسطينية من خلال التخطيط القطاعي والإقليمي، وقد اعتبرت خطة التنمية الفلسطينية والتي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن الزيادة السكانية العالية كأحد التحديات التي تواجهها السلطة من ناحية أثرها على الموارد المحدودة للدولة خاصة في ضوء الظروف الاقتصادية الحالية التي والمتردية التي تعاني منها مناطق السلطة الوطنية جراء الحصار والإغلاق الطويل، والسياسة السكانية في المجال الاقتصادي والتنموي يجــب أن تكون مبنية على أساس تخفيض معدلات الفقر بالريف والمدن وإزالة مسبباته تدريجياً، ويمكن الحصول على ذلك النتيجة من خلال البرامج والآليات التالية:

1. تحديد جيوب الفقر من شرائح السكان وتشخيص مسبباته.
2. إعـــادة الـــنظر في صناعات الأسر المنتجة والتخطيط والبرمجة لها بموجب اعتبار الكثافة السكانية وتبنى حزمة سياسات الحضانة الخاصة بصناعات الأسر المنتجة.
3. أن تـــتخذ تدابـــير ترمـــي إلى التخفيف من حدة الفقر مع إيلاء اهتمام أو انتباه خاص لاستراتيجيات توليد الدخل والتوظيف الموجهة نحو الفقراء في المناطق الريفية والمناطق المهمشة.
4. الـــتعاون بين الوزارات والجهات المختصة في وضع سياسة وبرامج تستهدف الشرائح الضعيفة بالمجتمع لتفاعل العوامل السكانية بمشكلة الفقر.
5. عمـــل دراســـات لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وميزانيات التنمية والمشاريع الإنمائية الكبرى على العوامل السكانية.

ومـــن الممكـــن أن تضـــع السياسة السكانية مجموعة من الإجراءات التي تساهم في تمكين المرأة وتحسين حالتها للقيام بمسئولياتها الأسرية والتنموية في إطار الأهداف العامة للاستراتيجية القومية الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال البرامج والآليات التالية:

1. إنشاء آليات لكفالة المشاركة المتساوية والتمثيل المنصف للمرأة على جميع المستويات.
2. إجراء المسوحات للنساء العاملات في القطاع الهامشي لقياس دورهم وتأثيرهم على الوضع الاقتصادي للأسر.
3. العمـــل بواســـطة الأجهـــزة المختصة رسمية وتطوعية لتخفيض نسبة الأمية ورفع معدل التحاق الإناث بمرحلة الأساس.
4. العمل على إعداد وتنفيذ المشروعات ذات الصلة بالمرأة الريفية ورفع مقدراتها وتقدير مكانتها الاجتماعية
5. التدريب للنساء العاملات في القطاع الهامشي لضبط الجودة وضمان التسويق.
6. القيام بالمتابعة والتقييم لأوضاع المرآة في القطاع التقليدي.
7. ربط التعليم ببرامج زيادة الدخل للأسر لتشجيع عملية التعليم.
8. تحسين الوضع الصحي للمرأة وأهمية توعية المرآة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
9. تطويـــر بـــرامج التوعـــية الخاصـــة بتنمية المرأة بالتركيز على رفع الوعي بحقوق المرأة الشرعية والدستورية وإصحاح بيئة المنزل باستخدام جميع أجهزة الإعلام المتاحة ووضع ذلك في مقدمة السياسات والخطط القومية.
10. العمل على تفعيل دور الجهد الشعبي والطوعي لمحاربة العادات الضارة بالمرأة.
11. العمل على تسهيل الزواج خاصة بعد عمر 20 عاماً.
12. نشر الوعي البيئي وسط النساء عن طريق برامج التوعية والتدريب.
13. نشر مشاريع الأسر المنتجة على أسس علمية تضمن العائد المجزي للأسرة واستدامتها.
14. تشجيع التدريب المهني للنساء لتوسعة مقدراتهم المهنية والعملية.

الاحتياجات المستقبلية

1.5 الصحة

نظراً للزيادة المستمرة في أعداد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لعدم وصول الموارد البشرية الصحية للوصول إلـــى النســـبة المطلوبة فمن المتوقع أن تتفاقم المشكلة في حالة عدم رصد الميزانيات الكافية من الأموال لقطاع الصحة لـــرفع المستوى الصحي حتى النسبة المطلوبة والمعمول بها في الدول النامية. والجدول رقم (31) يوضح الاحتياجات المستقبلية من الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 31: العدد المطلوب من أسرة المستشفيات حسب المنطقة من (2000– 2010) باستخدام نسبة سرير واحد لكل 1000 نسمة

المنطقة	المتوفر 1999	العام 2000		العام 2005		العام 2010	
		المتوقع	المطلوب	المطلوب	المتوقع	المتوقع	المطلوب
جنين	96	216	120	269	173	327	231
طولكرم	105	220	115	277	172	339	234
نابلس	360	330	30	412	52	500	140
رام الله والبيرة	153	231	78	297	144	370	217
أريحا	55	35	20-	44	11-	54	1-
بيت لحم	149	147	2-	185	36	226	77
الخليل	273	436	163	555	282	691	418
المجموع	**1,191**	**1,615**	**424**	**2,039**	**859**	**2,507**	**1,317**
مدينة غزة والشمال	804	614	190-	798	6-	1020	216
رفح والمنطقة الوسطى	230	300	70	318	88	489	259
خان يونس	363	222	141-	285	78-	361	2-
المجموع	**1,397**	**1,136**	**261-**	**1,401**	**4**	**1,870**	**473**
القدس	525	354	171-	422	103-	496	29-
المجموع في فلسطين	**3,811**	**3,105**	**706-**	**3,862**	**51**	**4,873**	**1,062**

المتوفر من وزارة الصحة والتقديرات من عمل الباحث

- تعتمد تقديرات العدد المطلوب من الأسرة على مستوى الألوية والمستوى الوطني على البيانات المتعلقة بإحصائيات اســـتخدام المستشفيات العامة والأهلية والخاصة، باستثناء مستشفيات التأهيل والتوليد والأمراض النفسية وبالتالي تم استبعاد الأسرة الخاصة بالتوليد والأمراض النفسية من المتوفر عام 1999.
- العـــدد المطلـــوب مـــن أسرة المستشفيات = تقدير عدد الأسرة في السنة المستهدفة – عدد الأسرة المتوفرة في عام 1999.
- تـــم احتســـاب قلقيلـــية ضمن محافظة طولكرم، وسلفيت ضمن نابلس وطوباس ضمن جنين حسب تواجد مستشفيات وتوجهات وزارة الصحة ضمن الخطة الصحية للأعوام حتى 2005.

مـــن الجدول السابق يتضح أن المناطق الفلسطينية ستكون بحاجة إلى عدد من الأسرة في السنوات العشرة القادمة حيث مـــن المـــتوقع أن تكـــون الضفة الغربية بحاجة إلى حوالي 424 سرير في العام 2000 و859 سرير في العام 2005 و1,317 ســـرير في العام 2010، ومن المفترض أن تكون هذه الأسر من أسرة التخصصات النادرة وذات الحاجة لها والابتعاد عن توفير الأسرة العامة.

كما لوحظ أن منطقة أريحا ستبقى حتى العام 2010 ليست بحاجة لأي سرير أما باقي المحافظات ستحتاج إلى عدد من الأســـرة باخـــتلاف أعدادهـــا، في العام 2000 من المتوقع أن يكون هناك فائض من الأسرة في كل من نابلس وأريحا وبيـــت لحم أما في العام 2005 فستبقي أريحا لديها فائض من الأسرة بمقدار 11 سرير في حين باقي المناطق ستكون بحاجة لعدد من الأسرة. أما في محافظات قطاع غزة فنرى أن محافظة غزة والشمال ومحافظة خان يونس ستبقي لديها فائض في أعداد الأسرة .

أمـــا في قطاع غزة فستبقى كل من محافظة غزة والشمال ومحافظة خان يونس لديها فائض في عدد الأسرة حتى العام 2005 أما في العام 2010 فستبقى محافظة خان يونس لديها فائض بمقدار سريرين فقط، وقد يعود هذا الفائض في كل مـــن الضـــفة الغربية لعدم وجود الأسرة المتخصصة في أمراض معينة وخاصة الأمراض المستعصية مما يعمل على تحويـــل هذه الحالات إلى داخل الخط الأخضر وجمهورية مصر العربية والسلطة الفلسطينية وبعض الحالات إلى الدول الأوربية وقد تتطلب هذا الأمر تحويل عدد من الأسرة العامة إلى أسرة متخصصة تستطيع استيعاب الحالات المستعصية وذات الأمـــراض التي لا يمكن معالجتها في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي يعمل على رفع نسبة الإشغال للأسرة الموجـــودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن ذلك يحتاج إلى ميزانيات كبيرة وخاصة لوزارة الصحة حتى تستطيع بالرقي بالخدمات الصحية ورفع جودتها والجدول رقم (32) يوضح الميزانيات المرصودة لقطاع الصحة.

جدول 32: نصيب الفرد الواحد من الميزانية المرصودة لقطاع الصحة بين 1998– 2000

السنة	الميزانية العامة	ميزانية الصحة مليون	النسبة	حصة الفرد من اتفاق الصحة $
1998	1,212,692	75,382	6.2	25.9
1999	1,166,353	35,074	3.0	11.6
2000	1,128,296	43,727	3.8	15.4

خطة التنمية الفلسطينية مرجع سابق ص 37

يتضـــح مـــن الجدول السابق أن ميزانية قطاع الصحة شكلت ما نسبته 6.2% من إجمالي الميزانية العامة لعام 1998، حيث بلغت هذه الميزانية 25.9 دولار أمريكي. ولكن في العام 1999 انخفضت ميزانية الصحة إلى أقل من النصف في العـــام الذي قبله حيث تشكلت نسبتها ما يقرب من 3% من إجمالي الميزانية العامة لعام 1999 وانخفض نصيب الفرد منها إلى ما يقرب 11.6 دولار أمريكي ثم عاودت هذه الميزانية لترتفع إلى ما نسبته 3.8% من إجمالي الميزانية العامة حيـــث بلغـــت نســـبة الميزانية المخصصة لقطاع الصحة 3.8% من إجمالي الميزانية العامة حيث بلغت نسبة الميزانية المخصصـــة لقطـــاع الصحة 3.8% من إجمالي الميزانية العامة وارتفع نصيب الفرد منها 15.4 دولار أمريكي، ومن خـــلال الجدول السابق يتضح أن ميزانية الصحة قد تم تقليصها على الرغم من الزيادة السكانية مما أثر على انخفاض نصـــيب الفـــرد من هذه الميزانية من 25.9 دولار عام 1998 الى11.6 دولار عام 1999 و15.4 دولار عام 2000 وســـينعكس ذلك على المستوى الصحي العام. والجدول رقم (33) يوضح نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق الكلي في بعض الدول العربية.

جدول 33: نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق الكلي في بعض الدول العربية

الدول	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	نصيب الفرد $1992
مصر	2.5	2.4	2.8	2.8	2.8	2.1	2.4	6
المناطق الفلسطينية	5.4	4.1	5.9	5.0	5.2	6.3	7.0	22
المغرب	3.0	2.8	2.7	3.0	3.0	3.0	-	8
الإمارات	6.9	7.0	6.8	6.9	6.8	6.7	7.3	161

(-) لا تتوفر بيانات

International Monetry Fund, Government Finance statistics 1995.p.3b

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة الإنفاق على قطاع الصحة في الدول العربية المجاورة لا تعتبر قريبة من نسبة الإنفاق على قطاع الصحة في فلسطين حيث تراوحت نسبة الإنفاق في جمهورية مصر العربية ما بين 2.1% إلى 2.8% في السنوات ما بين 1987 – 1993 في حين كانت في السلطة الفلسطينية ما بين 4.1% إلى 7% من مجموع الإنفاق الكلي.

وفي المغرب كانت ما بين 2.7 إلى 3 في السلطة الفلسطينية ارتفعت نسبة الإنفاق من 4.8 إلى 6.3 وكانت أعلى نسب الإنفاق على قطاع الصحة في دولة الإمارات حيث وصلت نسبة الإنفاق على قطاع الصحة إلى 7.3% من جملة الإنفاق العام وبلغ نصيب الفرد في العام 1992 في دولة الإمارات 161 دولار أمريكي وفي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية 22 دولار أمريكي، وفي مصر 6 دولار، وفي المغرب 8 دولار امريكي.

2.5 التعليم

تتبع أهمية دراسة العلاقة بين النمو السكاني والتعليم من أن النمو السكاني يترافق مع ازدياد الطلب على التعليم بمراحله المختلفة، وخاصة مرحلة التعليم الأساسي وما يترتب على تلبية هذا الطلب من حاجة الاستثمار في مجال التعليم، هذا ويرى البعض بأن توجيه الاستثمارات باتجاه التعليم بعيداً عن القطاعات الإنتاجية يترك آثاراً سلبية على معدلات النمو الاقتصادي في البلد أو المنطقة، كما أن مواجهة النمو السكاني تتطلب استثمارات واسعة في مجال التعليم وذلك من أجل المحافظة على مستويات التعليم على الأقل، ذلك أن الارتفاع بمستويات التعليم من حيث الكم والنوع يعتبر فوق طاقة الكثير من دول العالم الثالث.

إن حقيقة الأمر هي أن هذا مبالغة في تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي وتقليل من قدرة الدول على مواجهة النمو السكاني، وذلك أن التحليل الاقتصادي لا يشير إلى أن أي من القطاعين العام أو الخاص سيقوم بتمويل التعليم على حساب القطاعات الإنتاجية.

كما أن التمويل الحكومي للتعليم يمكن أن يأتي من رفع كفاءة الاستخدام للمواد التعليمية المتاحة، أو من خلال التمويل من القطاعات ذات التأثير المتدني على النمو الاقتصادي وحتى على مستوى الأسرة فإن الاتفاق على التعليم يتم إما من خلال زيادة الدخل عن طريق زيادة العمل أو على حساب عادة ترتيب أولويات الإنفاق في الأسرة [49].
ولقد أظهرت المراجعة الواسعة لعدد كبير من الأدبيات أن عمليات التوسع في فرص التعليم المتاحة وذلك لغرض مواجهة الطلب المتزايد على التعليم دون أن تكون تكلفة هذا التوسع عائقاً في وجه النمو الاقتصادي لهذه الدول، ولا بد

[49] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، السكان والتعليم، السلطة الفلسطينية، 1996، ص1 .

مـــن الإشارة إلى أن جزءاً من تكاليف هذا التوسع كان على حساب نوعية التعليم مثل زيادة نسبة طالب/معلم، حيث أن مثل هذا الارتفاع يترك أثراً على مستوى التعليم. ولقد نجم عن ارتفاع نسبة طالبة/معلم، أن مستويات التعليم في بعض البلدان لم تشهد خلال ثلاثة عقود سوى تطور ضئيل، ومن المتوقع من الناحية النظرية أن يؤدي انخفاض معدلات النمو السكاني إلى تخفيف الضغط على قطاع التعليم، وبالتالي توفير الاستثمار الكافي لتطوير وتحسين مستوى التعليم والعكس صـــحيح في حالة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وبالتالي فإن انخفاض النمو السكاني سوف يؤدي إلى انخفاض الضغط على نفقات التعليم من حيث الكم مما سيساعد في التركيز على النوعية [50].

يعتبر التعليم من أكثر القطاعات تضررا بسبب الاحتلال الإسرائيلي، كما أسهم تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة الـــبطالة وتدني مستوى المعيشة إلى تسرب أعداد كبيرة من الطلبة بقصد العمل أو الزواج المبكر للإناث، بالإضافة إلى غـــياب برامج التأهيل والتدريب للمعلمين لتحديث أساليب التعليم ونوعيته. وقد واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية عند اســـتلامها لمهـــام التربية والتعليم مشاكل عدة خلقها الاحتلال، فوضعت النهوض بالتعليم في سلم أولويتها، فشهد قطاع التعليم العام تطورا كبيرا في حجمه خلال فترة قصيرة، فقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997 إلـــى ارتفـــاع معـــدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 (86.1%) مقارنة مع نتائج المسح الديموغرافي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في العام 1995 حيـــث بلغت النسبة (84.3%). وقد أشارت النتائج إلى أن الفجوة بين تعليم الذكور وتعليم الإناث آخذه في التقلص وهذا مؤشر على الاهتمام بتعليم الإناث وتغير في الكثير من القيم التقليدية التي كانت تقف عقبة أمام التحاق الفتيات في التعليم وفي متابعته وهذا ينعكس على مجمل العمليات الديموغرافية. كما أظهرت نتائج التعداد أن الفروقات في معدلات القراءة والكتابة بين الإناث والذكور ما زالت موجودة. فقد بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الذكور (10 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية (93.3%) بينما بلغ (83.2%) لدى الإناث لنفس الفئة العمرية. وتتسع الفجوة بين معدلات الذكور والإنـــاث مـــع ارتفـــاع الفـــئة العمرية، أما مع فئة الأعمار 35-44، فبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى هذه الفئة (95.1%) للذكـــور و(85.6%) للإناث. وبلغت هذه الفجوة ذروتها بين الفئات العمرية التي تتجاوز 45 سنة، ففي الفئة العمـــرية 45-54 ســـنة بلـــغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (92.1%) للذكور و(59.1%) للإناث وفي الفئة العمرية 55-64 بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (73.3%) للذكور و(21.6%) للإناث بينما في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر فقـــد بلـــغ المعـــدل (50.9%) للذكـــور و(10.4%) للإناث، كما أظهرت نتائج التعداد أن نسبة التسرب الإجمالية من مؤسســـات التعلـــيم بيـــن الســـكان (5 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية بلغت (29.9%)، في حين بلغت النسبة (29.86%) بين الذكور و(29.87%) بين الإناث، ومن الملاحظ أن نسب التسرب بين الذكور أكثر منها بين الإناث في الفـــئات العمرية 24 سنة فأقل، بينما في الفئات العمرية 25 سنة فأكثر تنعكس الصورة حيث تصبح نسب التسرب بين الإناث أعلى منها بين الذكور. كما أظهرت نتائج قاعدة بيانات مسح التعليم والذي نفذ من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلســـطينية ووزارة التربـــية والتعليم الفلسطينية، أن انخفاضاً ملموساً حصل في نسب التسرب للعام الدراسي 1996/ 1997 من المدارس، حيث بلغت 2.2% من مجموع الطلبة، في حين كانت هذه النسبة 2.8% في العام الدراسي 1995 /1996. كمـــا أظهـــرت قاعدة البيانات ذاتها (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم) أن معدلات عـــدد الطـــلاب لكل معلم حققت تراجعاً إيجابيا في العام الدراسي 1998/1997 عن العام الذي سبقه (1997/1996) والعـــام الدراســـي 1996/1995 حيـــث بلغ معدل الطلبة لكل معلم لهذه السنوات 29، 30، 31، طالبا لكل معلم على التوالـــي، وتعود أسباب اختلاف نسبة التسرب بين الجنسين إلى سوق العمل الإسرائيلي الذي جذب إليه عدد من الشبان

[50] المرجع السابق، ص3 .

فـــي مـــراحل التعلـــيم المختلفة وخاصة الثانوي منها، في حين كان السبب عند الإناث يعود إلى زواج الفتيات المبكر وخاصـــة إننا في مجتمع محافظ يشجع على زواج الفتاة في وقت مبكر. والجدول رقم (34) يوضح عدد الطلبة المتوقع في الأراضي الفلسطينية حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس.

جدول 34: عدد الطلبة المتوقع في الأراضي الفلسطينية حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس

العام الدراسي	المجموع			المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
2006/2005	608,708	591,599	**1,200,307**	551,924	535,645	**1,087,569**	56,784	55 ,954	**112,738**
2007/2006	639,368	620,662	**1,260,030**	578,054	560,310	**1,138,364**	61,314	60,352	**121,666**
2008/2007	670,246	649,699	**1,319,945**	604,274	584,912	**1,189,185**	65,972	64, 787	**130,760**
2009/2008	701,486	678,889	**1,380,375**	630,700	609,632	**1,420,332**	70,786	69 ,257	**140,043**
2010/2009	733,108	708,347	**1,441,455**	657,371	634,578	**1,291,949**	75,737	73 ,769	**149,506**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999 ص 37

شكل 16: عدد الطلبة المتوقع في الأراضي الفلسطينية حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس

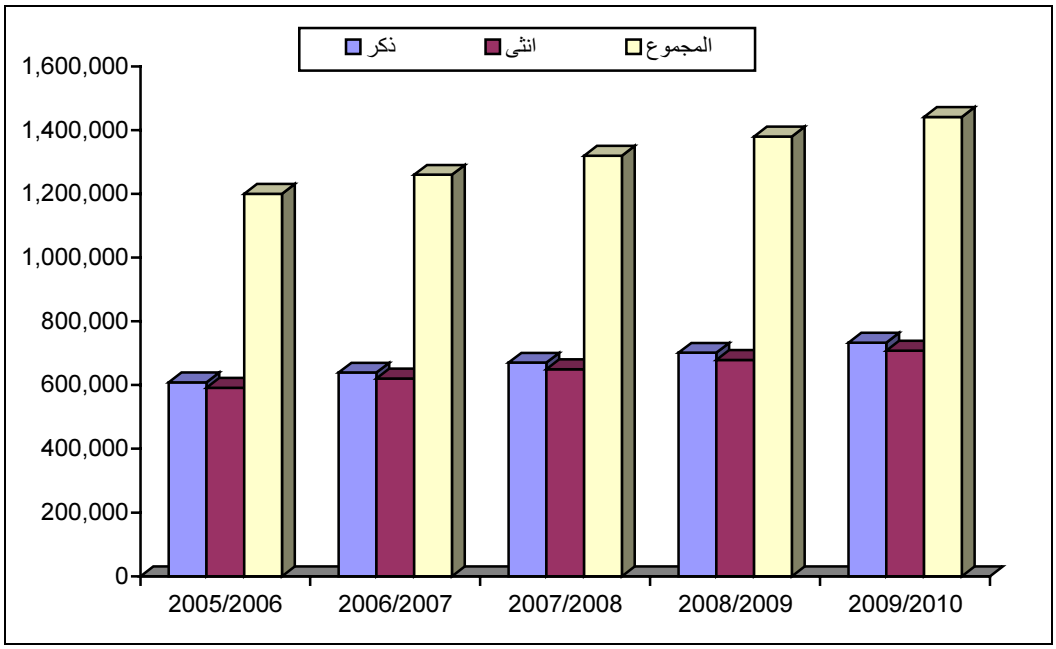

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999.

مـــن الجدول السابق يتضح أن التقديرات تشير إلى أن أعداد الطلبة سوف يرتفع من 855,264 طالباً وطالبة في العام الدراســـي 2000/1999 إلـــى حوالي 1,144,455 طالباً وطالبة في العام 2010/2009 أي بزيادة قدرها 68.5% كما يتضح من الجدول أن تقديرات عدد الطلبة في مدارس الأراضي الفلسطينية في العام الدراسي 2010/2009 سوف يبلغ 1,441,455 طالباً وطالبة، منهم 733,108 ذكور و708,347 من الإناث، ويتوزعون حسب المرحلة إلى 1,291,949 طالـــباً وطالبة في المرحلة الأساسية و 149,506 طالب وطالبة في المرحلة الثانوية، ويتوزعون حسب الضفة الغربية وقطـــاع غزة منهم 878,320 في مدارس الضفة 563,135 طالباً وطالبة في مدارس قطاع غزة.والجدول رقم (35) يوضح عدد الطلبة المتوقع في الضفة الغربية حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس.

جدول 35: عدد الطلبة المتوقع في الضفة الغربية حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس

العام الدراسي	المجموع العام			المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2006/2005	295,037	286,198	**581,235**	265,446	255,359	**520,805**	29,591	30,839	**60,430**
2008/2007	327,356	316,253	**643,609**	292,474	280,311	**572,785**	34,882	35,942	**70,824**
2010/2009	359,772	346,011	**705,783**	319,058	304,643	**623,701**	40,714	41,368	**82,082**
نسبة الزيادة %	75.0	72.0	**85.8**	69.8	64.4	**68.6**	32.2	116.6	**123.1**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999

من خلال البيانات المنشورة يتضح أن عدد الطلبة في الضفة الغربية سيرتفع من 406,677 طالباً وطالبة في العام 2000/1999 إلى 755,783 طالبة وطالبة في العام 2010/2009 وذلك بزيادة قدرها 85.8% في حين نسبة الزيادة عند الذكور ستكون 75% في نفس الفترة وعند الإناث ستكون نسبة الزيادة 72% أما في المرحلة الأساسية سيرتفع عدد الطلاب والطالبات من 369,892 طالب وطالبة إلى 623,701 طالب وطالبة في الفترة فمن 2000/1999 إلى 2010/2009 وستكون نسبة الزيادة في الطلاب الذكور 69.9% في حين ستكون عند الإناث 67.4% في نفس المرحلة الأساسية أما نسبة الزيادة في الطلاب الذكور 96.9% في حين ستكون عند الإناث 67.4% في نفس المرحلة الأساسية، أي نسبة الزيادة عند الذكور في المرحلة الثانوية ستكون 130.2%، أما الإناث ستكون نسبة الزيادة 166.6% وبذلك سيرتفع عدد الطلاب في المرحلة الثانوية من 36,785 طالب وطالبة في العام 2000/1999 إلى 82,082 طالب وطالبة في العام 2010/2009. أما الواقع في قطاع غز ة سيكون مختلف في نسب الزيادة في جميع المراحل التعليمية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (36) الذي يوضح عدد الطلبة المتوقع في قطاع غزة حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس.

شكل 17: عدد الطلبة الذكور والإناث المتوقع في الضفة الغربية وقطاع غزة 2005-2010

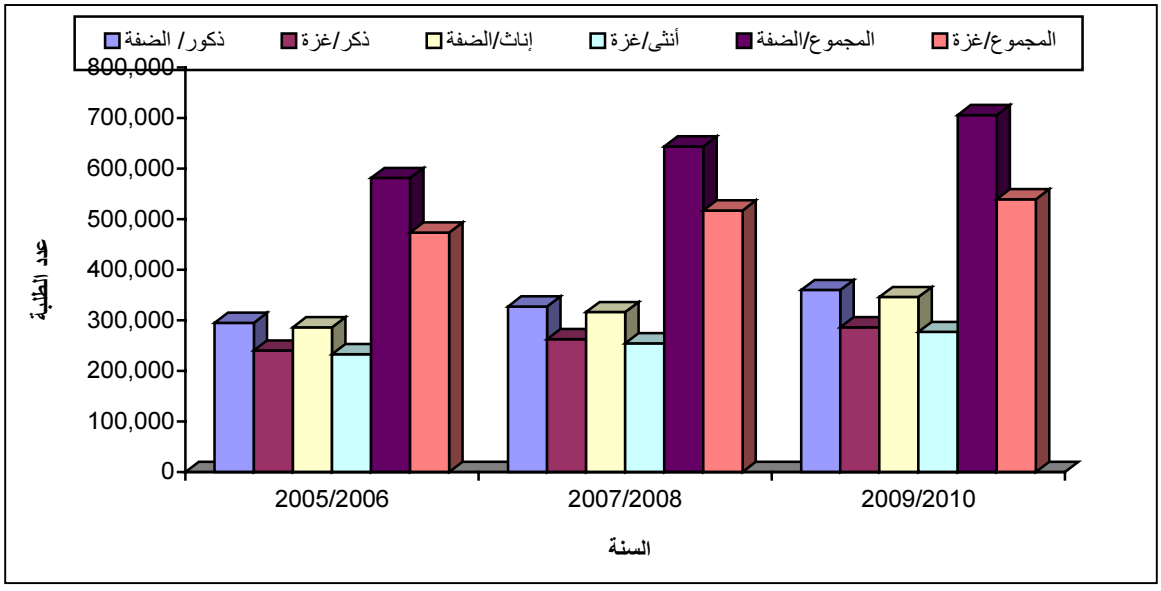

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999.

جدول 36: عدد الطلبة المتوقع في قطاع غزة حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس

العام الدراسي	المجموع العام			المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
2006/2005	240,334	233,130	**473,464**	217,308	210,772	**428,080**	23,026	22,358	**45,384**
2008/2007	262,551	254,515	**517,066**	236,380	228,892	**465,272**	26,171	25,623	**51,794**
2010/2009	286,153	276,982	**539,135**	256,878	248,298	**505,176**	29,275	28,684	**57,959**
نسبة الزيادة %	63.1	63.9	**63.5**	60.1	60.5	**60.3**	94.1	100.9	**97.5**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن عدد الطلاب في قطاع غزة سيرتفع من 344,479 طالب وطالبة في العام 2000/1999 إلى 539,135 طالب وطالبة في العام 2010/2009 وذلك بنسبة زيادة قدرها 63.9% في فترة التوقعات في حين ستكون نسبة الزيادة عند الذكور 63.1% وعند الإناث 63.9% أما في المرحلة الأساسية ستصل نسبة الزيادة في فترة التوقعات 60.3% بشكل عام في حين ستبلغ نسبة الزيادة للذكور 60.1% وعند الإناث 60.5% أما في المرحلة الثانوية فستصل نسبة زيادة الذكور 94.1% وعند الإناث 100.9% خلال فترة التوقعات حيث سيصل عدد الطلاب والطالبات في المرحلة الأساسية 505,176 طالب وطالبة في العام 2010/2009 في حين سيصل طلاب وطالبات المرحلة الثانوية إلى 75,959 طالب وطالبة في نفس العام. إن الزيادة السكانية في أعداد الطلاب في جميع المراحل التعليمية نتيجة للزيادة السكانية المستمرة، وسينعكس وبشكل مباشر على معدل عدد الطلبة لكل شعبة دراسية حسب كل مرحلة تعليمية والجدول رقم (37) يوضح معدل الطلبة لكل شعبة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 37: معدل الطلبة لكل شعبة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة

السنة	المجموع العام				المدارس الحكومية				مدارس الوكالة		المدارس الخاصة			
	المرحلة الأساسية		المرحلة الثانوية		المرحلة الأساسية		المرحلة الثانوية		المرحلة الأساسية		المرحلة الأساسية		المرحلة الثانوية	
	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة
2006/2005	33.8	45.1	27.4	39.8	34.4	41.6	28.9	40.2	39.3	49.8	25.4	25.4	18.8	25.3
2008/2007	34.0	45.5	27.9	39.7	34.7	42.3	29.4	40.1	39.6	49.9	25.2	25.2	19.4	25.1
2010/2009	34.2	45.9	28.5	39.6	35.0	43.0	30.0	40.0	40.0	50.0	25.0	25.0	20.0	25.0

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999

من خلال الجدول السابق يتضح أن معدل الطلبة في المراحل التعليمية سيكون مختلف بين مرحلة وأخرى من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى فمن المتوقع أن يصل معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة في المرحلة الأساسية إلى 34.2 طالب/شعبة في العام الدراسي 2010/2009 بدلاً من 33.2 طالب/شعبة في العام الدراسي 2000/1999، أما الوضع سيكون مختلف في قطاع غزة وستكون الشعبة أعلى بكثير عما هي عليه في الضفة الغربية فمن المتوقع أن يصل معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة في المرحلة الأساسية إلى 45.9% طالب / شعبة في العام الدراسي 2010/2009 بدلاً من 45.3 طالب/شعبة في العام الدراسي 2000/1999.

شكل 18: معدل الطلبة المتوقع في الشعبة الواحدة 2005-2010

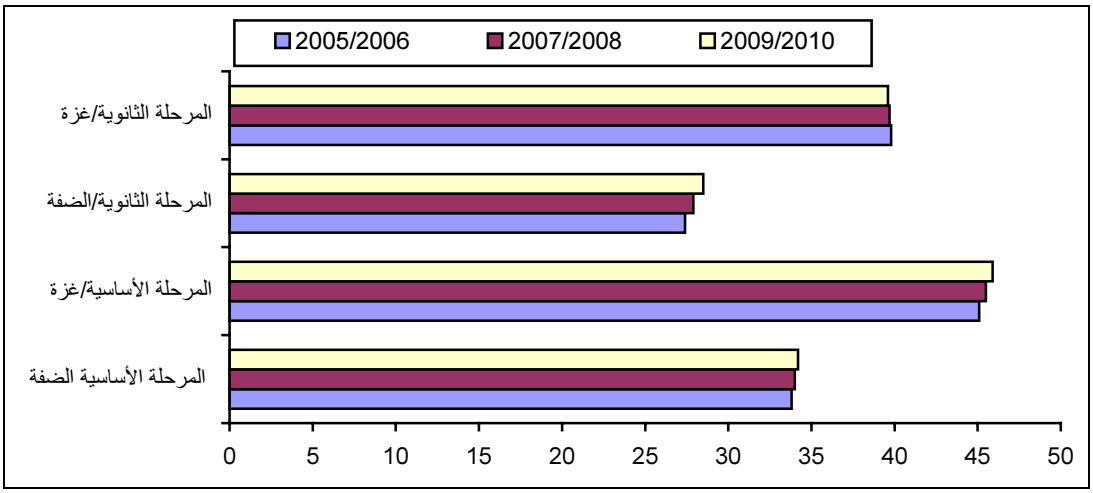

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999

وكذلك الحال في المرحلة الثانوية سيبقى معدل الطلاب في الشعب في الضفة الغربية أدنى بكثير مما هو عليه في قطاع غزة فمن المتوقع أن يصل معدل الطلبة في الشعبة الواحدة إلى 28.5 طالب/الشعبة في العام الدراسي 2010/2009 في المرحلة الثانوية في حين سيكون معدل عدد الطلبة في نفس الشعبة وفي نفس العام 39.6 طالب/الشعبة في قطاع غزة ويرجع هذا الاختلاف في معدل عدد الطلاب في الشعبة الواحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ارتفاع عدد المدارس في الضفة الغربية عنه بكثير في قطاع غزة، فقد بلغ مجموع المدارس في الضفة الغربية 1,308 مدرسة في حين بلغ عدد المدارس في قطاع غزة 383 مدرسة[51] على الرغم من أن سكان الضفة يزيدون بمقدار 80.9% عما هو موجود من سكان في قطاع غزة على الرغم من ذلك فإن عدد المدارس في الضفة الغربية يزيد بنسبة 241.5%، عن عدد المدارس في قطاع غزة مما ساعد ذلك على رفع عدد الطلاب في الشعبة الواحدة ومع ذلك فإن نسبة الزيادة المتوقعة في قطاع غزة ستكون أعلى من نسبة الزيادة المتوقعة في الضفة الغربية.

1.2.5 الاحتياجات المستقبلية للتعليم

وبـــناءاً علـــى ما سبق ونظراً لاستمرار الزيادة في أعداد الطلاب الملتحقين في المراحل التعليمية المختلفة فمن المتوقع استمرار الحاجة إلى فتح شعب جديدة، والجدول رقم (38) يوضح الاحتياجات المتوقعة من الشعب حسب العام الدراسي والمنطقة بناءاً على الزيادة السكانية المتوقعة.

جدول 38: الاحتياجات المتوقعة من الشعب حسب العام الدراسي والمنطقة

العام الدراسي	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	عدد الشعب	عدد المدارس	عدد الشعب	عدد المدارس	عدد الشعب	عدد المدارس
2006/2005	1102	83	452	34	1554	117
2008/2007	1068	80	457	34	1525	115
2010/2009	1048	79	481	36	1529	115

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999

عدد الشعب/الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – مرجع سابق ص 95

[51]) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رام الله، إبريل 1999 ص 39 .

عــدد المدارس/ من الصعوبة تقدير الاحتياجات من المدارس، وذلك لأن الاحتياجات من الغرف الصفية المتوقعة لا يتم إنشــاؤها فــي مبانــي جديدة، فبعضها في مباني جديدة، وبعضها يتم إضافته على مدارس قائمة ولكن ثم اشتقاق عدد المدارس بناءاً على أن متوسط عدد الشعب لكل مدرسة في الأراضي الفلسطينية 13.3 شعبة لكل مدرسة.

شكل 19: الاحتياجات المتوقعة من الشعب والمدارس في الضفة وغزة 2005– 2010

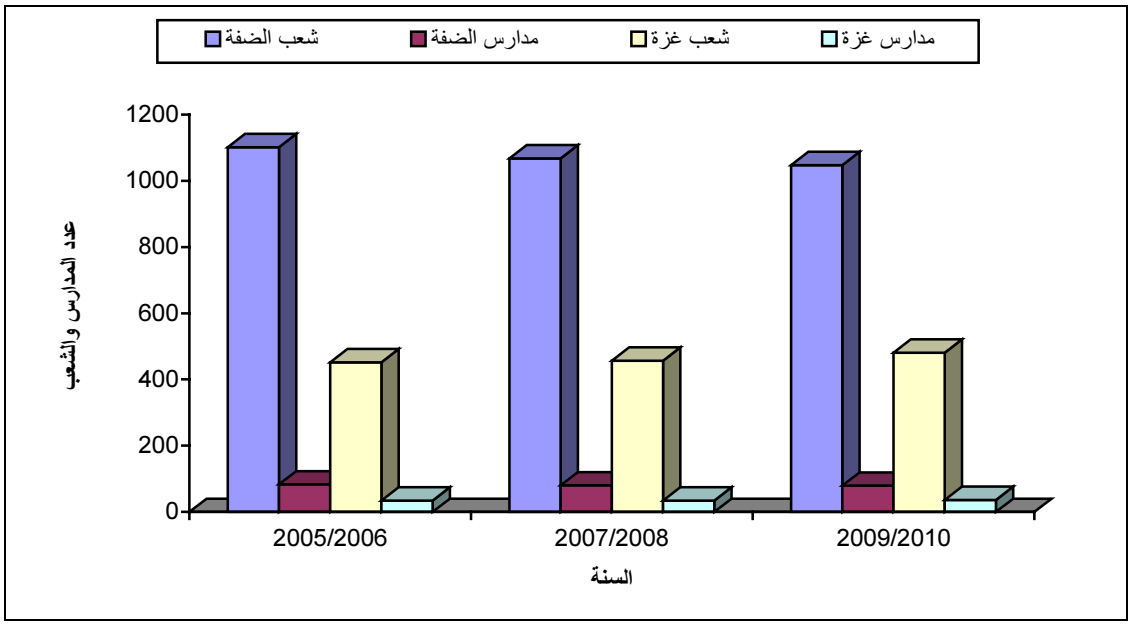

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999
عدد الشعب/الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – مرجع سابق.

من خلال الجدول السابق يتضح أن حاجة الأراضي الفلسطينية لعدد من الشعب الصفية تقدر ب 1,554 شعبة في العام الدراسي 2006/2005 منها 1,102 شعبة في الضفة الغربية و452 شعبة في قطاع غزة وبناءاً على اعتبار أن معدل عدد شعب المدرسة الواحدة في الأراضي الفلسطينية هو 133 حسب تقدير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فمن المتوقع أن تكون الأراضي الفلسطينية بحاجة لبناء ما يقرب من 115 مدرسة في الأراضي الفلسطينية منها 80 مدرسة فــي الضــفة الغربية 34 مدرسة في قطاع غزة للعام 2008/2007 وسيبقى قطاع غزة في حاجة لفتح ما بين 34–40 مدرســة ســنوية في حين في الضفة الغربية ستكون بحاجة إلى فتح ما بين 77–83 مدرسة سنوية وستكون الأراضي الفلســطينية بحاجة إلى 1,525 شعبة دراسية في العام 2008/2007 وعدد 1,529 شعبة في العام 2010/2009 منها 1,048 في الضفة الغربية و481 في قطاع غزة. ويشكل ذلك أعباءً جديدة على الدولة الفلسطينية المستقبلية سواء كان في الاستثمارات التي ستدفع في بناء هذه المدارس أو في زيادة عدد المعلمين الذي سيتطلب منا ميزانيات جديدة لتوظيف العــدد الكافــي لفــتح هذه المدارس وهذه الشعب. والجدول رقم (39) الاحتياجات المتوقعة من المعلمين حسب العام الدراسي والمنطقة.

جدول 39: الاحتياجات المتوقعة من المعلمين حسب العام الدراسي والمنطقة

العام الدراسي	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
2006/2005	1,092	549	1,641
2008/2007	1,031	548	1,579
2010/2009	990	568	1,558

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999 ص 37

مـــن خلال الجدول السابق يتضح أن الأراضي الفلسطينية ستكون بحاجة إلى 1,641 معلم للعام الدراسي 2006/2005 مـــنهم 1,092 معلم في الضفة الغربية 549 معلم في قطاع غزة وسيرتفع حاجة الأراضي الفلسطينية من المعلمين إلى 1,558 معلم في العام 2010/2009 منهم 990 في الضفة الغربية و 568 في قطاع غزة.

شكل 20: الاحتياجات من المعلمين في الضفة وغزة 2005-2010

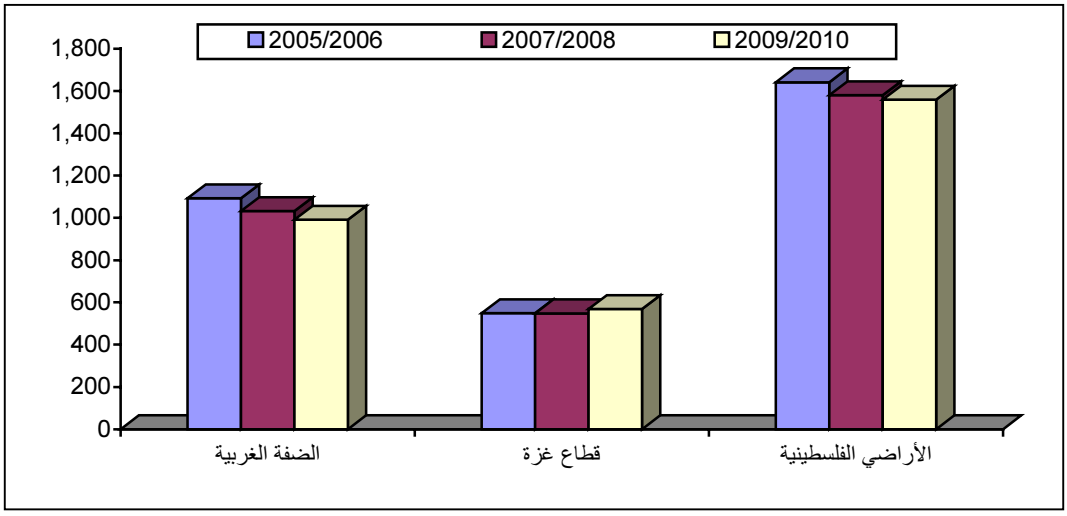

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999.

هـــذه الاحتـــياجات قـــدرت على أساس بقاء المستويات ثابتة لكن إذا كانت هناك نوع من التنمية والتطوير من الناحية النوعية فان الاحتياجات سوف تزداد بشكل أكبر مما تظهره هذه الأرقام وهذه المؤشرات.

أن هـــذا الارتفـــاع فـــي الحاجة إلى المعلمين سيتطلب من الدولة الفلسطينية الاستعداد لذلك وتخصص الميزانيات لذلك وســـيعمل هـــذا على رفع الميزانيات المخصصة للخدمات مثل التعليم على حساب تخصيص الميزانيات لتطوير البنية التحتـــية للتعليم من خدمات وتحديث المدارس وتزويدها بالأثاث والمتطلبات الحديثة. والجدول رقم (40) يوضح نسبة الميزانية المخصصة للتعليم من الميزانية العامة حسب خطة التنمية الفلسطينية (1998- 2000).

جدول 40: الميزانية المخصصة للتعليم من الميزانية العامة حسب خطة التنمية الفلسطينية (1998- 2000)

السنة	الميزانية العامة بالألف	ميزانية التعليم بالألف	النسبة %	حصة الفرد في إنفاق التعليم $
1998	1,212,692	123,001	10.1	147
1999	1,166,353	124,134	10.6	139
2000	1,128,296	135,271	11.9	158

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999 ص 37

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة ميزانية التعليم في المتوسط لا تساوي إلا 10.8% من الميزانية العامة ولكنها في حالة من الارتفاع البطيء، فشكلت نسبة ميزانية التعليم 10.1% من إجمالي الميزانية العامة في العام 1998، وكان نصـــيب الفـــرد الواحد 147 دولار أمريكي من ميزانية الانفاق على التعليم انخفضت هذه الحصة إلى 139 دولار في العـــام 1999 نتيجة زيادة الميزانية الخاصة بالتعليم مقابل زيادة أعداد الطلاب بشكل كبير، ثم ارتفعت حصة الفرد إلى 158 دولار في العام 2000 في حين شكلت الميزانية المرصودة لقطاع التعليم ما نسبته 11.9% من الميزانية العامة في العام 2000.

ويمكـــن لقطاع التعليم المشاركة في السياسة السكانية من خلال رفع الوعي بالقضايا السكانية والسلوكيات الديموغرافية الرشـــيدة فـــي المجتمع واستمراريتها ذاتياً على مستوى المجتمعات المحلية، والأسر والأفراد واضعين الهدف الأسمى لتحقـــيق قـــيادة المجتمع، حيث إن مشروع التربية السكانية هو الأداة الوحيدة لغرس المفاهيم والسلوكيات الديموغرافية الصحيحة في الشرائح المختلفة للمجتمع على المدى الطويل إذ أن هذا المشروع يعمل حالياً على تعميم التربية السكانية بمـــرحلة الأســـاس، والعمـــل على توفير الكتاب المرجعي مرتكزاً على قيم هذه الأمة ومتماشياً مع احتياجاتها السكانية ومتبعاً لنهج قرارات وثيقة القاهرة الموصية بارتكاز المعلومات والتعليم والاتصال على معتقدات وقيم وثقافات الشعوب، وعلـــيه يجـــب العمـــل علـــى دعم إمكانات إدماج المفاهيم السكانية إدماجاً تاماً في مرحلة الأساس للتعامل مع القضايا السكانية وتدريب المعلمين لهذه المرحلة أثناء الخدمة من خلال التدريب المكثف للموجهين، كما يجب العمل على تعميم وإدخـــال المفاهـــيم الســـكانية في منهج المرحلة الثانوية والتدريب عليها حتى تصبح جزءاً أصيلاً من المنهج ومستمراً لضمان إعداد أجيال ملمة بالقضايا السكانية خاصة إن هذه المرحلة تمثل بداية زواج الفتيات.

وعلـــى السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على إنشاء مركز للدراسات السكانية بهدف تأهيل كادر في العلوم السكانية بما فيها تنمية المرأة والطفل. وتشجيع البحوث والتخصصات السكانية وبالتالي تخلق قاعدة معرفية متخصصة في المشاكل الســـكانية للمحافظـــات المختلفة ورفع الوعي بالقضايا السكانية من خلال الوصل بين الإعلام السكاني وأجهزة الإعلام مرئية وسمعية ومقروءة ومهمته في المرحلة القادمة ويمكن أن يتم ذلك من خلال الآتي:

1. التنسيق مع كليات الإعلام لضمان وضع الإعلام السكاني في مناهج هذه الكليات
2. إشراك المنظمات الطوعية في نشر التوعية السكانية على مستوى المجتمعات المحلية.
3. ارتكاز التوعية السكانية على قيم هذه الأمة ومكتنزها الحضاري.
4. إدراج القضـــايا الســـكانية ضـــمن الاســـتراتيجية الإعلامية للجهاز الإعلامي كجزء أساسي في البرمجة الإذاعية والتلفزيون.
5. العمل على توعية النساء بالتنظيم الطبيعي للولادات.
6. العمل على التوعية في التعامل المؤسس بين الأجهزة المتصلة بالأنشطة السكانية والتركيز على أهمية التنسيق فيما بينها
7. اعتماد المنهج العلمي والمؤسسي عند التخطيط للبرامج الإعلامية السكانية.
8. العمل على تدريب وتأهيل العاملين به في العلوم السكانية.

3.5 قطاع الإسكان

تعتــبر مشكلة الإسكان من أصعب المشاكل التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى الأخص في منطقة قطاع غزة نظراً لارتباطها الوثيق بحياة السكان والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهم وانعكاس ذلك على الحالة الصحية للمجتمع الفلسطيني وقد قدر النقص في الوحدات السكنية إلى ما يقرب من 5 آلآف وحد سكنية حسب تقديرات الباحث.

عــلاوة على ذلك من المتوقع أن تزداد متطلبات الإسكان بصورة كبيرة خلال السنوات المقبلة وذلك بسبب ارتفاع نسبة المواليد وعودة اللاجئين، وحاجة قوات الشرطة إلى مساكن وغير ذلك من الاحتياجات ومن المعروف أن حجم الوحدات الســكنية لــه ارتــباط وثــيق بــأعداد الأسر ومتوسط حجم الأسرة الواحدة والنمط العمراني السائد وعوامل اجتماعية واقتصادية ([52]). والجدول رقم (41) يوضح نوع التجمع وأعداد السكان وأعداد الأسر في الأراضي الفلسطينية.

جدول 41: عدد السكان والأسر حسب نوع التجمع السكاني، 1997

نوع التجمع	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	عدد السكان	%	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة	عدد السكان	%	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة
حضر	739,102	46.4	125,262	5.9	635,926	63.1	90,561	7.0
ريف	750,814	47.1	119,677	6.3	53,652	5.3	8,135	6.6
مخيمات	102,952	6.5	17,256	6.0	311,162	31.6	45,685	6.8
المجموع	**1,592,868**	**%100**	**262,195**	**6.0**	**1,000,740**	**%100**	**144,381**	**7.0**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، الضفة الغربية، وقطاع غزة 1999، جدول رقم 7 ص 60-62

متوسط حجم الأسرة = عدد الأفراد ÷ عدد الأسر

ملاحظة/الأعداد التي تم عددها فعلياً

من الجدول السابق يتضح أن متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية مع الاختلاف البسيط بين الــريف والحضــر والمخيمات حيث بلغ متوسط الأسرة في الحضر 7 أفراد، أما في الريف 6.6 فرد، وفي المخيمات 6.8 فرد فقد بلغ متوسط حجم الأسرة العام في الضفة الغربية 6 أفراد وبلغ في الحضر 5.9 وفي الريف 6.3 فرد، وفــي المخــيمات 6 أفــراد. والجــدول رقم (42) يوضح عدد الوحدات السكنية المأهولة وعدد الأسر والأفراد في محافظات الضفة وقطاع غزة.

[52] إنطوان زحلان، وأخرون، إعادة إعمار فلسطين ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1997،ص51

جدول 42: عدد الوحدات السكنية المأهولة وعدد الأسر والأفراد في محافظات الضفة وقطاع غزة، 1997

المحافظة	عدد الوحدات السكنية المتوفرة	عدد الأسر	عدد الأفراد	متوسط أفراد الأسرة	الوحدات السكنية الواجب توافرها	العجز في الوحدات السكنية
جنين	32,096	32,886	203,026	6.2	32,746	650-
طوباس	5,741	5,796	36,609	6.3	5,810	69-
طولكرم	22,191	22,324	134,110	6.0	22,351	160-
نابلس	42,389	42,935	261,340	6.1	42,842	453-
قلقيلية	11,192	11,409	72,007	6.3	11,429	273-
سلفيت	7,720	7,833	48,538	6.2	7,828	108-
رام الله والبيرة	35,136	34,785	213,582	6.1	35,013	123+
أريحا	5,046	5,120	32,713	6.4	5,111	65-
القدس	41,963	63,404	328,601	5.9	55,692	13,732-
بيت لحم	22,564	22,743	137,286	6.0	22,881	317-
الخليل	58,081	57,882	405,664	7.0	57,952	129+
الضفة الغربية	**284,119**	**30,712**	**187,376**	**6.1**	**307,127**	**23,008-**
شمال غزة	22,886	24,974	183,373	7.3	25,119	2,233
غزة	49,148	52,515	367,388	7.0	52,484	3,336-
دير البلح	19,032	20,868	147,877	7.1	20,827	1,795-
خان يونس	27,458	28,693	200,704	7.0	17,552	1,061-
رفح	16,491	17,479	122,865	7.0	17,552	1,061-
قطاع غزة	135,015	14,452	1,002,207	7.0	144,654	9,639
الأراضي الفلسطينية	**419,134**	**40,726**	**2,895,683**	**6.4**	**415,781**	**32,647**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية – النتائج الأساسية – رام الله – 1999

متوسط حجم الأسرة = عدد الأفراد ÷ عدد الأسر

الوحدات السكنية الواجب توافرها = عدد الأفراد ÷ متوسط حجم الأسرة

على اعتبار أن كل أسرة تحتاج إلى وحدة سكنية واحدة.

مـــن خلال الجدول السابق يتضح أن متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية تراوح ما بين 6–7 أفراد في حين تراوح هـــذا المتوســـط فـــي قطاع غزة ما بين 7– 7.3 أفراد ومن خلال مقارنة عدد الأسر في الوحدات السكنية في الضفة الغربية فإنه قد وجد أن كل 1,022 أسرة تمتلك 1,000 مسكن في حين في قطاع غزة وجد أن كل 1,088 أسرة تمتلك 1,000 مســـكن وأنه قد وجد كل 1,044 أسرة في الأراضي الفلسطينية تمتلك 1,000 وحدة سكنية ويرجع ارتفاع عدد الأســـر على عدد الوحدات السكنية إلى وجود أكثر من أسرة داخل المسكن الواحد وخاصة في المخيمات مما أدى إلى ارتفاع عدد الأفراد داخل الغرفة الواحدة. والجدول رقم (43) يوضح متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة ومتوسط عدد الغرف في المسكن حسب المنطقة.

جدول 43: متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة ومتوسط عدد الغرف في المسكن حسب المنطقة، 1997

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
متوسط عدد الأفراد في الغرفة	1.9	2.1	2.0
متوسط عدد الغرف في المسكن	3.3	3.6	3.4

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ملخص نتائج التعداد، 1999، رام الله – فلسطين.

من خلال الجدول السابق يتضح أن متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة يرتفع في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية حيث بلغ في قطاع غزة 2.1 فرد/غرفة في الضفة الغربية 1.9 فرد/غرفة وبلغ متوسط عدد الأفراد في الأراضي الفلسطينية 2 فرد/غرفة، أما من حيث متوسط عدد الغرف في المسكن الواحد فإن هذا المتوسط يرتفع في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية حيث بلغ في قطاع غزة 3.6 غرفة/المسكن، وفي الضفة الغربية 3.3غرفة/المسكن وبلغ هذا المتوسط في الأراضي الفلسطينية 3.4 غرفة/المسكن.

1.3.5 الرصيد الإسكاني والاحتياجات المستقبلية

لقد قدر عدد الوحدات السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة 419,134 وحدة سكنية حسب الجدول رقم (44) وفي حالة قيامنا بعقد علاقة ترابطية بين إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ عددهم 2,895,683 نسمة وبين متوسط حجم الأسرة والبالغ 6.1 فمن المفترض أن يكون عدد الوحدات السكنية الناتج عن قسمة العدد السكاني على متوسط حجم الأسرة يساوي عدد الوحدات السكنية أو قريب منه على اعتبار أن كل أسرة تمتلك وحدة سكنية واحدة، ولكن في الضفة وجد أن هناك فرق واسع ما بين ما هو موجود من الوحدات السكنية وبين ما هو مفترض أن يكون والجدول رقم (44) يوضح الرصيد السكني المتوفر والعجز في عدد الوحدات السكنية بناءاً على ربط العلاقة ما بين إجمالي عدد السكان وعدد الوحدات السكنية وحجم الأسرة.

جدول 44: إجمالي عدد السكان وعدد الوحدات السكنية المتوفر والعجز في الوحدات السكنية، 1997

المنطقة	عدد السكان	متوسط حجم الأسرة	المتوفر من الوحدات السكنية	الوحدات السكنية الواجب توافرها	العجز في الوحدات السكنية
الضفة الغربية	1,873,476	6.1	284,119	307,127	23,008
قطاع غزة	1,022,207	6.9	135,015	144,654	9,639
الأراضي الفلسطينية	2,895,683	6.4	419,134	451,647	32,647

الجدول من إعداد الباحث

الوحدات السكنية الواجب توفرها = عدد السكان ÷ متوسط حجم الأسرة

العجز في الوحدات السكنية: الوحدات السكنية المتوفرة حالياً – الوحدات السكنية الواجب توافرها

شكل 21: عدد الوحدات السكنية المتوفرة والعجز في الوحدات السكنية، 1997

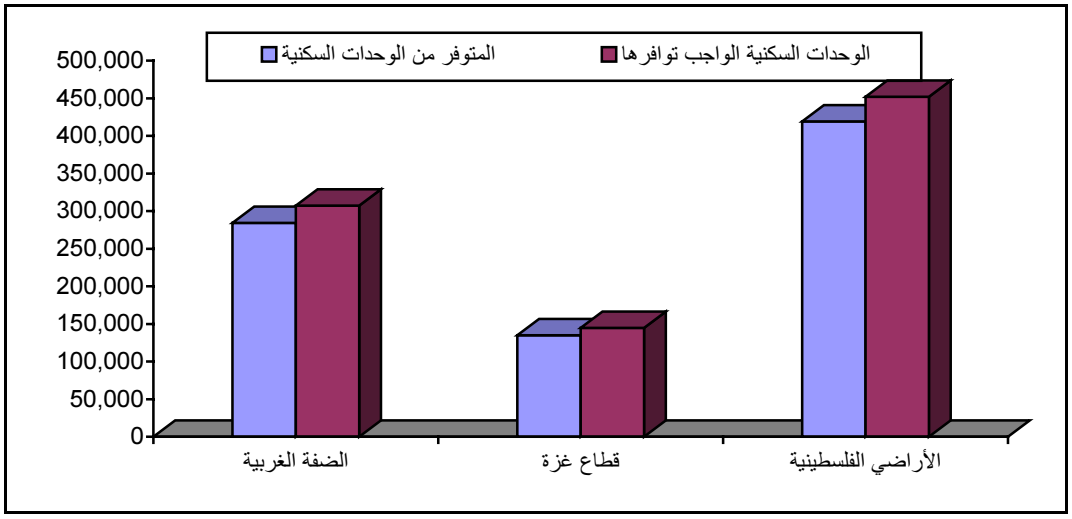

الشكل من إعداد الباحث

من خلال الجدول السابق يتضح أن الواقع الحالي للإسكان يعاني من حالة العجز والضعف حيث أن الضفة الغربية بحاجة إلى أكثر من 32 ألف وحدة سكنية لسد العجز في الوضع الحالي، أما في قطاع غزة فسيكون الوضع مختلف نوعاً ما وسيكون القطاع بحاجة إلى ما يقرب من 10 ألف وحدة سكنية لسد العجز في الواقع السكاني الحالي ويرجع الاختلاف في الحاجة المالية إلى الاختلاف في متوسط حجم الأسرة والذي انعكس بدوره على عدد الوحدات السكنية المطلوبة وعلى اعتبار ثبات متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية فسيكون واقع الاحتياج المستقبلي كما يوضـــحه الجدول التالي والذي يوضح الوضع الإسكاني الحالي المستقبلي في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة 1998.

جدول 45: الوضع الإسكاني الحالي 1997 والمستقبلي

المحافظة	عدد السكان الحالي	متوسط حجم الأسرة	المتوفر من الوحدات السكنية	الوحدات السكنية الواجب توفرها	العجز في الوحدات السكنية الحالية	الاحتياج المستقبلي		
						الاحتياج 2000	الاحتياج 2005	الاحتياج 2010
جنين	203,026	6.2	32,096	32,746	650	34,859	43,461	52,772
طوباس	36,906	6.3	5,741	5,810	69	6,228	7,847	9,625
طولكرم	134,110	6.0	22,191	22,351	160	23,810	29,656	35,953
نابلس	261,340	6.1	42,389	42,842	453	54,625	56,799	68,754
قلقيلية	72,007	6.3	11,192	11,429	237	12,389	1,585	19,690
سلفيت	48,538	6.2	7,720	7,828	108	84,09	10,621	13,057
رام الله والبيرة	213,582	6.1	35,136	35,013	فائض	37,981	48,742	60,682
أريحا	32,713	6.4	4,046	5,111	65	5,523	7,000	8,572
القدس	328,601	5.9	41,963	55,692	13,732	6,007	71,563	8,414
بيت لحم	137,286	6.0	22,564	22,881	317	2,452	30,854	3,772
الخليل	405,664	7.0	58,081	57,952	فائض	62,376	79,423	98,785
الضفة الغربية	1,837,476	6.1	284,119	307,127	23,008	329,824	412,209	502,806
شمال غزة	183,373	7.3	22,886	2,5119	2,233	28,735	38,592	50,694
غزة	367,388	7.0	49,148	52,484	3,336	57,853	72,411	92,861
دير البلح	147,877	7.1	19,032	20,827	1,795	23,228	30,008	37,888
خان يونس	200,704	7.0	27,458	28,672	1,214	31,736	40,801	51,658
رفح	122,865	7.0	16,491	17,552	1,061	1,947	25,007	31,488
قطاع غزة	1,022,207	7.0	135,015	144,654	9,639	162,589	210,333	269,306
الأراضي الفلسطينية	**2,895,683**	**6.4**	**419,134**	**451,781**	**32,647**	**492,196**	**622,939**	**771,603**

الجدول من إعداد الباحث

ملاحظة: إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية يشمل تقديرات عدد السكان الذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية بالإضافة إلى منطقة J1 من محافظة القدس.

المتوفر من الوحدات السكنية = الشقق السكنية الموجودة حالياً.

الوحـــدات الســـكنية الواجـــب توفـــرها = مجموع الشقق التي يجب تتوفر بناءاً على حجم الأسرة وعدد السكان في المحافظة.

العجز في الوحدات السكنية الحالية = الوحدات السكنية الواجب توفرها– المتوفر من الوحدات السكنية

مـــن خـــلال الجدول السابق يتضح أن عدد الوحدات السكنية المتوفرة في الأراضي الفلسطينية في العام 1998 حوالي 419,134 وحـــدة ســـكنية منها 284,119 في الضفة الغربية و135,015 وحدة سكنية في قطاع غزة ويعني ذلك أن العجز في الوحدات السكنية في الضفة الغربية 23,008 وحدة سكنية وحوالي 9,639 وحدة سكنية في قطاع غزة.

ومن المفترض أن يصل عدد الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية مع نهاية العام 2000، ما يقرب من 492,196 وحـــدة سكنية وذلك بفارق 73,062 وحدة سكانية عما كانت عليه في العام 1998، وكذلك من المفترض أن يصل عدد الوحـــدات السكنية في الأراضي الفلسطينية 622,939 وحدة سكنية وذلك بفارق 130,743 وحدة سكنية عما هو عليه في العام 2000 ومن المفترض أن يصل عدد الوحدات السكنية في العام 2010 إلى 771,603 وحدة، وستكون الضفة الغربـــية بحاجـــة إلى ما يقرب من 218,687 وحدة سكنية وسيكون قطاع غزة بحاجة إلى132,291 وحدة سكنية في الفترة ما بين 1999 – 2010، مع العلم أن هذه التقديرات في الوحدات السكنية اعتمدت على افتراضات النمو السكاني مع ثبات متوسط في حجم الأسرة.

وإذا بقيت عمليات البناء العشوائي في الأراضي الفلسطينية على ما هي عليه الآن وإذا استمرت عمليات البناء الفردي والعائلـــي فـــي الأراضي الخاصة فإن ذلك يبشر بأنه سيكون هناك زحف كبير من الأراضي السكنية على الأراضي الزراعـــية حيث أن السلوك في بناء المساكن والوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية يعتمد وبشكل كبير على قيام الفـــرد بشـــراء قسيمة من الأرض بمساحة تقترب من 250– 500 متر مربع وبناء مسكن أو عمارة للأسرة على هذه القطعة، فإذا استمر هذا السلوك فإن ذلك يشير إلى أن حجم الأراضي الزراعية سيتقلص بشكل كبير وخاصة أن مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة محدودة ولا يمكن توسيع نفوذها بسبب الحدود المبنية مع دولة إسرائيل.

ويتطلـــب ذلـــك مـــن السلطة الوطنية الفلسطينية أن تقوم بتشجيع السكان على السكن الجماعي وذلك عن طريق إنشاء مجمعـــات سكنية جديدة على شكل مدن جديدة والتي تعتمد في بناءها على البناء الرأسي على شكل الأبراج والطوابق المـــتعددة حيـــث ستعمل هذه المدن الجديدة المساهمة في حل مشكلة الإسكان القائمة وكذلك استيعاب اللاجئين، وبذلك يمكـــن التخفيف من حدة الخطر المستقبلي المتوقع نتيجة الزيادة على الطلب في الوحدات السكنية وكذلك ستعمل هذه الخطـــوة علـــى إعـــادة التوازن والتوزيع لسكان التجمعات السكانية، والسياسة السكانية والإسكانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية يمكن أن تتحقق من خلال الأتي:

1. إعادة توزيع السكان بين المناطق الجغرافية وبين الريف والمدنية وذلك للوصول إلى توازن أفضل بين التوزيعات الســـكانية والمـــوارد المحلية وخاصة بين مناطق قطاع غزة والضفة الغربية وذلك من خلال خلق حوافز تشجع عملية الانتقال من قطاع غزة إلى الضفة الغربية.
2. إنماء المدن الصغيرة والمتوسطة وتخفيف معدل نمو المدن الكبرى على المستوى الأفقي وخاصة مدن غزة.
3. استكمال برنامج إعادة المهجرين إلى قراهم أو أماكن سكنهم الأساسية وأعمار القرى والبلدات التي دمرتها الحرب نتيجة انتفاضة الأقصى وخاصة مناطق التماس والاحتكاك بالمستوطنات.
4. تخفيض معدل الهجرة من مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الخارج وتشجيع عودة المهاجرين وبشكل خاص من ذوي الكفاءات ثم الاستفادة من أموال السلطة الوطنية الفلسطينية في الخارج في برامج إعادة الأعمار والتنمية.
5. إنشـــاء وتطويـــر مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق الريفية والفقيرة ورفع مستوى التغذية خاصة لدى الأطفال وكبار السن.

6. توفـــير شـــبكة أمان صحية شاملة وتطوير برامج العناية الصحية والنفسية للمعوقين والجرحى والذين أصيبوا أو تأثروا من انتفاضة الأقصى.
7. زيادة الإنفاق على القضايا الاجتماعية (التعليم والصحة) خاصة في ظل الزيادة السكانية المتوقعة
8. إدخال خدمات الصحة الإنجابية بما فيها خدمات تنظيم الأسرة ضمن برامج الرعاية الصحية التي تقوم بها كل من وزارة الصـــحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات الأهلية بهدف تخفيض معدلات الخصوبة ومعدلات وفيات الأمهات ووفيات الأطفال دون سن 4 سنوات.
9. تمكيـــن قـــدرات المـــرأة فـــي الجوانب التربوية والمهنية المختلفة والعمل على زيادة إشراك النساء في المجالين الاقتصادي والإداري وتمكين دورها السياسي والتشريعي والاجتماعي.
10. الســـعي لبـــناء قـــاعدة معلومـــات مـــتكاملة لقضايا السكان والتنمية وذلك من خلال توفير البيانات والمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة.

2.3.5 إستراتيجية حل مشكلة الإسكان والازدحام السكاني في التجمعات السكنية الفلسطينية

إن صورة التجمعات الإسكانية الفلسطينية ما زالت تتكون من ثلاثة أنماط رئيسية

1. المدن
2. القرى
3. المخيمات

حيـــث أن المـــدن تنقسم إلى قسمين مدن رئيسية مهيمنة كبيرة نسبياً تتمثل في (نابلس – رام الله – القدس – الخليل – غـــزة) ومـــدن مـــن الدرجة الثانية أقل هيمنة تتمثل في (جنين – طولكرم – بيت لحم – أريحا – خان يونس – رفح) والجدول رقم (46) يوضح توزيع التجمعات السكانية حسب نوع السلطة المحلية والمحافظة.

حيـــث يتضح من الجدول أن محافظة الخليل أكبر المحافظات التي اشتملت على أكبر عدد من التجمعات حيث بلغ عدد التجمعات السكنية التابعة لهذه المحافظة 156 تجمع منها 13 مجلس بلدي و73 مجلس قروي ومخيمين للاجئين أما باقي التجمعات فهي تجمعات تابع لهذه السلطات المحلية.

أما محافظة جنين فقد بلغ عدد التجمعات فيها 95 تجمع منها 11 مجلس بلدي و60 مجلس قروي ومخيم واحد أما باقي التجمعات فهي تجمعات تابع لهذه السلطات المحلية، والتابع للمحافظة، أما محافظة رام الله والبيرة توصل عدد التجمعات الســـكانية فيها حوالي 80 تجمع منها 15 مجلس بلدي و57 مجلس قروي و 3 مخيمات للاجئين ثم محافظة نابلس حيث بلغ عدد التجمعات السكنية فيها 73 تجمع منها 9 مجالس بلدية و49 مجلس قروي و3 مخيمات ثم محافظة بيت لحم فقد بلغ عدد التجمعات فيها71 تجمع منها 10 مجالس بلدية و24 مجلس قروي و3 مخيمات.

أما في قطاع غزة فإن محافظة غزة اشتملت على 5 تجمعات سكنية تابعة لبلدية واحدة وتشتمل على مخيم اللاجئين، أما محافظـــة خان يونس فيبلغ عدد التجمعات السكنية فيها 15 تجمع منها 6 مجالس بلدية ومجلس قروي ومخيم واحد، أما محافظـــة دير البلح فقد بلغ فيها عدد التجمعات السكانية 8 تجمعات منها 5 مجالس بلدية و2 مجلس قروي و4 مخيمات ومن المهم ذكره أن مخيم النصيرات ومخيم دير البلح يقعان ضمن نفوذ مجالس بلدية.

جدول 46: توزيع التجمعات السكانية حسب نوع السلطة المحلية والمحافظة، 1997

المحافظة	عدد التجمعات	نوع السلطة المحلية			
		مجلس بلدي	مجلس محلي	مجلس قروي	مدير مخيم
جنين	95	11	0	60	1
طوباس	23	2	0	9	1
طولكرم	42	9	0	27	2
نابلس	73	9	0	49	3
قلقيلية	35	5	0	27	0
سلفيت	22	7	0	12	0
رام الله والبيرة	80	15	0	57	3
أريحا	16	2	0	7	2
القدس	32	0	9	15	2
بيت لحم	71	10	0	24	3
الخليل	156	13	0	73	2
الضفة الغربية	**645**	**83**	**9**	**360**	**19**
شمال غزة	6	3	0	0	1
غزة	5	1	0	2	1
دير البلح	8	5	0	2	4
خانيونس	15	6	0	1	1
رفح	7	1	0	3	1
قطاع غزة	**41**	**16**	**0**	**8**	**8**
الأراضي الفلسطينية	**686**	**99**	**9**	**368**	**27**

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ملخص نتائج التعداد، 1999، رام الله – فلسطين

هناك عدد من التجمعات السكانية تتميز باسمها وتم تصنيفها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء أثناء إجراء التعداد ولكنها من ناحية إدارية تابعة لإحدى السلطات المحلية السابقة الذكر.

(0) لا يوجد

من خلال الجدول السابق يتضح أن التجمعات السكانية الفلسطينية تتبعثر في عدد كبير من التجمعات ونظراً لسيطرة البناء العشوائي والغير منظم فمن المتوقع أن تستمر زحف المباني والأراضي المستخدمة للبناء على حساب الأراضي الزراعية الأمر الذي يبشر بمستقبل خطير بالنسبة للأراضي الزراعية الأمر الذي سينعكس على الاقتصاد الفلسطيني حيث من المتوقع أن تواجه المدن الرئيسية والمهيمنة (نابلس – رام الله – القدس – الخليل – غزة) مشاكل حادة في مجال الصحة والتعليم والبنية التحتية وتزويد التجمعات السكنية بالمياه والكهرباء ومن المتوقع أن تزداد حدة هذه المشاكل في المستقبل مع ازدياد التطوير، وهذه المشاكل الحضرية نتجت في غياب إعداد الخطط الاستثمارية والتطويرية لاستمرار الزيادة السريعة في نمو السكان، والمراكز البلدية القائمة ليست مستعدة لزيادة التطوير بصورة مكثفة، وكل زيادة تطوير من شأنها تصعيد حدة المشاكل الحضرية الموجودة وزيادة العبء على البنية التي لم تخطط أو تخصص لمجال السكان أو لنشاطات اقتصادية كبيرة.

ولكي تصبح المدن القائمة مستعدة لاستيعاب الطلب المتوقع للسكن والعمل يتطلب موارد ووسائل كثيرة وإعادة هيكلة هذه المدن ورسم مخططات جديدة ويتطلب إزالة الكثير من التعديات والأشياء الخارجة على المنطق العام للتخطيط

ويتطلب ذلك الاصطدام مع الجمهور والذي لا يسمح به في فترة بناء أركان الدولة في مراحل سنواتها الأولى ومن هنا ظهرت فكرة التطوير الجديد الموازي للمدن القائمة وذلك عن طريق إقامة مدن جديدة تستوعب الطلب على المساكن في المرحلة القادمة خاصة وأن الأراضي الفلسطينية تتعرض للنهب والسلب لبناء المستوطنات وخاصة في الضفة الغربية.

1- التوزيع والتركيز

إن دافع التوزيع والتركيز يختلف في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة فالازدحام السكاني في قطاع غزة يفوق بكثير الازدحام السكاني في الضفة الغربية، فالكثافة السكانية في الضفة الغربية قد بلغت 343 نسمة/كم^2 أما في قطاع غزة فوصلت إلى 2,886 نسمة/كم^2 ويدلل ذلك أن الكثافة السكانية في قطاع غزة كانت أكثر بـ 10 أضعاف مما هي عليه في الضفة الغربية ومن المتوقع أن تصل الكثافة في الضفة الغربية إلى 782 نسمة/كم^2 في العام 2025 في حين ستصل إلى 8,222 نسمة/كم^2 في قطاع غزة ومثلما عليه الاختلاف في الكثافة الخامة يبين أن الضفة الغربية وقطاع غزة فإنه يظهر تباين وفرق شاسع بين الكثافة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغت أعلى كثافة سكانية في الضفة الغربية في مدينة القدس حيث بلغت ما يقرب من 1,048 نسمة/كم^2 في العام 2000 ثم تدنت هذه الكثافة إلى أقل من 500 نسمة/كم^2 في جميع محافظات الضفة الغربية في حين أدنى كثافة سكانية في قطاع غزة في خان يونس حيث بلغت 1,965 نسمة/كم^2 وارتفعت في محافظة غزة لتصل إلى 5,472 نسمة/كم^2 ومن المتوقع أن تصل الكثافة في مدينة غزة إلى 8,784 نسمة/كم^2 وأدنى كثافة ستكون 3,200 نسمة/كم^2 في محافظة خان يونس في العام 2025.

وأمام هذا الواقع السكاني فنحن كفلسطينيين أمام خيارين إما أن تقوم على تطوير وتوسيع ما هو قائم والعمل على زيادة التركيز، وإما نحن أمام خيار آخر وهو القيام بإنشاء مجمعات سكنية جديدة ذات نمط مميز ومخطط مسبقاً وقائم على توفير جميع متطلبات الحياة الجديدة وإنشاء جميع عناصر البنية التحتية والمرافق العامة على شرط أن تقوم هذه المجمعات على أساس السكن قليل التكلفة والمقدم عن طريق الأقساط المريحة أو أمام خيار ثالث يعمل على تطوير ما هو قائم والعمل على إقامة مجمعات سكنية جديدة. مما سبق يتضح أن هناك حاجة ماسة لتوفير عدد كبير من الوحدات السكنية بلغ إجمالها 32,647 وحدة سكنية منها 23,008 وحدة سكنية في الضفة الغربية و9,639 وحدة سكنية في قطاع غزة يضاف إلى ذلك عدد الوحدات السكنية للعائدين إلى الدولة الفلسطينية التي قد تنشأ في حال العودة إلى طاولة المفاوضات.

إن الطلب الكبير المتوقع على السكن يلزم إيجاد حلاً لهذه المتطلبات فمن بين الحلول المحتملة اقتراح التركيز على إقامة مدن جديدة لاستيعاب العائدين والطلب المتزايد على الوحدات السكنية إلى جانب تطوير المدن والتجمعات السكنية القائمة ونموذج إقامة مدن جديدة يمكن أن يحقق مجموعة من الأهداف تسعى السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني إلى تحقيقها وهي[53].

1- توفير حلول سكنية لزيادة السكان المتوقعة.
2- تكوين مراكز حضرية تنموية تساهم في خلق فرص عمل واستقطاب مبادرين اقتصاديين.
3- المحافظة على التوازن في توزيع السكان وفرص العمل بحيث لا يوجد تكدس سكاني في موقع معين على حساب الآخر.

[53]) راسم خمايسي مدن فلسطينية جديدة بجانب مدن قائمة، معهد فلورسهيمر للدراسات السياسية القدس، 1996 ص 2 (الموجز

4- الحفـــاظ علـــى التدرج بشبكة الاستيطان الفلسطينية من حيث أحجام المدن والقرى إضافة إلى استثمار الأفضليات النسبية لكل مدينة وقرية وتطويرها بموجب تلك الأفضليات النسبية.
5- توفير بيئة تحتية ملائمة ودافعة لعملية التطوير بحيث تشكل محفزات لها في المدن والقرى.
6- رفـــع المستوى الاقتصادي للسكان الفلسطينيين الذين يسكنون الأراضي الفلسطينية والعائدين من خلال فتح فرص عمل في قطاعات عمل متطورة في الصناعة والخدمات.

والســـؤال الـــذي يطرح نفسه على متخذي القرار الفلسطيني هو كيف نشيد بناء حضرياً يساهم في عملية التنمية ويكون محفزاً ومشجعاً لها على ضوء مساحة الضفة الغربية وقطاع غز ة الصغيرة ذات الوضع الفيزيوغرافي المتمثل في فقر المـــوارد الطبيعـــية وتوزيـــع غير متجانس للسكان حيث هناك فراغ في الجزء الشرقي من الضفة الغربية من السكان (منطقة الأغوار وأريحا)[54].

فبموجـــب السيناريوهات المحتملة فإن نموذج المدن الجديدة المقترحة في الدولة الفلسطينية يتركز على إقامة مدن كبيرة تابعة أو بمحاذاة المدن الرئيسية مثل نابلس، جنين، رام الله، الخليل، غزة، خان يونس.

وفـــي المرحلة الأولى يمكن الاعتماد على المدن التابعة حسب النموذج البريطاني أو المصري، والدنمركي، ويأخذ من نموذج مدن التوأم المصرية.

أما المرحلة الثانية وعلى المدى المتوسط والبعيد تقترح تحويل بعض القرى أو مجمعات القرى التي يوجد بينها اتصال عمرانـــي إلـــى مـــدن جديدة وإقامة مدن جديدة في مواقع لها أفضلية نسبية كما هو الأمر بالنسبة للمناطق الشرقية من الضفة الغربية في غور السلطة الفلسطينية (أريحا) ومنطقة الجفتلك.

أمـــا الأحياء الجديدة التي نقترح إقامتها في المرحلة الأولى كمدن جديدة شرق نابلس وغربها، وشمال رام الله وجنوبها بيـــن رام الله والقـــدس، شـــمال الخليل، شمال غزة، أما المرحلة المتوسطة نقترح إقامة أحياء بجانب المدن الفلسطينية المتوسطة لجنين، طولكرم، خان يونس، رفح.

أمـــا بالنسبة لعمليات التمويل فمن المتوقع أن تقوم الدول المانحة ممثلة بالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بتبنـــي هـــذه المجمعـــات السكنية مستعينة بالتبرعات التي ستقدم للدولة الفلسطينية، وتوجيه الجهد التنموي بكل مكوناته الروحية والمادية لتحقيق بنية حضرية متوازنة بمدنها وريفها على خارطة السلطة الوطنية الفلسطينية عن طريق تكاثفت الجهـــود التنموية وتفعيل دور الحكم المحلي من خلال برامج تهدف إلى توفير السكن اللائق بالتكلفة المناسبة لكل أسرة فلسطينية، وذلك عن طريق الآليات التالية:

1. تشجيع القطاعيين العام والخاص على الاستثمار في إنشاء المساكن الخاصة بذوي الدخل المحدود.
2. توفير الخدمات الضرورية للإسكان من مياه، وكهرباء وصرف صحي.
3. الحفاظ على البيئة السكنية وصحة المنزل.
4. إيقاف السكن والبناء العشوائي.
5. القيام ببحوث لإيجاد أقل المواد تكلفة لبناء المنزل العادي.

---

[54] راسم خمايسي، نمو اختيار استراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين الدولة، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية تموز 1995 ص 11 .

6. وتشجيع البناء الرأسي بدل من البناء الأفقي بسبب محدودية المساحة وخاصة في قطاع غزة.
7. العمل على تصميم منازل أو تجمعات سكنية تفي ونظم الحياة المتباينة والمتعددة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

4.5 المياه والسكان

تعتبر المياه إحدى القضايا الرئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي وهي أيضاً عامل عدم استقرار في الشرق الأوسط بشكل عام، ولقد أخذ الصراع العربي الإسرائيلي حول المياه أشكالاً عديدة أهمها أن الاحتلال نفسه لجنوب لبنان أو لهضبة الجولان أو الضفة الغربية والسيطرة على مناطق المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية هي شكل من أشكال هذا الصراع هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المنطقة على الدوام ذات حركة واضطراب فيما يتعلق بالمصادر الطبيعية القابلة للتجدد لأن التوجهات السكانية (الديموغرافية) أدت بشكل متواصل إلى طلبات متزايدة على المياه المطلوبة للاحتياجات المنزلية والصناعية ومتطلبات الإنتاج الغذائي والتي تضاعفت خلال الثلاثين عاماً [55] ، وفي ضوء الزيادة السكانية المتوقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتغيير الذي طرأ على كميات استهلاك المياه فإنه من المتوقع حصول فجوة بين المخزون المائي وبين الحاجة إلى المياه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة أن موضوع المياه له بعده السياسي الذي تتمسك فيه الدول لما له من انعكاسات على عمليات التطوير والتنمية المحلية، فإسرائيل تتمسك في المفاوضات الدائرة برأيها الذي يستند على ضرورة البقاء في السيطرة على الخزانات الجوفية وخاصة في الضفة الغربية، ولذلك يعتبر الإسرائيليون أن معظم أنحاء الضفة الغربية جزء من النظام الهيدرولوجي الإسرائيلي وهم يرون أن ربع إمكانية إسرائيل المائية لها مصادر تتجاوز خطوط الهدنة أو ما يعرف بالخط الأخضر (أي حوالي 4.75 مليون م3 من مجموع 19.40 مليون م3) إن مثل هذا الاعتبار هو القاعدة التي تستند عليها إسرائيل بضرورة بقاء مصدر طاقة إسرائيل المائية في الضفة الغربية في يدها تحت أية ظروف وإلا فإن كامل النظام المائي الإسرائيلي سوف يتعرض للانهيار [56].

وتشير الإحصائيات عام 1998 أن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يستخدمون في القطاع المنزلي 92 مليون متر مكعب واحتياجهم الفعلي 1.16 مليون واستهلاكهم الزراعي 1.50 مليون واحتياجهم الفعلي 2.38 مليون متر مكعب [57].

وبسبب الإصرار الإسرائيلي بضرورة الحصول على كمية من المياه من منطقة الضفة الغربية كنتيجة من نتائج العملية السلمية فإن الصورة المائية يجب أن تبنى على أساس التقاسم المشترك للموارد المائية وبالتالي فإن قضية تقاسم المياه تصبح قضية مشتركة بين ثلاثة مناطق جغرافية وهي (الضفة الغربية – قطاع غزة – فلسطين التي احتلت 1948 إسرائيل) أما بالنسبة للطاقة المائية القصوى الفلسطينية فإنها تقف عند حد 25.00 مليون متر مكعب من الماء تسهم الضفة الغربية بـ 6.00 مليون م3 منها وقطاع غزة بما يزيد عن 1.20 مليون م3.

فقد بينت الإحصائيات أن المياه في فلسطين تتوزع بواقع 274م3 للفرد الواحد سنوياً إذا ما أخذنا ضرورة التقاسم العادل بين ما يستهلكه الفرد الفلسطيني والفرد الإسرائيلي فإن المخزون المائي في فلسطين (2.5 مليار متر مكعب يمكن

[55] عبد الرحمن التميمي، المياه في المفاوضات النهائية، في مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، مفتاح رام الله، مارس 2000 ص 17.
[56] Benvenists , West Bank Hand book, Jerusalem post, p.223
[57] عبد الرحمن التميمي ، المصدر السابق ص 181 .

تقسيمها على إجمالي عدد السكان في فلسطين التاريخية حسب إحصائية السكان للعام 1999 (إسرائيل 6.2 مليون نسمة)، (الضفة الغربية وقطاع غزة 2.9 مليون نسمة) وبالتالي يصبح نصيب الفرد ما يقرب من 274م3 وعلى ذلك فإن نصيب الضفة الغربية من المخزون المائي في فلسطين حوالي 5.12 مليون م3 وقطاع غزة 2.74 مليون متر مكعب.

وحسب هذه التقديرات والإحصائيات فإننا نرى أن الضفة الغربية من المتوقع أن تصل إلى عجز مائي بناءاً على تقديرات السكان ونصيب الفرد مع بداية العام 2005 فحسب الطاقة المائية قدر مخزون المياه في الضفة الغربية بـ 600 مليون م3، ومن المتوقع أن يكون الاستهلاك حوالي 688 مليون م3 بواقع 274م3 للفرد الواحد في حين قطاع غزة يعاني من عجز مائي يقدر بـ 338 مليون متر مكعب إذا ما قدرنا أن مخزون المياه في قطاع غزة تقدر بـ 65 مليون م3 في حين أنه بحاجة إلى 403 مليون متر مكعب بواقع 274 م3 للفرد الواحد، ولكن نرى أن إسرائيل تقوم بسرقة المياه من الضفة الغربية وقطاع غزة وتوصيلها إلى داخل الخط الأخضر.

والجدول التالي يوضح صورة الميزان المائي على أساس تقدير نصيب الفرد 274م3 في السنة الواحدة وتقدير الاحتياجات المائية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حتى العام 2019.

جدول 47: الميزان المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة بناءاً على أساس قاعدة التقاسم الفردي العادل

العام	قطاع غزة				الضفة الغربية			
	عدد السكان بالألف	الحاجة المائية م.م3	المتوفر م.م3	العجز المائي	عدد السكان بالألف	الحاجة المائية م.م3	المتوفر م.م3	العجز المائي
2005	1,472.3	403.4	65	338.4-	2,514.4	688.9	600	80.9-
2007	1,624.8	455.2	65	390.2-	2,730.7	748.2	600	148.2-
2009	1,786.8	489.5	65	424.5-	2,953.4	809.2	600	209.2-
2011	1,949.3	534.1	65	469.1-	3,167.5	867.8	600	267.8-
2013	2,093.5	573.6	65	508.6-	3,341.3	915.5	600	315.5-
2015	2,241.2	614.0	65	549-	3,517.1	963.6	600	363.6-
2017	2,391.1	655.1	65	590.1-	3.694.1	1012.1	600	412.1-
2019	2.542.1	696.5	65	631.5-	3,872.4	1061.0	600	461-

الجدول من إعداد الباحث

–الحاجة ثم تقديرها على أساس 274م3 للفرد الواحد

م م3 تعني مليون متر مكعب/ فلسطين التاريخية على إجمالي المخزون المائي.

- حسب 274 م3 للفرد الواحد.
- م م3 مليون متر مكعب.

شكل 22: الحاجة المائية للضفة الغربية وقطاع غزة 2005-2019

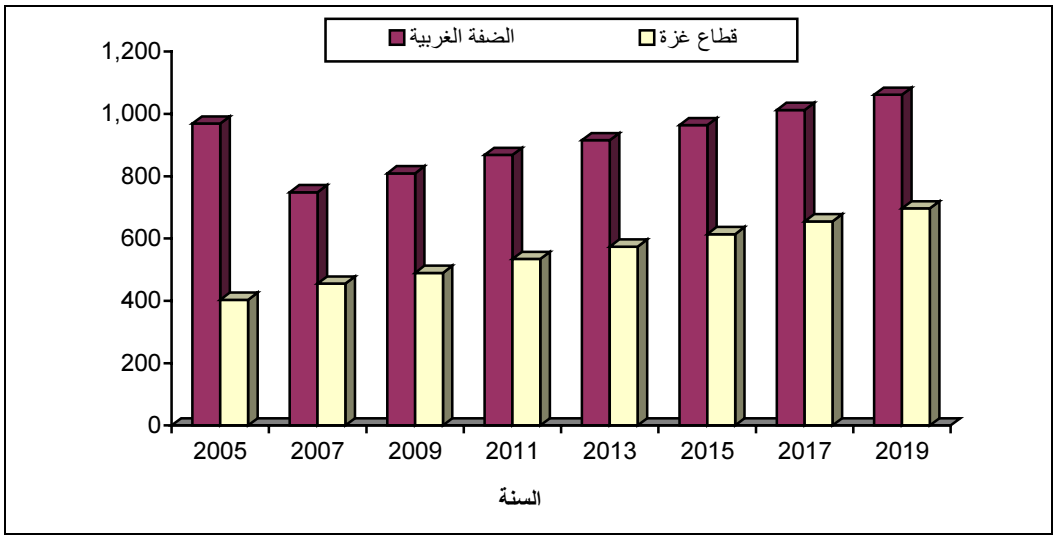

الشكل من إعداد الباحث

ويتطور هذا العجز ليصل إلى 461 مليون متر مكعب مع نهاية العام 2019 في الضفة الغربية. أما قطاع غزة فسوف يبقـــي يعانـــي من عجز مائي يبدأ بـــ 262.8 مليون متر مكعب مع بداية العام 2001 وسوف يتطور هذا العجز حتى يصـــل إلى 631.5 مليون متر مكعب في العام 2019. ولكن إذا ما أخذنا التقاسم المائي على أساس القاعدة التي تعتمد علـــى التقســـيم العادل المبنية على التساوي في نصيب الفرد فإن ذلك يستدعي أن تقوم الدولة الفلسطينية بأخذ حقها من المياه الفائضة عن حاجة سكان دولة إسرائيل والذي يمكن تقدير من الجدول التالي.

جدول 48: كمية المياه الفائضة عن حاجة السكان في دولة إسرائيل

السنة	عدد السكان مليون	الحاجة المائية حسب التقسيم العادل م م3	الحاجة المائية حسب المقياس الإسرائيلي م م3	الرصيد المائي م م3	العجز حسب التقسيم العادل م م3	العجز حسب المقياس الإسرائيلي م م3
2005	6.755	18.51	34.85	17.80	71-	170.5-
2007	6.936	19.00	35.78	17.80	120-	179.8-
2009	7.118	19.50	36.72	17.80	170-	189.2-
2011	7.301	20.00	37.67	17.80	220-	198.7-
2013	7.483	20.50	38.61	17.80	270-	208.1-
2015	7.665	21.00	38.55	17.80	320-	207.5-
2017	7.847	21.50	40.49	17.80	370-	226.9-
2019	8.029	22.00	41.42	17.80	420-	236.2-

الجدول إعداد الباحث

المقياس الإسرائيلي يعني 516م3 للفرد الواحد سنوياً

التقسيم العادل يعني 274 م3 للفرد الواحد سنوياً.

من خلال الجدول السابق يتضح أن دولة إسرائيل ستتمتع بفائض مائي حتى نهاية العام 2001 على أساس التقسيم العادل حسب نصيب الفرد المتساوي في كل من الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل وحسب كميات المتوفرة في كل دولة على حده دون تدخل، ولكن إذا تم احتساب نصيب الفرد على أساس الحسابات الإسرائيلية فمن المتوقع أن تعاني إسرائيل من عجز مائي يقدر بـ 15.17 مليون متر مكعب مع بداية العام 2001 وسيرتفع هذا العجز ليصل إلى 23.62 مليون متر مكعب في العام 2019 ولكن حسب مبدأ التقسيم العادل، فإنه من المتوقع أن تعاني إسرائيل من عجز مائي قدره 200 مليون متر مكعب. ولذلك سارعت دولة إسرائيل للسيطرة على الينابيع المائية منذ اليوم الأول لاحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة حيث تسيطر في هذه الأيام على جميع المخزونات المائية، وتقوم ببيع المياه للفلسطينيين عن طريق شركة مكيروت الخاصة، وهذه السيطرة على الخزانات المائية هي التي عملت على التخفيف من حدة العجز المائي. وهي تقوم في هذه الأيام بالتخطيط لشراء كميات كبيرة من المياه من تركيا في إطار الاتفاقيات الاستراتيجية المعقودة بين إسرائيل وتركيا، كما أنها تحافظ على رأيها في المفاوضات على ضرورة البقاء في السيطرة على الخزان الجوفي ومنابع المياه في الضفة الغربية مقابل عملية تبادل الأراضي والذي تطرحه في المفاوضات وسيعمل ذلك على إبقاء الدولة الفلسطينية في حالة من العجز المائي الذي سيضطرها في المستقبل لشراء المياه أو عمل محطات تحليلية على شاطئ البحر المتوسط الأمر الذي سيكلف الدولة الفلسطينية الأموال الطائلة ولا يسمح لها بتطوير القطاع الزراعي أو الصناعي والذي يتطلب وحده معدل 2 مليون متر مكعب سنوياً[58].

مما سبق يتضح أن الماء في فلسطين لم يعد سائلاً عادياً يحتاجه السكان لأغراضهم الزراعية والصناعية والمنزلية، بل أصبح سائلاً استراتيجياً يحدد إدخاله في معادلة الصراع القائم على المستويين المحلي والشرق أوسطي مستقبل العلاقات بين جميع أطراف الصراع في هذه المنطقة الحساسة من العالم، كما يتضح أن صورة الواقع المائي الحالي والمستقبلي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة قائمة، ومن المتوقع أن يتراجع نصيب الفرد من الحصة المائية نتيجة الزيادة السكانية فإن الأمر هذا يحتاج إلى استعداد اقتصادي كبير لتغطية النقص المتوقع في المياه نتيجة الزيادة السكانية.

يتضح مما سبق وكذلك من خلال مؤشرات اقتصادية عديدة أن الاقتصاد الفلسطيني يتجه نحو التدهور ، نتيجة لعدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة، و خصوصا في مؤشرات التنمية البشرية ، إذ نجد تراجعا في القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و زيادة في نسب الفقر و الشعور بالحرمان النسبي في المناطق المهمشة والريفية، ومن ناحية أخرى تميل الميزانيات المخصصة للتعليم و الصحة للانخفاض مع مرور الزمن ، وبرغم الزيادة الكمية في عدد المدارس و العيادات و المستشفيات، إلا أن هذه الزيادات لا تتجاوب مع حجم و نوعية الزيادة السكانية ، اذ أن أكثر من 47% من السكان الفلسطينيين هم دون سن الخامسة عشر، و معدل الخصوبة المرتبط بالزيادة السكانية وهو من أعلى المعدلات في العالم، وكذلك عدم وجود توازن في التوزيع السكاني بين الضفة الغربية وقطاع غزة واختلاف المساحة الإجمالية للضفة عنها في قطاع غزة مما انعكس وبشكل كبير على الكثافة السكانية ودرجة التزاحم السكاني، كان لابد من طرح مجموعة من التساؤلات التي قد تشكل الإجابة عليها ملامح ومقترحات السياسة السكانية.

1. كيف يمكن أن يكون شكل التنمية البشرية بالنسبة للوضع التنموي في فلسطين على ضوء الأوضاع الاقتصادية لاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.
2. كيف يمكن توسيع خيارات السلطة الفلسطينية في ظل بيئة سياسة واقتصادية واجتماعية ذات خصوصية معقدة.
3. ما ملامح السياسات السكانية التي تتلاءم وخطط التنمية الفلسطينية في السنوات القادمة

[58] خيري الجمل، احمد اليعقوبي، الموارد المائية في قطاع غزة، سلطة المياه الفلسطينية مايو 1997، ص 13.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

- من المتوقع أن تصل الكثافة السكانية في قطاع غزة إلى 8,222 نسمة/كم^2 في العام 2025 بدل من 2,734 نسمة/كم^2 في العام 1997.
- أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية سيصل في منتصف عام 2014 إلى 5.596 مليون والى 7.402 مليون نسمة 2025.
- من المتوقع أن ينخفض معدل الخصوبة الكلية من 4.65 عام 2010 إلى 3.06 مولود عام 2025.
- ومن المتوقع أن ينخفض معدل الوفيات في الأراضي الفلسطينية نتيجة ارتفاع المستوى الصحي ونشر الثقافة الصحية وارتفاع نسبة التعلم إلى 3.2 بالألف في العام 2025.
- من المتوقع أن يتراجع معدل الخصوبة الكلية من 46.5 عام 2010 ليصل إلى 30.6 عام 2025.
- تشير الإحصاءات إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية قدر لعام 1998 بما يعادل 5.94 مولود للمرأة، وأن هذا المعدل سوف ينخفض مع الزمن ليصل في عام 2025 إلى 3.06 مولود.

إن أعلى نسبة للسكان الحضر على مستوى محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة كانت في محافظة غزة حيث شكل السكان الحضر 81% في حين سكان الريف 1.8% والمخيمات 17.2%، وجاءت أدنى نسبة لسكان المخيمات في محافظة الخليل حين بلغت نسبة سكان اللاجئين (المخيمات) ما يقرب من 2.8% من إجمالي سكان المحافظة.

- أكثر التخصصات الطبية ندرة هو المتخصصين في أمراض الجهاز الهضمي، الروماتزم وحيث من المطلوب لأمراض الجهاز الهضمي طبيب واحد لكل 200 ألف نسمة ، وطبيب واحد لكل 250 ألف نسمة في تخصص الغدد الصماء.
- من المتوقع أن تكون الضفة الغربية بحاجة إلى 859 سرير في العام 2005 و2010 سرير في العام 2010.
- إن عدد الطلبة في الضفة الغربية سيرتفع من 406,677 طالباً وطالبة في العام 2000/1999 إلى 755,783 طالبة وطالبة في العام 2010/2009 وذلك بزيادة قدرها 85.8%.
- الأراضي الفلسطينية ستكون بحاجة إلى 1641 معلم للعام الدراسي 2006/2005 منهم 4,092 معلم في الضفة الغربية 549 معلم في قطاع غزة وسيرتفع حاجة الأراضي الفلسطينية من المعلمين إلى 1,558 معلم في العام 2010/2009 منهم 990 في الضفة الغربية و568 في قطاع غزة .
- الواقع الحالي للإسكان يعاني من حالة العجز والضعف حيث أن الضفة الغربية بحاجة إلى أكثر من 32 ألف وحدة سكنية لسد العجز في الوضع الحالي.
- في قطاع غزة فسيكون الوضع مختلف نوعاً ما وسيكون القطاع بحاجة إلى ما يقرب من 10 ألف وحدة سكنية لسد العجز في الواقع السكاني الحالي.
- أظهرت النتائج انخفاضا في معدل العمالة التامة لنفس الفترة مقداره (2.1%)، في حين انخفضت العمالة المحدودة بنسبة تقدر بحوالي (12.5%) وارتفع معدل البطالة بنسبة تقدر بحوالي (19.1%).
- تشير النتائج إلى أن نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة استمرت في الانخفاض، حيث انخفض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة(11.2%) بنسبة مقدارها (1.8%) للفترة تموز- أيلول 1998 مقارنة مع الفترة نيسان-حزيران 1998 حيث بلغت النسبة (11.4%).

- محافظـــات جنوب غزة كانت أكثر محافظات الوطن فقراً وبلغت نسبة الفقر فيها 41.4% العام 1998 على الرغم مـــن تحســـن هـــذه النســـبة مقارنة بالعامين السابقين كانت نصف أسر جنوب القطاع تحت خط الفقر في السنتين الســـابقتين يليها وسط غزة 37.9% ثم شمال غزة. وكانت محافظتا جنين والخليل أفقر محافظات الضفة الغربية 20.50% ، 20.46% على التوالي.

2.6 التوصيات

جاءت محاور المشكلة السكانية في السلطة الوطنية الفلسطينية بالاستراتيجية القومية الشاملة على النحو التالي:

1. عدم اتساق النمو الاقتصادي مع النمو السكاني.
2. الخصائص السكانية المتدنية
3. التوزيع السكاني غير المتوازن
4. المنطلقات الأساسية السكانية في السلطة الوطنية الفلسطينية:

- العمل على توسيع دائرة الاستثمار بما يتناسب واحتياج الأراضي الفلسطينية من فرص العمل لكي يتم تضييق دائرة الفقر وتخفيف حدته في قطاع غزة .
- العمل على خفض معدلات مسببات وفيات الأطفال والأمهات.
- تخفـــيض اتجاهـــات الهجرة ومعدلاتها إن كانت طوعية أو قسرية بما في ذلك النزوح للمدن الكبيرة عامة بما ويتوافق وموارد الأراضي الفلسطينية.
- توفـــير المـــناخ لتنشـــيط وتجميع الجهد الشعبي والمنظمات التطوعية والقطاع الخاص للمشاركة في الأنشطة السكانية والعمل على تفعيل مبادراتهم السوية ،وخاصة تلك المؤسسات العاملة في المجالات الاجتماعية.
- العمل على دمج المفاهيم السكانية في العملية التربوية والتعليمية.

ويمكن حصر آليات تحقيق أهداف السياسة السكانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بالأتي:

1. إعادة توزيع السكان بين المناطق الجغرافية وبين الريف والمدينة وذلك للوصول إلى توازن أفضل بين التوزيعات الســـكانية والمـــوارد المحلية وخاصة بين مناطق قطاع غزة والضفة الغربية وذلك من خلال خلق حوافز تشجع عملية الانتقال من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وخاصة إلى مناطق الغور الفلسطيني وحافظة أريحا.
2. إنماء المدن الصغيرة والمتوسطة وتخفيف معدل نمو المدن الكبرى على المستوى الأفقي وخاصة مدن غزة .
3. استكمال برنامج إعادة المهجرين إلى قراهم أو أماكن سكنهم الأساسية وأعمار القرى والبلدات التي دمرتها الحرب نتيجة انتفاضة الأقصى وخاصة مناطق التماس والاحتكاك بالمستوطنات.
4. تشـــجيع عودة المهاجرين وبشكل خاص من ذوي الكفاءات ثم الاستفادة من أموال السلطة الوطنية الفلسطينية في الخارج في برامج إعادة الأعمار والتنمية.
5. إنشـــاء وتطويـــر مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق الريفية والفقيرة ورفع مستوى التغذية خاصة لدى الأطفال وكبار السن.
6. توفـــير شـــبكة أمان صحية شاملة وتطوير برامج العناية الصحية والنفسية للمعوقين والجرحى والذين أصيبوا أو تأثروا من انتفاضة الأقصى.
7. زيـــادة نصـــيب قطاعـــي التعليم والصحة من الميزانية العامة ، وزيادة الإنفاق على القضايا الاجتماعية (التعليم والصحة) خاصة في ظل الزيادة السكانية المتوقعة.

8. الاهـتمام بـبرامج الـرعاية الصـحية الخاصة بالأم والطفل بهدف تخفيض معدلات الخصوبة ومعدلات وفيات الأمهات ووفيات الأطفال دون سن 4 سنوات.
9. تمكيـن قـدرات المـرأة فـي الجوانب التربوية والمهنية المختلفة والعمل على زيادة إشراك النساء في المجالين الاقتصادي والإداري وتمكين دورها السياسي والتشريعي والاجتماعي.
10. العمل على الإسراع بإنشاء اللجنة الوطنية للسكان، والسعي لبناء قاعدة معلومات متكاملة لقضايا السكان والتنمية وذلك من خلال توفير البيانات والمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة.

3.6 مؤسسات تنفيذ السياسة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة

1.3.6 إنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للسكان

تمهيدا لتحقيق أهداف السياسات السكانية، ودعما لمستلزمات الخطة الشاملة للتطوير الاجتماعي والاقتصادي التي تسعى السـلطة الوطنية الفلسطينية إلى تحضيرها وتنفيذها كان لا بد من إنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للسكان والتي تقع على عاتقها دراسة واقع السياسات السكانية وآفاقها المستقبلية ويمكن تحديد مهامها وفقا للتالي:

1. التنبـيه الدائـم لانعكاسات القضايا السكانية على البنى الاقتصادية والاجتماعية والتربوية واقتراح الحلول للتعامل معها.
2. إثارة اهتمام الرأي العام بالقضايا السكانية.
3. اقتراح المشاركة في المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالسكان.
4. متابعة التوصيات التي توافق السلطة الوطنية الفلسطينية عليها والصادرة عن مؤتمرات دولية وإقليمية.
5. تنسيق العلاقة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.
6. متابعة القضايا المتصلة بموضوع السكان والإشراف على تنفيذها في السلطة الوطنية الفلسطينية.
7. اقتراح السياسات السكانية والتي تنسجم مع السياسة الوطنية العامة بما فيها جمع البيانات وتحليلها ومتابعة نتائجها.
8. تنسيق العلاقة مع الوزارات المعنية من أجل متابعة القضايا الخاصة بالسكان.
9. جمع الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع السكان والعمل على نشر الملائم منها.
10. تنسـيق وتنظـيم العلاقـة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى ومتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عنها والتي توافق عليها. السلطة الوطنية الفلسطينية.

2.3.6 السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان

تـتولى السكرتاريا الفنية الملحقة باللجنة الوطنية الدائمة للسكان المهام التخطيطية والتنفيذية للأنشطة والبرامج الموكلة للجـنة، وهـي تتولى كذلك تنسيق ومتابعة وتقييم المهام والأنشطة المرتبطة بالتنفيذ القطاعي للسياسات السكانية والتي تقوم بها الوزارات والإدارات المختلفة في الدولة أو التي تقوم بها الهيئات الدولية والأهلية والخاصة في السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن أبرز مهام هذه السكرتاريا:

1. جمـع وتبويـب وتحلـيل المعلومات والبيانات الإحصائية الخاصة بالبرامج السكانية الجارية، وبشكل خاص في مجـالات الصحة الإنجابية والجنسية وتنظيم الأسرة وتنمية القدرات لدى المرأة وتطوير أدوار الشباب والمراهقين وحماية السكان من الأمراض ومن تردي البيئة.

2. إعداد وتنفيذ دراسات تتناول العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين العوامل الطبيعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة وبين المتغيرات السكانية من جهة أخرى على المستويات الجغرافية والقطاعية المختلفة في السلطة الوطنية الفلسطينية.
3. إعداد وتنفيذ بحوث عمليات تفصيلية في مجالات خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والصحة الجنسية وغيرها من المجالات السكانية.
4. إعداد وتجميع وتصنيف البيانات الإحصائية والمؤشرات السكانية المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية للسكان على المستويات الإدارية والقطاعية المختلفة بهدف تتبع التغيرات التي تحدث في تلك الخصائص.
5. متابعة وتوثيق المستجدات في مجال الخدمات السكانية والعمل على ترجمة ما يتعلق بهذه المستجدات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، ونشرها وتوزيعها للمعنيين من ذوي العلاقة أو الاختصاص على المستويات الرسمية والأهلية والأكاديمية والبحثية.
6. جمع الدراسات والبحوث السكانية المعدة من قبل الأفراد والجهات المتخصصة خارج إطار السكرتارية الفنية باللغات العربية والأجنبية، وترجمة الملائم منها، ونشرها بعد اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية للسكان.
7. العمل على نشر الدراسات والبحوث المتعلقة بالسكان والمعدة من قبل وحدة الدراسات والأبحاث السكانية التابعة للسكرتاريا الفنية، وذلك وفق برنامج النشر السنوي الذي تقره اللجنة الوطنية للسكان.
8. تحضير وتحديث بيليوغرافيا عن الدراسات والبحوث السكانية التي جرى أو يجري إعدادها من قبل الأفراد والجامعات والمراكز المتخصصة، وكذلك إعداد وتبويب ملفات وتلخيصا عن تلك الدراسات والبحوث.
9. تقييم الاحتياجات التكنولوجية والفنية في مجالات السياسات والبرامج السكانية على المستويين التخطيطي والتنفيذي، وحصر المتاح والمستغل من الموارد، وإعداد التقارير حول الفجوات الموجودة، وذلك بصفة دورية.
10. وضع برامج تدريبية محلية وإقليمية في مجالات جمع وتحليل البيانات واستخدام المؤشرات الكمية والنوعية الخاصة بالسياسات والبرامج السكانية والتنموية.
11. وضع تصورات نظرية وتطبيقية لدمج الجوانب والمتغيرات السكانية في المناهج التعليمية في المستويات المختلفة، في التعليم المتوسط العام والمهني والتعليم الجامعي وبرامج التدريب أثناء الخدمة، وكذلك التنسيق والمشاركة في العمليات التنفيذية الخاصة بذلك.
12. التحضير للمؤتمرات والندوات وورشات العمل واللقاءات الحوارية في مجال السياسات والبرامج السكانية والتنموية والتي تقع ضمن مهام اللجنة الوطنية للسكان وتوثيق ومتابعة تنفيذ نتائجها وتوصياتها.
13. التنسيق والمشاركة في وضع السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها التنفيذية وتحديثها كلما كان ذلك ضروريا.
14. دراسة وتحديد الاحتياجات المادية والبشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج السكانية المعتمدة من قبل الدولة.
15. متابعة تنفيذ برامج وأنشطة السياسات الوطنية للسكان وذلك بالتنسيق الكامل مع الوحدات والأقسام الإدارية والفنية المنوط بها المسؤولية التنفيذية داخل الوزارات والمصالح الحكومية والأهلية والخاصة المعنية بذلك.
16. استحداث واستخدام آليات متطورة لتقييم المسار التنفيذي للسياسات والبرامج السكانية المعنية.

3.3.6 العمل السكاني بالمحافظات

الهدف الاستراتيجي:

إقامـــة مجـــالس سكانية في المحافظات الفلسطينية لتقوم بكل المهام الواردة في قانون المجلس القومي للسكان (في حال تشكيله) في حدود المحافظة مع التركيز على خصائص السكان بالمحافظة.

البرامج والآليات:

1. أن تقوم أمانة المجلس القومي للسكان بتفعيل إقامة هذه المجالس بأقل تكلفة ممكنة وبالاستفادة من وجود المشاريع والإنشـــاءات القائمـــة للأنشطة السكانية بالمحافظات_مثل الإحصاء- تنظيم الأسرة- الثقافة العمالية بالتنسيق مع جهات الاختصاص وقد وضعت الأمانة العامة برامج عمل المجالس السكانية بالمحافظات.
2. أن تقـــوم أمانة المجلس القومي للسكان بالدراسات الاقتصادية الاجتماعية والديموغرافية التي تعكس الفوارق بين المحافظات للتعميم الإيجابي منها والعمل على إزالة الظواهر السلبية منها عن طريق تبادل الخبرة بين المحافظات.
3. تحديـــد أولويـــات العمل بالمحافظات في الأنشطة السكانية المختلفة وعلى مستوى المحافظات- المحليات- المدينة والقرية.

4.3.6 برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية

الســـلطة الوطنـــية الفلســـطينية بتعاونها مع هيئات الأمم المتحدة المختلفة عموما ومع صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية خصوصا يمكنها الوصول إلى وضع سياسة وطنية للسكان وبرنامج تنفيذي لها في كل من القطاعات التربوية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها، وذلك من خلال إعداد وتنفيذ برامج تعاون فنية سكانية من أبرزها برنامج للسياســـات والاستراتيجيات السكانية والتنموية بين وزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية الدائمة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي يتضمن النشاطات الأساسية التالية:

1. تطوير قاعدة البيانات والأبحاث المتعلقة بالسياسة السكانية والتنموية في السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال:

- التحلـــيل المعمـــق لموضـــوعات الدراســـات ذات الأولوية التي يمكن القيام بها ارتكازا لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن.
- اقتراح إجراء دراسات حول قضايا سكانية وتنموية محددة وذات أولوية.
- الربط بين الدراسات المعنية والسياسات والاستراتيجيات السكانية التي يجري الإعداد لها.
- إعداد ونشر أطالس سكانية في موضوعات مختلفة.
- أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتشجيع ودعم البحث العلمي في مجال خدمة السياسة السكانية.
- العمل على بناء مركز المعلومات السكانية بإحدى الجامعات الفلسطينية.

2. تطوير وتدعيم الإطار المؤسسي للسياسة السكانية والتنموية في السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال:

- تطوير الجوانب التنسيقية والإشرافية والتقويمية للجنة الوطنية الدائمة للسكان.
- تأهـــيل العاملين في السكرتارية الفنية التابعة للجنة الوطنية الدائمة للسكان لجهة إتقان الأساليب الكمية والنوعية للتحلـــيل الإحصائي والديموغرافي، ولجهة كيفية تقويم البرامج السكانية ومتابعة الأنشطة والمؤتمرات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات السكانية والتنموية.

- تطويـــر القـــدرات الفنـــية للكـــوادر الوطنـــية فـــي الوزارات والإدارات المعنية أو المهتمة في مجال التحليل الديموغرافـــي والإحصـــائي وغيرها من الأساليب الفنية المعنية، من خلال دورات تدريبية يقوم بها خبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان وخبراء محليين.

3. تصـــميم سياســـة سكانية وطنية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بالمشاركة مع القطاعات الرسمية والأهلية المعنية من خلال:

- إعداد تقارير حول القضايا السكانية ذات الطابع العالمي والإقليمي والمحلي
- إعداد كتيب يشمل التوصيات المستمدة من الدراسات والبحوث
- إعداد ونشر كتيبات مختصرة عن أولويات القضايا السكانية المدروسة.
- إعداد ونشر خرائط ورسوم بيانية تتناول جوانب سكانية أساسية
- عقد مؤتمر وطني للسياسة السكانية.
- إعداد وطباعة ونشر وثائق السياسة السكانية وأهدافها ومكوناتها.

4. تحضـــير بـــرنامج تنفـــيذي للسياسة السكانية في السلطة الوطنية الفلسطينية والبدء بتطبيقه من خلال مجموعة نشاطات تدريبية وإعلامية أهمها:

- إعـــداد الـــتوجهات اللازمـــة لدمج أهداف السياسة السكانية المقترحة وبرامج عملها ضمن إطار برامج وخطط وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الوزارات والهيئات الخاصة والأهلية المعنية.
- تدريب وتجهيز الكوادر الوطنية في مجال تخطيط ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج السكانية.
- تحديد قنوات وآليات الحوار الخاصة بالبرنامج التنفيذي للسياسة السكانية في السلطة الوطنية الفلسطينية.
- بـــرمجة وتفعيل القنوات الإعلامية وقنوات الاتصال الأخرى لتطوير وتعميم الحوار الخاص بالشؤون السكانية وتكثيف النشاطات الترويجية الداعمة لتنفيذ السياسة السكانية.
- برمجة وتفعيل اللقاءات مع الجهات الحكومية والأهلية والخاصة المعنية بالشؤون السكانية.
- إجـــراء لقـــاءات قطاعية لمباشرة تنفيذ السياسة السكانية وبرامج عملها مع مسؤولين في القطاع الحكومي وفي القطاعات الأهلية المعنية.
- متابعة وتقييم التنفيذ من قبل اللجنة الوطنية الدائمة للسكان.

قائمة المراجع

1. Cohen, J. (1995). How Many People Can the Earth Support? New York: W. W. Norton,

2. United Nations (2000b). Below Replacement Fertility. Population Bulletin of the United Nations, No. 40-41, Special Issue: Below Replacement Fertility. Sales No. E.99.XIII.13

3. حســين عبد الفتاح، أبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات استبقاء الحياة،مركز الكتب السلطة الفلسطينية،السلطة الفلسطينية، 1989.

4. اللجــنة الوطنية للسكان،الأمانة العامة، التأثيرات السكانية على التنمية في السلطة الفلسطينية، السلطة الفلسطينية 1989

5. اللجــنة الوطنــية للســكان،الأمانــة العامة،الوضع السكاني والعلاقة بين السكان والتنمية أيار 1998،السلطة الفلسطينية.

6. جمال علي الدهشان،التربية والمشكلة السكانية في مصر، الولاء للطبع والتوزيع،شبين الكوم 1995

7. مصطفى حلمي، التضخم السكاني ومشكلات المجتمع، دار مكتبة الإسراء،1998 طنطا

8. الأمم المتحدة، حالة السكان والتنمية المستدامة، صندوق الأمم المتحدة للسكان 1998

9. عبد المنعم أبو نوار، نظام المعلومات السكانية الوطني المتكامل، صندوق الأمم المتحدة للسكان

10. Hawley , A ,H , population compositions, The study of population ,The university press ,Chicago ,1950

11. Bongaarts, J. (1992). Population growth and global warming. Population and Development Review (New York), No. 37.

12. United nation, world population prospects.

13. عبد الرحيم بوادقجي، وعصام خوري ، علم السكان: نظريات ومفاهيم. (2002) دمشق: دار الرضا للنشر،

14. صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 1999

15. عبد علي الخفاف ، السياسات السكانية في الوطن العربي، عدن ، (2001) دار جامعة عدن للطباعة والنشر ،ص ص 89-90

16. United Nation, Demographic year Book, special Issue, Population Ageing and situation of Elderly persons, New York, 1993.

17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله – 1999.

18. الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية،شعبة السكان، السكان والبيئة والتنمية، 2001

19. Meron Benvenisti:The West Bank Data Project, a survey of Israel's Polices, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington and London,1984

20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، مصدر سابق.

21. الجدول من عمل الباحث بناء على توقعات النمو السكاني والمساحات.

22. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، مرجع سابق.

23. صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 1999، مرجع سابق.

24. جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات 1998.

25. مركز شئون المرأة – غزة، الزواج المبكر في قطاع غزة، مايو / أيار 2000 ص6.

26. UNESCO, world Education Report (expire) : UNESCO, 1995.P.S

27. Laila ELHamamsiy, Early Marriage and Reproduction in two Egyptian village , UNFPA, 1994,P.20

28. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، مرجع سابق.

29. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية 1998 رام الله، يونيو 1999.

30. جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، مصدر سابق.

31. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة التقارير الأولية، رقم (10).

32. Hardoy, Jorge E., Diana Mitlin and David E. Satterthwaite (2000). Environmental Problems in an Urbanizing World: Local solutions for city problems in Africa, Asia and Latin America. London: Earthscan Publications.

33. United Nations (2000d). World urbanization prospects: the 1999 revision. Data tables and highlights. Working Paper, No. 161. Population Division of the Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat. New York.

34. حسن عبد القادر صالح، سكان فلسطين،ديموغرافيا وجغرافيا،دار الشروق،1985.

35. Economic Research Forum (ERF), *Economic Trends in the MENA Region*, AUC Press, Cairo 2002

36. ILO Mission on a Palestinian Emergency Programme of Technical Cooperation, March 2001. ttp:www.ilo.org/public/english /region/

37. Palestinian National Authority, Ministry of Healthy National Strategic Health plan, 1999- 2003, Palestine.

38. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة، الخطة الاستراتيجية الصحية، 199، الرسالة والأهداف الوطنية، ص 12.

39. Palestinian National Authority, Ministry of Health, National Strategic Health plan, Palestine.

40. National Strategic health. op,cit, p,bo

41. السلطة الوطنية الفلسطينية،وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الفلسطينية 1998–2000

42. International Monetry Fund, Government Finance statistics 1995.p.3b.

43. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، السكان والتعليم، السلطة الفلسطينية، 1996

44. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، ديسمبر 1999

45. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رام الله، إبريل 1999

46. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 1999 – 2010، مصدر سابق.

47. السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة التنمية الفلسطينية 1998 –2000، مصدر سابق.

48. إنطوان زحلان، وأخرون، إعادة إعمار فلسطين،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1997

49. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، تقرير السكان، الضفة الغربية، 1999، جدول رقم 7

50. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية – النتائج الأساسية – رام الله – 1999

51. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ملخص نتائج التعداد، 1999، رام الله.

52. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية، مرجع سبق ذكره ص 47

53. راسم خمايسي مدن فلسطينية جديدة بجانب مدن قائمة، معهد فلورسهيمر للدراسات السياسية القدس، 1996

54. راسم خمايسي، نمو اختيار استراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين الدولة، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية تموز 1995 ص 11.

55. UN, methods of analysis census data on economic activities of the population new york ,1968.pp. 205

56. الأمم المتحدة – العوامل الديموغرافية والقوة البشرية –التقرير الأول –الأنماط العمرية والنوعية للمساهمة في النشاط الاقتصادي (ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة –القاهرة –1967

57. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية 1999، جدول رقم 7

58. الجدول من عمل الباحث بناء على إحصائيات الجهاز المركزي

59. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية 1999.

60. منظمة التحرير الفلسطينية –المجموعة الإحصائية الفلسطينية 1983، 1986

61. محمـــد صـــادق خلـــيفة، القوى العاملة الفلسطينية، الواقع والمستقبل في " أوراق العمل الكاملة للمؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين 1998

62. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوي العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1998، رام الله، إبريل 1999،

63. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوي العاملة الفلسطينية، النتائج الأساسية –دورة تموز 1999 رام الله – فلسطين.

64. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوي العاملة الفلسطينية، دورة تموز–أيلول 199 رام الله

65. السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط، تقرير الفقر 1998، إعداد الفريق الوطني لمكافحة الفقر،نوفمبر 1998.

66. http://www.pnic.gov.ps/

67. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني–كانون أول 1998) – رام الله 2000

68. ماس، المراقب الاجتماعي، عدد رقم 4، 2001.

69. عبد الرحمن التميمي، المياه في المفاوضات النهائية، في مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، مفتاح رام الله، مارس 2000 ص 177.

70. Benvenists , West Bank Hand book, Jerusalem post, p.223

71. خيري الجمل، احمد اليعقوبي، الموارد المائية في قطاع غزة، سلطة المياه الفلسطينية مايو 1997، ص 13.

72. محمد صفي الدين أبو العز وآخرون، الدولة الفلسطينية– حدودها ومعطياتها وسكانها، 1991، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة. ص 294.

73. المكتب المركزي للإحصاء، الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المجموعة الإحصائية الفلسطينية العدد4، دمشق 1982.

Palestinian National Authority
Palestinian Central Bureau of Statistics

Dissemination and Analysis of Census Findings
In-depth Analysis Study Series

Population Policies and their Importance for National Planning

Prepared by

Dr. Yousif Kamel Ibrahim

June, 2005

"Cover Price4 US$"

© June, 2005
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. *Dissemination and Analysis of Census Findings. In-depth Analysis Study Series**(10)**. Population Policies and their Importance for National Planning*.
Ramallah-Palestine

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department\ Users Services Division
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, **Ramallah-Palestine**

Tel: (972/970) 2 240 6340 Fax: (972/970) 2 240 6343
E-mail: diwan@pcbs.gov.ps Web-site: http://www.pcbs.gov.ps

Acknowledgement

Financial support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census Findings project have been provided by the United Nations Population Fund (UNFPA).

PCBS extends special thanks to the UNFPA for its support.

Important Notes

- The ideas presented in this document do not necessarily express PCBS' official position.

- The Researcher worked this study depending on data derived from the PCBS databases and other resources. PCBS will not be responsible for any mistakes of these data.

- The detailed tables published in this report and addressing all essential characteristics are related to final result of population actually enumerated in December 10-24/12/ 1997.however , likewise ,the results do not include the estimates of not enumerated population based on the post enumeration study.

- Census concepts and methodology are available part one of census reports.

- Calculation of percentages and rates excludes categories of not stated.

- The reference date of population is December 9/10/1997.while the reference period of indicators is the week preceding the enumeration date.

- All tables and figures are related to Gaza and west bank Governorate , unless otherwise was stated .

- The calculation of rates and percentages is the responsibility of the researcher , and the ideas presented in the report represent the researcher , and do not necessarily express PCBS official position.

- Preparation the study befor preparation the modified population projection –2005.

Preface

The Population, Housing and Establishments Census-1997 is the cornerstone of the efforts of developing reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database. The health survey- 2000 , and the youth survey -2003 are also important data sources.

PCBS is conducting Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings to enhance awareness among PNA, NGOs, and the private sector of available statistical data in general, and Census findings in particular, as well as their potential utilization and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project cover the areas of dissemination, training and analysis of the Census findings. This includes producing a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analysis, and summary reports, of which this report comes as one of the products in this regard.

We hope that this project will contribute to improving the living standards of the Palestinian society through strengthening the development planning process at various levels.

June, 2005

Luay Shabaneh
President of PCBS

Executive Summary

Study Objectives:
The study is regarded as an attempt to investigate the changes and attitudes of population indicators relevant to the social and economic situations of the Palestinians in the Palestinian Territory (the West Bank and Gaza Strip). It aims at discussing the population, economic and social characteristics of the Palestinian society, and arriving at the strategic goal or the general objectives of the population policies. In addition, it attempts to clarify the principles and fundamentals of the population policy and how to integrate it into development plans.

Population information and National Planning:
The information concerning population in terms of size, growth, characteristics, living standards, distribution and state natural resources is greatly important is formulating policies and planning. Therefore, collecting and analyzing the population data represent a basic part of the activities related to policies.

Organization of the study:
The study handled the importance of population policies, the consequences of overpopulation data and importance in national planning. It also discussed the human research in the West Bank and the Gaza Strip, the demographic characteristics of the Gaza and West Bank population re-growth, population size, components of population growth, births, deaths, migration, normal increase, size and population distribution, total and detailed fertility, and social structure (urban, rural, camps). In addition, it discussed the health situation regarding child and mother health indicators, family average work, period of residence, human health resources, health specialty, future needs, housing sector, housing reserves and future needs, the strategy for solving the housing problem and overpopulation in the Palestinian residential areas. Moreover, it studied the social and economic structure, economic activities, labor forces, properties of labor forces, unemployment, the future prospects and attitudes of labor forces in the Palestinian Territory, standard of living, Palestinian family consumption and expenditure indicators, characteristics of poverty in the Palestinian Territory, poverty and family size. Finally, the study dealt with population and water, suggestions for population policies and national planning and the detailed components for a program of population development strategies.

Population policies importance in National Planning:
The information concerning population in terms of size, increase, properties, living standards, distribution and state natural resources is greatly important in formulating policies for planning. Therefore, collecting and analyzing data about population represent a basic part of the activities related to policies.

Human Resources in the West Bank and Gaza:

- **Population Size, Distribution and Growth Rates:**

The total population of all Palestinians around the globe amounts to 9.3 million; 3.56 million (38.2% of the Palestinians) of these reside in the West Bank and Gaza Strip.

2.26 million of these are in the West Bank and 1.3 million are in Gaza. The refugees in Gaza and the West Bank represent 42% in mid 2002 (Palestinian Central Bureau of Statistics 2002). The natural increase is estimated at 3.5% yearly; the family size average is 6.4. The urban population rate in the Palestinian Territory is 53.2% according to the General Census of

Population, Housing and Construction 1997. The rural percentage of population is 30.9%, and that for the camps is 15.9%. Those below 15 years old were 47% of the total population in 1997. Those above 65 years old are 3.5% of the total population in the Palestinian Territory. The total number of households included in the census is 407, of which 73.2% represented families and nuclear households, 23.0% are extended households, 3.3% are compound, and 0.5% one-person households. It is obvious that there is imbalance in the geographic distribution of people between the Gaza Strip and the West Bank – as it is expected that the population density in the Gaza Strip will reach 8,222 persons per km^2 in the year 2025 instead of 2,734 km^2 in 1997. Thus, it is expected that the density in the Gaza Strip will triple its current rate.

- **Components of the Population Increase:**

The population projections indicate that the population of the Palestinian Territory will reach 5.596 million in the year 2014 and 7.402 million in 2025. This expected increase is attributed to the prospective return of refugees to their homes as one result of the peace process in the area. It is postulated that half a million refugees will return in the period 1997-2010; and that the net migration rate in the period 2011-2025 will be zero.
The expected reduction of the population increase in the period 2011-2025 is traced primarily to the reduction in fertility rate. It is expected that the total fertility rate will decrease from 4.65 in 2010 to 3.06 births in 2025, and the death rate will reduce in the Palestinian Territory due to the increase in health standards, adoption of health culture and the rise in the rate of education.

Fertility:
Fertility rate is expected to decrease from 4.65 in 2010 to 3.06 in 2025 which leads to a reduction in the birth rates in the coming years. The number of births will remain in a state of increase in various rates in the years 1997-2025. A difference is expected between the West Bank and the Gaza Strip Statistics indicate that total fertility rates in the Palestinian Territory is estimated in 1998 at 5,94 births per women and that this rate will decrease over time to reach 3.06 births in 2025.

Migration:
It was postulated that the return of 0.5 million individuals would take place in the period 1997-2010 whereas movement between cities and villages (internal migration) did not constitute a noticeable phenomenon in the Palestinian society. It is expected that migration will be a principal factor for the demographic future of the Palestinian Territory in the coming period.

The Urban and Rural:
The highest urban population in the Palestinian governorates of Gaza Strip and the West Bank was in Gaza Governorate where the urban population constitutes 81%, while the rural population is 1.8%, and the camps 17.2%. Khanyounis governorate comes in second place where the urban population is 69.6%, the rural is 12.8%, and those in camps are 17.6%. The highest percentage of camp residents is in Deir Elbalah governorate where 65.6% of the total population of the governorate resides in camps. Rafah governorate comes in second with 49.2% of the total population of the governorate in camps. The lowest percentage of camp population is in Hebron governorate with 2.8% of the total population of the governorate residing in camps.

Health:
The West Bank portion of the governmental and public beds was 988 (78.1%) of the total number of public health beds of 1,264, and 21.9% of public health beds were in Gaza Strip. The least number of specialists are digestive system specialists and Rheumatism. Although one digestive system disease specialist and doctor is needed for every 200 thousand persons, and one specialist doctor in endocrinology is needed for every 250 thousand persons, in the West Bank and Gaza Strip there is a specialist physician for every 937 thousand persons. It is expected that the West Bank needs 859 beds in the year 2005 and 1,317 beds in the year 2010.

Education:
Throughout the published data, it is clear that the number of students of the West Bank will rise from 406,677, in the year 1999/2000 to 755,783 in the year 2009/2010 with 8.85% percentage increase; the male student percentage increase is 75% and female student increase is 72% in the same period. In the primary stage, the number of students will rise from 369,892 to 623,701 in the period from 1999/2000 to 2009/2010.

The percentage of male student increase will be 69.9% and of female students will be 67.4% in the same primary stage. It is also obvious that the Palestinian Territory will need 1,641 teachers for the year 2005/2006: 1,092 teachers in the West Bank and 549 for the Gaza Strip and the need for teachers will rise to 1,558 in the year 2009/2010, 990 of them in the West Bank and 568 in the Gaza Strip.

Housing:
The present situation of housing is inadequate since the West Bank needs more than 32 thousand housing units to solve the present situation. In Gaza Strip, the situation is different: there is need for approximately 10 thousand housing units to solve the present housing deficiency.

Poverty:
The governments of south Gaza was the poorest in the Palestinian Territory with 41.4% in poverty in 1998, despite the slight improvement in this percentage compared with the previous 2 years when half the households of the southern Gaza Strip were below the poverty line, followed by the middle of Gaza with 37.9%, and then the north of Gaza. The least in the poverty cycle was Gaza city where the poverty rate was 25.9% in 1998. Jenin and Hebron recorded the highest poverty rates in the West Bank with 20.50% and 20.46% respectively. This percentage in Jerusalem was much less with 3.1% in the year 1998. It is worth mentioning that excluding the Jerusalem results, there was a slight increase in poverty rates of about 2%. Thus there was a rise in poverty rates in the West Bank from 14.5% to 16.3% in 1998. The data clarified that the camps are still the poorest among the population groups in the West Bank and the Gaza Strip.

Population Policies:
The population changes cannot be considered except in the total context of continual development that aims at improving the quality of life for people without causing any danger to the coming generations for meeting their needs with sustainable resources, and assigning a population strategy that derives its vitality from clarifying the social, economic, environmental and political problems that result from the rapid population growth and its unbalanced geographical distribution with bad population characteristics. Therefore the population policies in the areas of the Palestinian National Authority derive from the necessity of:

A- The agreement and harmony between the population increase and the growth of exploiting and investing the economic, social and environmental resources to achieve the requirements of long term development thorough guiding the demographic behavior and its interaction with other development factors.
B- The balance of geographic distribution of population to achieve a better interaction between the individual and the available national resources.
C- Dealing with the population factors relevant to poverty in an attempt to narrow the poverty cycle and relieve its severity.
D- Limiting the negative practices of the birth processes particularly on mother and child health.
E- Making available primary health care with emphasis on mother and child health.
F- Superiority the type and welfare of family life.
G- Integrating the population factors in the developmental planning process.
H- Enhancing the social, economic and cultural situation of women.
I- Paying particular consideration to the issues of population and environment.
J- Including the concepts of population education in three academic curricula.
K- Integrating the basis of population projects and programs together with the issues that directly touch people's living.
L- Forming the National Council for Population and assigning it to follow up all the issues of population for inclusion in development plans.